

الباب السادس

المواضعة والاضطلاح



أجاب

الذني والدين



المواضعة والاصطلاح



وأما آداب المواضعة والاصطلاح ففرضان: أحدهما: ما تكون المواضعة في فروعه، والعقل موجب لأصوله. والثاني: ما تكون المواضعة في فروعه وأصوله. وذلك متضح في الفصول التي نذكرها إذا سيرت وهي ثمانية:



الفصل الأول في الكلام والصمت

اعلم أن الكلام تزجمان يُعبر عن مستودعات الضمائر، ويُخبر بمكنونات السرائر، لا يُمكن استرجاع بواديه، ولا يُقدر على رد شواربه. فتحق على العاقل أن يحترز من زلله بالإمسك عنه أو بالإفلال منه. روي عن النبي ﷺ أنه قال: «رحم الله من قال خيرا فعنم، أو سكت فسلم»^(١). وقال ﷺ لمعاذ: «يا معاذ أنت سالم ما سكت، فإذا تكلمت فعليك أو لك»^(٢). وقال علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -: اللسان مغيار أطاشه الجهل وأزجحه العقل.

وقال بعض الحكماء: الزم الصمت تعدد حكيما، جاهلا كنت أو عالما. وقال بعض الأدباء: سعد من لسانه صموت، وكلامه قوت. وقال بعض العلماء: من أعوذ ما يتكلم به العاقل أن لا يتكلم إلا لحاجته أو محجته، ولا يفكر إلا في عاقبه أو في آخرته. وقال بعض البلغاء: الزم الصمت فإنه يُكسبك صفو المعجبة، ويؤمنك سوء المعجبة، ويُلبسك ثوب الوقار، ويكفيك ثبوت الاعتذار.

(١) حسنه بمجموع طرقه الشيخ الألباني كما في «الصححة» ٨٥٥.
(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي ٥٦١، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٤٩٦٢، وهو في ضعيف الجامع ٢٠٣٤.

وَقَالَ بَغُضُ الْفُصْحَاءِ: اغْضِلْ لِسَانَكَ إِلَّا عَنْ حَقِّ تَوْضُحِهِ، أَوْ بَاطِلِ تَذَحُّضِهِ، أَوْ حِكْمَةِ تَنْشُرْهَا،
أَوْ نِعْمَةٍ تَذَكُرْهَا. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

رَأَيْتُ الْعِرْزَ فِي أَدَبٍ وَعَقْلِ وَفِي الْجَهْلِ الْمَذَلَّةُ وَالْهَوَانُ
وَمَا حُسنُ الرَّجَالِ لَهُمْ بِحُسنِ إِذَا لَمْ يُنْعِدِ الْحُسنَ الْبَيَانُ
كَفَى بِالْمَرْءِ عَيْبًا أَنْ تَرَاهُ لَهُ وَجْهٌ وَلَيْسَ لَهُ لِسَانُ

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْكَلامِ شُرُوطًا لَا يَسْلَمُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الرُّزْلِ إِلَّا بِهَا، وَلَا يَغْرَى مِنَ التَّقْصِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ
يَسْتَوْفِيَهَا وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

- * فَالشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ لِدَاعٍ يَدْعُو إِلَيْهِ إِمَّا فِي اجْتِلَابِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ.
- * وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي مَوْضِعِهِ، وَيَتَوَخَّى بِهِ إِصَابَةَ فُرْصَتِهِ.
- * وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَقْتَصِرَ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِ.
- * وَالشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَتَخَيَّرَ اللَّفْظَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ مَتَى أَخْلَلَ الْمُتَكَلِّمُ بِشَرْطٍ مِنْهَا
فَقَدْ أَوْهَنَ فُضِيلَةً بَاقِيهَا. وَسَنَذَكُرُ تَعْلِيلَ كُلِّ شَرْطٍ مِنْهَا بِمَا يُبَيِّنُ عَنْ لُزُومِهِ.
- * فَأَمَّا الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الدَّاعِي إِلَى الْكَلَامِ؛ فَلَأَنَّ مَا لَا دَاعِيَ لَهُ هَذِيانٌ، وَمَا لَا سَبَبَ لَهُ هَجْرٌ. وَمَنْ
سَامَحَ نَفْسَهُ فِي الْكَلَامِ، إِذَا عَنَّ وَلَمْ يَزَاعِ صِحَّةَ دَوَاعِيهِ، وَإِصَابَةَ مَعَانِيهِ، كَانَ قَوْلُهُ مَرْدُودًا، وَرَأْيُهُ
مَعْلُودًا، كَالَّذِي حُكِيَ عَنِ ابْنِ عَائِشَةَ أَنَّ شَابًا كَانَ يُجَالِسُ الْأَخْتَفَ وَيُطِيلُ الصَّمْتَ، فَأَعْجَبَ
ذَلِكَ الْأَخْتَفَ فَحَلَّتْ الْحَلْفَةُ يَوْمًا فَقَالَ لَهُ الْأَخْتَفُ: تَكَلَّمْ يَا ابْنَ أَخِي. فَقَالَ: يَا عَمَّ لَوْ أَنَّ رَجُلًا
سَقَطَ مِنْ شَرْفِ هَذَا الْمَسْجِدِ هَلْ كَانَ يَضُرُّهُ شَيْءٌ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي لَيْتِنَا تَرَكْنَاكَ مَشْتُورًا. ثُمَّ تَمَثَّلَ
الْأَخْتَفُ بِقَوْلِ الْأَعْوَرَ الشَّيْئِيِّ:

وَكَائِنْ تَرَى مِنْ صَاحِبِ لَكَ مُعْجَبٌ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ
لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فُوَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالِدَّمِ

وَكَالَّذِي حُكِيَ عَنِ أَبِي يُوسُفَ الْعَقْبِيِّ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ فَيُطِيلُ الصَّمْتَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو
يُوسُفَ: أَلَا تَسْأَلُ؟ قَالَ: بَلَى. مَتَى يُفْطِرُ الصَّائِمُ؟ قَالَ: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَغْرُبْ إِلَى
نِصْفِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: فَتَبَسَّمَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَمَثَّلَ بِبَيْتِي الْخَطْمِيِّ جَدِّ جَرِيرٍ:

عَجِبْتُ لِإِزْرَاءِ الْعَيْبِيِّ بِنَفْسِهِ وَصَمْتِ الَّذِي قَدْ كَانَ بِالْعِلْمِ أَعْلَمًا
وَفِي الصَّمْتِ سِنْرٌ لِلْعَيْبِيِّ وَإِنَّمَا صَحِيفَةٌ لُبِّ الْمَرْءِ أَنْ يَتَكَلَّمَ

وَمِمَّا أَطْرَفَكَ بِهِ عَنِّي أَنِّي كُنْتُ يَوْمًا فِي مَجْلِسِي بِالْبَصْرَةِ وَأَنَا مُقْبِلٌ عَلَى تَدْرِيسِ أَصْحَابِي إِذْ دَخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ مُسِنَّ قَدْ نَاهَزَ الثَّمَانِينَ أَوْ جَاوَزَهَا. فَقَالَ لِي: قَدْ قَصَدْتُكَ بِمَسْأَلَةٍ اخْتَرْتُكَ لَهَا. فَقُلْتُ: اسْأَلْ - عَافَاكَ اللَّهُ - وَظَنَنْتُهُ يَسْأَلُ عَنْ حَدِيثٍ نَزَلَ بِهِ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ نَجْمِ إِبْلِيسَ، وَنَجْمِ آدَمَ، مَا هُوَ؟ فَإِنَّ هَذَيْنِ لِعِظَمِ شَأِنِهِمَا لَا يُسْأَلُ عَنْهُمَا إِلَّا عُلَمَاءُ الدِّينِ. فَعَجِبْتُ وَعَجَبَ مَنْ فِي مَجْلِسِي مِنْ سُؤَالِهِ وَبَدَرَ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنْهُمْ بِالْإِنْكَارِ وَالِاسْتِخْفَافِ فَكَفَفْتُهُمْ وَقُلْتُ: هَذَا لَا يَنْفَعُ مَعَ مَا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ إِلَّا بِجَوَابٍ مِثْلِهِ. فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: يَا هَذَا إِنَّ الْمُتَنَجِّمِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ نُجُومَ النَّاسِ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَوَالِدِهِمْ فَإِنَّ ظَفَرَتِ بِمَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ فَاسْأَلْهُ. فَحَيِّتِنْدِ أَقْبَلَ عَلَيَّ وَقَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا. ثُمَّ انْصَرَفَ مَسْرُورًا. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ أَيَّامٍ عَادَ وَقَالَ: مَا وَجَدْتُ إِلَيَّ وَفْتِي هَذَا مَنْ يَعْرِفُ مَوْلِدَ هَذَيْنِ. فَانْظُرْ إِلَيَّ هَؤُلَاءِ كَيْفَ أَبَانُوا بِالْكَلامِ عَنْ جَهْلِهِمْ، وَأَعْرَبُوا بِالسُّؤَالِ عَنْ نَقْصِهِمْ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ دَاعٍ إِلَيْهِ، وَلَا رَوِيَّةٌ فِيمَا تَكَلَّمُوا بِهِ. وَلَوْ صَدَرَ عَنْ رَوِيَّةٍ وَدَعَا إِلَيْهِ دَاعٍ لَسَلِمُوا مِنْ شَيْئِهِ، وَتَبَرَّتُوا مِنْ عَيْنِهِ.

وَلِلذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِسَانَ الْعَاقِلِ مِنْ وَرَاءِ قَلْبِهِ فَإِذَا أَرَادَ الْكَلَامَ رَجَعَ إِلَى قَلْبِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ تَكَلَّمَ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَمْسَكَ، وَقَلْبُ الْجَاهِلِ مِنْ وَرَاءِ لِسَانِهِ يَتَكَلَّمُ بِكُلِّ مَا عَرَضَ لَهُ» (١).

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ لَمْ يَعُدْ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ كَثُرَتْ حَطَايَاهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: عَقْلُ الْمَرْءِ مَخْبُوءٌ تَحْتَ لِسَانِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: أَحْسِنِ لِسَانَكَ قَبْلَ أَنْ يُطِيلَ حَبْسَكَ أَوْ يُثْلِفَ نَفْسَكَ، فَلَا شَيْءَ أَوْلَى بِطُولِ

حَبْسٍ مِنْ لِسَانٍ يَقْضُرُ عَنِ الصَّوَابِ، وَيُسْرِعُ إِلَى الْجَوَابِ. وَقَالَ أَبُو تَمَّامٍ الطَّائِي:

وَمِمَّا كَانَتْ الْحُكَمَاءُ قَالَتْ لِسَانَ الْمَرْءِ مِنْ تَبَعِ الْفُؤَادِ

وَكَانَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ يَحْسِبُ الرُّخْصَةَ فِي الْكَلَامِ وَيَقُولُ: إِذَا جَالَسْتَ الْجُهَّالَ فَأَنْصِتْ لَهُمْ، وَإِذَا

جَالَسْتَ الْعُلَمَاءَ فَأَنْصِتْ لَهُمْ، فَإِنَّ فِي إِنْصَاتِكَ لِلْجُهَّالِ زِيَادَةً فِي الْحِلْمِ، وَفِي إِنْصَاتِكَ لِلْعُلَمَاءِ زِيَادَةً فِي الْعِلْمِ.

* وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي: فَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْكَلامِ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ حَيْثِهِ لَا يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْتِفَاعِ

بِهِ، وَمَا لَا يَنْفَعُ مِنَ الْكَلَامِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ هَدْيَانٌ وَهَجْرٌ، فَإِنْ قَدَّمَ مَا يَقْتَضِي التَّأخِيرَ كَانَ

عَجَلَةً وَخَرَقًا وَإِنْ أَخَّرَ مَا يَقْتَضِي التَّقْدِيمَ كَانَ تَوَانِيًا وَعَجْزًا؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ قَوْلًا، وَفِي كُلِّ زَمَانٍ

عَمَلًا. وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» ٤٦٤٩ من كلام الحسن البصري.

تَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى مَوَاضِعِهِ وَكَلَامَهَا مِنْ بَعْدِهَا نَزْرُ

* وَأَمَّا السَّرَطُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ أَنْ يَفْتَصِرَ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِ. فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ بِالْحَاجَةِ، وَلَمْ يُقَدَّرْ بِالْكِفَايَةِ، لَمْ يَكُنْ لِحَدِّهِ غَايَةً، وَلَا لِقَدْرِهِ نِهَايَةً. وَمَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْكَلَامِ مَحْضُورًا كَانَ حَضْرًا إِنْ قَصُرَ، وَهَذَا إِنْ كَثُرَ.

وَرُوِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا تَكَلَّمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَطَوَّلَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَمْ دُونَ لِسَانِكَ مِنْ حِجَابٍ؟»، قَالَ: سَفَنَائِي وَأَسْنَانِي. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَكْرَهُ الْإِنْتِغَاقَ فِي الْكَلَامِ. فَتَضَرَّ اللَّهُ وَجْهَ امْرِئٍ أَوْجَرَ فِي كَلَامِهِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى حَاجَتِهِ»^(١). وَحِكْمِي أَنْ بَغِضَ الْحُكَمَاءُ رَأَى رَجُلًا يُكْثِرُ الْكَلَامَ وَيُقْبَلُ الشُّكُوتَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا خَلَقَ لَكَ أذُنَيْنِ وَلِسَانًا وَاحِدًا لِيَكُونَ مَا تَسْمَعُهُ ضِعْفُ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ. وَقَالَ بَغِضَ الْحُكَمَاءُ: مَنْ كَثُرَ كَلَامُهُ كَثُرَتْ آثَامُهُ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أُتِدِرُّكُمْ فُضُولَ الْمَنْطِقِ.

وَقَالَ بَغِضَ الْبُلْغَاءِ: كَلَامُ الْمَرْءِ بَيَانُ فَضْلِهِ، وَتَرْجُمَانُ عَقْلِهِ، فَاقْصُرْهُ عَلَى الْجَمِيلِ وَاقْتَصِرْ مِنْهُ عَلَى الْقَلِيلِ، وَإِيَّاكَ مَا يُشْخِطُ سُلْطَانَكَ، وَيُوحِشُ إِخْوَانَكَ، فَمَنْ أَسْخَطَ سُلْطَانَهُ تَعَرَّضَ لِلْمَيْتَةِ وَمَنْ أَوْحَشَ إِخْوَانَهُ تَبَرَّأَ مِنَ الْحُرِّيَّةِ. وَقَالَ بَغِضَ الشُّعْرَاءِ:

وَزِنَ الْكَلَامَ إِذَا نَطَقْتَ فَإِنَّمَا يُبْدِي عُيُوبَ دَوِي الْعُيُوبِ الْمَنْطِقُ

وَلِمُخَالَفَةِ قَدْرِ الْحَاجَةِ مِنَ الْكَلَامِ خَالَتَانِ: تَقْصِيرٌ يَكُونُ حَضْرًا، وَتَكْثِيرٌ يَكُونُ هَذَا، وَكِلَاهُمَا شَيْنٌ، وَسَيْنُ الْهَذَا أَشْنَعُ، وَرَبَّمَا كَانَ فِي الْعَالِبِ أَخُوفٌ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَهَلْ يَكُتُبُ النَّاسُ عَلَى مَنَاحِرِهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ إِلَّا حَصَائِدَ أَلْسِنَتِهِمْ»^(٢).

وَقَالَ بَغِضَ الْحُكَمَاءِ: مَقْتُلُ الرَّجُلِ بَيْنَ فِكْيِهِ، وَقَالَ بَغِضَ الْبُلْغَاءِ: الْحَضْرُ خَيْرٌ مِنَ الْهَذَا؛ لِأَنَّ الْحَضْرَ يُضَعْفُ الْحُجَّةَ، وَالْهَذَا يُثْلِفُ الْمَحَجَّةَ. وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

رَأَيْتَ اللِّسَانَ عَلَى أَهْلِهِ إِذَا سَاسَهُ الْجَهْلُ لَيْسًا مُغِيرًا

وَقَالَ بَغِضَ الْأَدْبَاءِ:

يَا رَبُّ أَلْسِنَةِ كَالشُّبُوفِ نَقَطْعُ أَغْنَاقِ أَضْحَابِهَا

وَمَا يَنْقُصُ مِنْ هَيْئَاتِ الرِّجَالِ يَزِيدُ فِي بَهَائِهَا وَأَلْبَابِهَا. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَثُرَ عَنَى قَدْرَ الْحَاجَةِ، وَزَادَ عَلَى حَدِّ الْكِفَايَةِ، وَكَانَ صَوَابًا لَا يَشُوهُ حَطْلٌ، وَسَلِيمًا لَا يَتَعَوَّدُهُ زَلَلٌ، فَهُوَ

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» ٩٤ - ٧٣٠ مرسلًا

(٢) أخرجه الترمذي في (الإيمان) ٢٦١٦، وابن ماجه في الفتن ٣٩٧٣، وصححه الشيخ الألباني الصحيحة ١١٢٢.

الْبَيَانُ وَالسَّحَرُ الْحَلَالُ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَقَدْ دُمَّ الْكَلَامُ فِي مَجْلِسِهِ: كَلَّا إِنَّ مَنْ تَكَلَّمَ
فَأَحْسَنَ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَسْكُتَ فَيُحْسِنَ، وَلَيْسَ مَنْ سَكَتَ فَأَحْسَنَ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ فَيُحْسِنَ. وَوَصَفَ
بَعْضُهُمُ الْكَاتِبَ فَقَالَ: الْكَاتِبُ مَنْ إِذَا أَخَذَ شِبْرًا كَفَاهُ، وَإِذَا وَجَدَ طُومَارًا أَمْلَأَهُ. وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ فِي
حُطْبَاءِ إِيَادٍ:

يَزْمُونَ بِالْحُطْبِ الطَّوَالِ وَتَارَةً وَحَيِّ الْمَلَا حِظِ خَيْفَةَ الرُّقَبَاءِ

وَقَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ صَالِحٍ لِإِنِّهِ: يَا بَيْتِي إِذَا أَقَلَّتْ مِنَ الْكَلَامِ أَكْثَرَتْ مِنَ الصَّوَابِ. فَقَالَ: يَا أَبَتِ فَإِنَّ
أَنَا أَكْثَرْتُ وَأَكْثَرْتُ يَعْنِي كَلَامًا وَصَوَابًا. فَقَالَ: يَا بَيْتِي مَا رَأَيْتُ مَوْعُظًا أَحَقَّ بِأَنْ يَكُونَ وَعَظًا مِنْكَ.
وَأَنْشَدَتْ لِأَبِي الْفَتْحِ الْبُسْتِي:

تَكَلَّمْ وَسَدِّدْ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِنَّمَا كَلَامُكَ حَيٌّ وَالسُّكُوتُ جَمَادٌ

فَإِنَّ لَمْ تَجِدْ قَوْلًا سَدِيدًا تَقُولُهُ فَصْنُكَ عَنِ السَّدَادِ سَدَادٌ

وَقِيلَ لِإِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: مَا فِيكَ عَيْبٌ إِلَّا كَثْرَةُ الْكَلَامِ، فَقَالَ: أَفَسَمِعْتُمْ صَوَابًا أَوْ خَطَأً؟
قَالُوا: لَا بَلْ صَوَابًا. قَالَ: فَالزِّيَادَةُ مِنَ الْخَيْرِ خَيْرٌ. وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ الْجَا حِظُ: لِلْكَلَامِ غَايَةٌ، وَلِنَشَاطِ
السَّامِعِينَ نَهَايَةٌ. وَمَا فَضَّلَ عَنْ مِقْدَارِ الْاِحْتِمَالِ، وَدَعَا إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ وَالْمَلَالِ، فَذَلِكَ الْفَاضِلُ هُوَ
الْهَذْرُ. وَصَدَقَ أَبُو عُثْمَانَ؛ لِأَنَّ الْاِكْتِنَارَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ صَوَابًا يُعِلُّ السَّامِعَ وَيُكِلُّ الْخَاطِرَ وَهُوَ صَادِرٌ
عَنْ إِعْجَابٍ بِهِ لَوْلَاهُ قَصُرَ عَنَّهُ. وَمَنْ أُعْجِبَ بِكَلَامِهِ اسْتَرْسَلَ فِيهِ، وَالْمُسْتَرْسِلُ فِي الْكَلَامِ كَثِيرُ الزَّلَلِ
دَائِمُ الْعِتَارِ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ أُعْجِبَ بِقَوْلِهِ أُصِيبَ بِعَقْلِهِ. وَلَيْسَ لِكَثْرَةِ الْهَذْرِ رَجَاءٌ يُقَابَلُ
خَوْفَهُ، وَلَا نَفْعٌ يُوَازِي ضَرَّهُ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ مِنْ نَفْسِهِ الزَّلَلِ، وَمِنْ سَامِعِيهِ الْمَلَلِ. وَلَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ هَذَيْنِ
حَاجَةٌ دَاعِيَةٌ وَلَا نَفْعٌ مَرْجُوٌّ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَبْغَضُكُمْ إِلَيَّ الْمُتَفَهِّقُ الْمَكْنَارُ وَالْمُلْحُ الْمِهْذَارُ»^(١). وَسَأَلَ
رَجُلٌ حَكِيمًا فَقَالَ: مَتَى أَتَكَلَّمُ؟ قَالَ: إِذَا اسْتَهَيْتَ الصَّمْتَ. فَقَالَ: مَتَى أَصْمْتُ؟ قَالَ: إِذَا اسْتَهَيْتَ
الْكَلَامَ. وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى: إِذَا كَانَ الْاِجْتِمَاعُ كَإِنَّمَا كَانَ الْاِكْتِنَارُ عَيْنًا، وَإِنْ كَانَ الْاِكْتِنَارُ وَاجِبًا كَانَ
التَّقْصِيرُ عَجْزًا. وَقِيلَ فِي مَشْهُورِ الْحِكْمِ: إِذَا تَمَّ الْعَقْلُ نَقَصَ الْكَلَامُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: مَنْ أَطَالَ صَمْتَهُ اجْتَلَبَ مِنَ الْهَيْبَةِ مَا يَنْفَعُهُ، وَمِنْ الْوَخْشَةِ مَا لَا يَبْضُرُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبَلْغَاءِ: عِيٌّ تَسْلَمُ مِنْهُ خَيْرٌ مِنْ مَنْطِقٍ تَنْدَمُ عَلَيْهِ فَاقْتَصِرْ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَا يُقِيمُ

(١) لم أفد عليه هكذا، وتقدم نحوه عند الترمذي في البر والصلة ٢٠١٨.

حُجَّتِكَ، وَيُبْلَغُ حَاجَتِكَ، وَإِيَّاكَ وَفُضُولَهُ فَإِنَّهُ يَزِلُّ الْقَدَمَ، وَيُورِثُ النَّدَمَ. وَقَالَ بَعْضُ الْفَصَّاحَةِ: فَمَنْ
الْعَاقِلِ مُلَجِّمٌ إِذَا هَمَّ بِالْكَلَامِ أَحَجَمَ، وَفَمَنْ الْجَاهِلِ مُطَلَقٌ كُلَّمَا شَاءَ أَطْلَقَ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

إِنَّ الْكَلَامَ يَنْزُرُ الْقَوْمَ جِلْوَتُهُ حَتَّى يَبْلِغَ بِهِ عِيٌّ وَإِكْنَأُ

وَأَمَّا الشَّرْطُ الرَّابِعُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ اللَّفْظِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ؛ فَلَأَنَّ اللِّسَانَ عُنْوَانُ الْإِنْسَانِ يُتْرَجَمُ عَنْ
مَجْهُولِهِ، وَيُبْرَهَنُ عَنْ مَحْضُولِهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِتَهْدِيدِ الْأَفْظِ حَرِيًّا وَبِتَقْوِيمِ لِسَانِهِ مَلِيًّا.

رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ: «يُعْجِبُنِي جَمَالُكَ». قَالَ: وَمَا جَمَالُ الرَّجُلِ يَا رَسُولَ
اللَّهِ؟ قَالَ: «لِسَانُهُ» (١).

وَقَالَ خَالِدُ بْنُ صَفْوَانَ: مَا الْإِنْسَانُ لَوْلَا اللِّسَانُ هَلْ إِلَّا بَهِيمَةٌ مُهْمَلَةٌ أَوْ صُورَةٌ مُمْتَلَةٌ؟ وَقَالَ بَعْضُ
الْحُكَمَاءِ: اللِّسَانُ وَزِيرُ الْإِنْسَانِ. وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: كَلَامُ الْمَرِيدِ وَافِدُ آدَبِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: يُشْتَدُّ عَلَى عَقْلِ الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ، وَعَلَى أَضْلِهِ بِفِعْلِهِ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

وَإِنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حِصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلٌ

وَلَيْسَ يَصِحُّ اخْتِيَارُ الْكَلَامِ لَا لِمَنْ أَخَذَ نَفْسَهُ بِالْبَلَاغَةِ، وَكَلَّفَهَا لِرُومِ الْفَصَّاحَةِ، حَتَّى يَصِيرَ مُتَدَرِّبًا
بِهَا مُعْتَادًا لَهَا، فَلَا يَأْتِي بِكَلَامٍ مُسْتَكْرَهٍ اللَّفْظِ وَلَا مُخْتَلٍّ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْبَلَاغَةَ لَيْسَتْ عَلَى مَعَانٍ مُفْرَدَةٍ
وَلَا لِأَلْفَظِهَا غَايَةً، وَإِنَّمَا الْبَلَاغَةُ أَنْ تَكُونَ بِالْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ مُسْتَوْدَعَةً فِي الْأَفْظِ فَصِيحَةٍ. فَتَكُونُ
فَصَّاحَةً الْأَلْفَظِ مَعَ صِحَّةِ الْمَعَانِي هِيَ الْبَلَاغَةُ. وَقَدْ قِيلَ لِلْيُونَانِيِّ؛ مَا الْبَلَاغَةُ؟ قَالَ: اخْتِيَارُ الْكَلَامِ
وَتَضْحِيحُ الْأَقْسَامِ. وَقِيلَ ذَلِكَ لِلرُّومِيِّ، فَقَالَ: حَسَنَ الْاِخْتِصَارِ عِنْدَ الْبَدِيهَةِ وَالْعَزَازَةِ يَوْمَ الْإِطَالَةِ.
وَقِيلَ لِلهِنْدِيِّ فَقَالَ: مَعْرِفَةُ الْفَضْلِ مِنَ الْوَضْلِ. وَقِيلَ لِلعَرَبِيِّ فَقَالَ: مَا حَسَنَ إِيجَازِهِ وَقَلَّ مَجَازِهِ.
وَقِيلَ لِلبَدَوِيِّ فَقَالَ: مَا دُونَ السَّحْرِ وَفَوْقَ الشُّعْرِ، يَفْتُ الْخَرْدَلُ وَيَحْطُ الْجَنْدَلُ. وَقِيلَ لِلحَضْرِيِّ
فَقَالَ: مَا كَثُرَ إِعْجَازُهُ وَتَنَاسَبَتْ صُدُورُهُ وَأَعْجَازُهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ: الْبَلَاغَةُ قَلَّةُ الْحَضَرِ وَالْجَرَازَةُ
عَلَى الْبَشْرِ. وَسَأَلَ الْحَجَّاجُ ابْنَ الْقُرَيْبِ عَنِ الْإِيجَازِ قَالَ: أَنْ تَقُولَ فَلَا تُبْطِئَ وَأَنْ تُصِيبَ فَلَا تُخْطِئَ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

خَيْرُ الْكَلَامِ قَلِيلٌ عَلَى كَثِيرٍ دَلِيلٌ
وَالعَمِيُّ مَعْنَى قَصِيرٌ يَحْوِيهِ لَفْظٌ طَوِيلٌ
وَفِي الْكَلَامِ نُضُوءٌ وَفِيهِ قَالٌ وَقِيلٌ

(١) ضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة ٣٤٦٦.

وَأَمَّا صِحَّةُ الْمَعَانِي فَتَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

* أَحَدُهَا: إِضَاحُ تَفْسِيرِهَا حَتَّى لَا تَكُونَ مُشْكِلَةً وَلَا مُجْمَلَةً.

* وَالثَّانِي: اسْتِيفَاءُ تَفْسِيمِهَا حَتَّى لَا يَدْخُلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا وَلَا يَخْرُجَ عَنْهَا مَا هُوَ فِيهَا.

* وَالثَّلَاثُ: صِحَّةُ مُقَابَلَاتِهَا. وَالْمُقَابَلَةُ تَكُونُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: مُقَابَلَةُ الْمَعْنَى بِمَا يُوَافِقُهُ وَحَقِيقَةُ هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعَانِي تَصِيرُ مُتَشَاكِلَةً.

* وَالثَّانِي: مُقَابَلَتُهُ بِمَا يُضَادُّهُ وَهُوَ حَقِيقَةُ الْمُقَابَلَةِ إِلَّا أَحَدُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: الْمُوَافَقَةُ فِي الْاِتِّلَافِ

وَالْمُضَادَّةُ مَعَ الْاِخْتِلَافِ. فَأَمَّا فَصَاحَةُ الْأَلْفَاظِ فَتَكُنُ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

* أَحَدُهَا: مُجَانَبَةُ الْغَرِيبِ الْوَحْشِيِّ حَتَّى لَا يَمِجُّهُ سَمْعٌ وَلَا يَنْفِرُ مِنْهُ طَبِيعٌ.

* وَالثَّانِي: تَتَكُّبُ اللَّفْظِ الْمُسْتَبَدِّلِ، وَالْعُدُولُ عَنِ الْكَلَامِ الْمُسْتَرْدَلِ، حَتَّى لَا يَسْتَسْقِطَهُ خَاصِيٌّ وَلَا

يَتَّبِعُوهُ عَنِ فَهْمِهِ عَامِّيٍّ.

كَمَا قَالَ الْجَاحِظُ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ: أَمَّا أَنَا فَلَمْ أَرِ قَوْمًا أَمَثَلَ طَرِيقَةَ فِي الْبَلَاغَةِ مِنَ الْكُتَّابِ وَذَلِكَ

أَنَّهُمْ قَدْ اتَّمَسُوا مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَوَعَّرًا وَخَشِيئًا وَلَا سَاقِطًا عَامِّيًّا.

* وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ كَالْقَوْلِ لِمَعَانِيهَا فَلَا تَزِيدُ عَلَيْهَا وَلَا تَنْقُصُ عَنْهَا. وَقَالَ بَشْرُ بْنُ

الْمُعْتَمِرِ، فِي وَصِيَّتِهِ فِي الْبَلَاغَةِ: إِذَا لَمْ تَجِدِ اللَّفْظَةَ وَاقِعَةً مَوْقِعَهَا، وَلَا صَائِرَةً إِلَى مُسْتَقَرِّهَا، وَلَا

حَالَةً فِي مَرْكَزِهَا، بَلْ وَجَدْتَهَا قَلْقَةً فِي مَكَانِهَا، نَافِرَةً عَنِ مَوْضِعِهَا، فَلَا تُكْرِهْهَا عَلَى الْقَرَارِ فِي

غَيْرِ مَوْضِعِهَا، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَتَعَاطَ قَرِيضَ الشُّعْرِ الْمُؤَزُّونِ، وَلَمْ تَتَكَلَّفْ اخْتِيَارَ الْكَلَامِ الْمَشُورِ، لَمْ

يَعْبِكَ بِتَرْكِ ذَلِكَ أَحَدٌ. وَإِذَا أَنْتَ تَكَلَّفْتَهُمَا وَلَمْ تَكُنْ حَازِقًا فِيهِمَا عَابِكَ مَنْ أَنْتَ أَقْلُ عَيْنًا مِنْهُ،

وَأَزْرَى عَلَيْكَ مَنْ أَنْتَ فَوْقَهُ. وَأَمَّا الْمُنَاسَبَةُ فَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى يَلِيقُ بِبَعْضِ الْأَلْفَاظِ إِمَّا لِغُرْفِ

مُسْتَعْمَلٍ، أَوْ لِاتِّفَاقِ مُسْتَحْسِنٍ، حَتَّى إِذَا ذَكَرْتَ تِلْكَ الْمَعَانِي بَعْدَ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ كَانَتْ نَافِرَةً عَنْهَا،

وَإِنْ كَانَتْ أَفْصَحَ وَأَوْضَحَ لِإِعْتِيَادِ مَا سِوَاهَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: لَا يَكُونُ التَّبْلِغُ بَلِيعًا حَتَّى يَكُونَ مَعْنَى كَلَامِهِ أَسْبَقَ إِلَى فَهْمِكَ مِنْ لَفْظِهِ إِلَى

سَمْعِكَ. وَأَمَّا مُعَاطَاةُ الْإِعْرَابِ وَتَجَنُّبُ اللَّحْنِ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الصَّوَابِ وَبَلَاغَةِ أَعْلَى مِنْهُ رُتْبَةً،

وَأَشْرَفُ مَنْزِلَةً. وَلَيْسَ لِمَنْ لَحْنٌ فِي كَلَامِهِ مُدْخَلٌ فِي الْأَدْبَاءِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي عِدَادِ الْبُلْغَاءِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْكَلامِ آدَابًا إِنْ أَغْفَلَهَا الْمُتَكَلِّمُ أَذْهَبَ رَوْثَ كَلَامِهِ، وَطَمَسَ بَهْجَةَ بَيَانِهِ، وَلَهَا النَّاسُ عَنْ

مَخَاسِنِ فَضْلِهِ بِمُساوِي أَدْبِهِ، فَعَدَلُوا عَنْ مَنَاقِبِهِ بِذِكْرِ مَثَالِيهِ.

فَمِنْ آدَابِهِ: أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ فِي مَدْحٍ وَلَا يُسْرِفَ فِي ذَمٍّ وَإِنْ كَانَتْ التَّرَاهَةُ عَنِ الذَّمِّ كَرَمًا وَالتَّجَاوُزُ فِي المَدْحِ مَلَقًا يَضُدُّ عَنِ مَهَابَةٍ. وَالسَّرْفُ فِي الذَّمِّ انْتِقَامٌ يَضُدُّ عَنِ شَرِّ، وَكِلَاهُمَا شَيْنٌ وَإِنْ سَلِمَ مِنَ الكَذِبِ. يُزَوَى أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَدَّ تَمِيمٌ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمْرُو بْنُ الأَهْتَمِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ فَمَدَحَهُ، فَقَالَ قَيْسٌ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَنِّي خَيْرٌ مِمَّا وَصَفَ وَلَكِنْ حَسَدَنِي، فَذَمَّهُ عَمْرُو وَقَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَدَقْتَ فِي الأُولَى وَمَا كَذَبْتَ فِي الأُخْرَى؛ لِأَنِّي رَضِيتُ فِي الأُولَى فَقُلْتَ أَحْسَنَ مَا عَلِمْتَ وَسَخِطْتَ فِي الأُخْرَى فَقُلْتَ أَقْبَحَ مَا عَلِمْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ البَيِّنَاتِ لِسُخْرًا» (١).

عَلَى أَنْ السَّلَامَةَ مِنَ الكَذِبِ فِي المَدْحِ وَالذَّمِّ مُتَعَدِّرَةٌ لَا سِيَّمَا إِذَا مَدَحَ تَقَرُّبًا وَذَمَّ تَحْتَقًا. وَحُكِّيَ عَنِ الأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَهَرَتْ لَيْلِي أَفَكُرُ فِي كَلِمَةٍ أَرْضِي بِهَا سُلْطَانِي وَلَا أُسْخِطُ بِهَا رَبِّي فَمَا وَجَدْتَهَا. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَدْخُلُ عَلَى السُّلْطَانِ وَمَعَهُ دِينُهُ فَيَخْرُجُ وَمَا مَعَهُ دِينُهُ. قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: يُرْضِيهِ بِمَا يُسْخِطُ اللَّهَ ﷻ. وَسَمِعَ ابْنُ الرُّومِيِّ رَجُلًا يَصِفُ رَجُلًا وَيُبَالِغُ فِي مَدْحِهِ فَأَنْشَأَ يَقُولُ:

إِذَا مَا وَصَفْتَ امْرَأً لِامْرِئٍ فَلَا تَغْلُ فِي وَصْفِهِ وَأَفْصِدْ
فَإِنَّكَ إِنْ تَغْلُ تَغْلُ الظُّنُ نُ فِيهِ إِلَى الأَمَدِ الأَبْعَدِ
فَيَضَالُ مِنْ حَبِيبُ عَظْمَتِهِ لِفَضْلِ المَغِيبِ عَلَى المَشْهَدِ

وَمِنْ آدَابِهِ: أَنْ لَا تَتَّبِعْتَهُ الرَّغْبَةَ وَالرَّهْبَةَ عَلَى الاستِزْسَالِ فِي وَعْدٍ أَوْ وَعِيدٍ يَعْجِزُ عَنْهُمَا وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الوَفَاءِ بِهِمَا. فَإِنَّ مَنْ أَطْلَقَ بِهِمَا لِسَانَهُ وَأَرْسَلَ فِيهِمَا عِنَانَهُ، وَلَمْ يَسْتَقْبَلِ مِنَ القَوْلِ مَا يَسْتَقْبَلُهُ مِنَ العَمَلِ، صَارَ وَعْدُهُ نَكْثًا وَوَعِيدُهُ عَجْزًا. وَحُكِّيَ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، مَرَّ بِعُضْفُورٍ يَدُورُ حَوْلَ عُضْفُورَةٍ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: هَلْ تَذَرُونَ مَا يَقُولُ لَهَا؟ قَالُوا: لَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ. قَالَ: إِنَّهُ يَخْطُبُهَا لِنَفْسِهِ وَيَقُولُ لَهَا رُوجِي نَفْسَكَ أَشْكِنُكَ أَيَّ عُرْفٍ دِمَشْقَ شِئْتِ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ: كَذَبَ العُضْفُورُ فَإِنَّ عُرْفَ دِمَشْقَ مَبْنِيَّةٌ بِالصُّخُورِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُسْكِنَهَا هُنَاكَ، وَلَكِنْ كُلُّ حَاطِبٍ كَاذِبٌ.

وَمِنْ آدَابِهِ: إِنْ قَالَ قَوْلًا حَقَّقَهُ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ صَدَقَهُ فَعَمَلُهُ، فَإِنَّ إِسْرَالَ القَوْلِ اخْتِيَارٌ، وَالعَمَلُ بِهِ اضْطِرَاطٌ. وَلَيْتَنِ يَفْعَلْ مَا لَمْ يَقُلْ أَجْمَلُ مِنْ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَفْعَلْ.

(١) قلت: أخرج القدر المعروف دون تسمية الرجلين البخاري في الطب ٥٧٦٧ فتح، وانظر كلام الحافظ عند هذا الموضع.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: أَحْسَنُ الْكَلَامِ مَا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْكَلَامِ أَيْ يَكْتَفِي بِالْفِعْلِ مِنَ الْقَوْلِ.
وَقَالَ مَحْمُودُ الْوَرَّاقُ:

الْقَوْلُ مَا صَدَقَهُ الْفِعْلُ وَالْفِعْلُ مَا وَكَّدَهُ الْعَقْلُ
لَا يَنْبُتُ الْقَوْلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ يُقَالُهُ مِنْ تَحْتِهِ الْأَصْلُ

وَمِنْ آدَابِهِ: أَنْ يُرَاعِيَ مَخَارِجَ كَلَامِهِ بِحَسَبِ مَقَاصِدِهِ وَأَعْرَاضِهِ فَإِنْ كَانَ تَرْغِيئًا فَارْتَهِنَ بِاللِّينِ وَاللُّطْفِ، وَإِنْ كَانَ تَرْهِيئًا خَلَطَهُ بِالْحُشُونَةِ وَالْعُنْفِ، فَإِنَّ لَيْنَ اللَّفْظِ فِي التَّرْهِيْبِ وَحُشُونَتُهُ فِي التَّرغِيْبِ خُرُوجٌ عَنِ مَوْضِعَيْهِمَا وَتَغْطِيلٌ لِلْمَقْصُودِ بِهِمَا، فَيَصِيرُ الْكَلَامُ لَغْوًا وَالغَرَضُ الْمَقْصُودُ لَهْوًا. وَقَدْ قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ لِأَبْنِهِ: يَا بَنِيَّ إِنْ كُنْتُ فِي قَوْمٍ فَلَا تَتَكَلَّمْ بِكَلَامٍ مِنْ هُوَ فَوْقَكَ فَيَمَقْتُوكَ، وَلَا بِكَلَامٍ مِنْ هُوَ دُونَكَ فَيَزِدُوكَ. وَمِنْ آدَابِهِ: أَنْ لَا يَرْفَعَ بِكَلَامِهِ صَوْتًا مُسْتَنَكِرًا وَلَا يَنْزِعَ لَهْ انْزِعَاجًا مُسْتَهْجَأًا، وَلِيَكْفَ عَنْ حَرَكَتِهِ تَكُونَ طِينًا وَعَنْ حَرَكَتِهِ تَكُونَ عَيْثًا، فَإِنَّ نَقْصَ الطَّيْشِ أَكْثَرُ مِنْ فَضْلِ الْبَلَاغَةِ. وَقَدْ حَكِيَ أَنَّ الْحَجَّاجَ قَالَ لِأَعْرَابِيٍّ: أَحْطِيبُ أَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ لَوْلَا أَنَّكَ تُكْثِرُ الرَّدَّ، وَتُشِيرُ بِالْيَدِ، وَتَقُولُ أَمَّا بَعْدُ. وَمِنْ آدَابِهِ: أَنْ يَتَجَافَى هَجَرَ الْقَوْلِ وَمُسْتَقْبَحِ الْكَلَامِ، وَلِيُعَدِلَ إِلَى الْكِنَايَةِ عَمَّا يُسْتَقْبَحُ صَرِيحُهُ وَيُسْتَهْجَنُ فَصِيحُهُ؛ لِيَبْلُغَ الْغَرَضَ وَلِيَسَانَهُ نَزَهُ وَأَدَبَهُ مَضُونٌ.

وَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرًّا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]. قَالَ: كَانُوا إِذَا ذَكَرُوا الْفُرُوجَ كَنُّوا عَنْهَا. وَكَمَا أَنَّهُ يَصُونُ لِسَانَهُ عَنِ ذَلِكَ فَهَكَذَا يَصُونُ عَنْهُ سَمْعَهُ، فَلَا يَسْمَعُ خِنَاءً وَلَا يَضْعِي إِلَى فُحْشٍ فَإِنَّ سَمَاعَ الْفُحْشِ دَاعٍ إِلَى إِظْهَارِهِ، وَدَرِيْعَةٌ إِلَى إِنْكَارِهِ. وَإِذَا وَجَدَ عَنِ الْفُحْشِ مَغْرَضًا كَفَّ قَائِلُهُ وَكَانَ إِعْرَاضُهُ أَحَدَ التَّكْيِيزِينِ، كَمَا أَنَّ سَمَاعَهُ أَحَدَ الْبَاعِثِيْنَ. وَأَنْشَدَنِي أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْحَارِثِ الْهَاشِمِيُّ:

تَحَرَّمِ مِنَ الطَّرِيقِ أَوْسَاطَهَا وَعُدَّ عَنِ الْمَوْضِعِ الْمُشْتَبِهِ
وَسَمِعَكَ صُنْ عَنِ قَبِيحِ الْكَلَامِ كَصَوْنِ اللِّسَانِ عَنِ التُّنْطِقِ بِهِ
فَإِنَّكَ عِنْدَ اسْتِمَاعِ الْقَبِيحِ شَرِيكٌ لِقَائِلِهِ فَاَنْتَبِهْ

وَمِمَّا يَجْرِي مَجْرَى فُحْشِ الْقَوْلِ وَهَجْرِهِ فِي وُجُوبِ اجْتِنَابِهِ، وَلِزُومِ تَنْكِيهِ، مَا كَانَ شَيْنِيعَ الْبَدِيْهَةِ مُسْتَنَكِرَ الظَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ عَقِبَ التَّأْمَلِ سَلِيْمًا، وَبَعْدَ الْكَشْفِ الرَّوِيَّةَ مُسْتَقِيْمًا، كَالَّذِي رَوَاهُ الْأَزْدِيُّ عَنْ الصُّوْلِيِّ لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّفِيْنَ مِنَ الشُّعْرَاءِ:

إِنِّي شَيْنِيعٌ كَبِيْرٌ كَافِرٌ بِاللَّهِ سِيْرِي

أَنْتَ رَبِّي وَإِلَهِي رَازِقُ الطُّفْلِ الصَّغِيرِ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ كَافِرٌ أَي لَا يَسُّ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ التَّغْطِيَةَ. وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْكَافِرُ بِاللَّهِ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ غَطَى نِعْمَةَ اللَّهِ بِمَعْصِيَتِهِ. وَقَوْلُهُ بِاللَّهِ سِيرِي يُقْسِمُ عَلَيْهَا أَنْ تَسِيرَ. وَقَوْلُهُ أَنْتَ رَبِّي تَعْنِي رَبِّي وَلَدَكَ مِنَ التَّرْبِيَةِ. وَإِلَهِي رَازِقُ الطُّفْلِ الصَّغِيرِ كَمَا أَنَّهُ رَازِقُ الْوَالِدِ الْكَبِيرِ. فَانظُرْ إِلَى هَذَا التَّكْلِيفِ الشَّنِيعِ، وَالتَّعَمُّقِ الْبَشِيعِ، مَا اغْتَاظَ مِنْ حَيْثُ التَّبْدِيهِةُ إِذَا سَلَّمَ بَعْدَ الْفِكْرِ وَالرَّوْيَةِ إِلَّا لَوْ مَا إِنْ حَسَنَ فِيهِ الظَّنُّ، أَوْ ذَمًّا إِنْ قَوِيَ فِيهِ الْارْتِيَابُ. وَقَلَمًا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ خَلِيعِ بَطَرٍ أَوْ مُرْتَابٍ أَشْرٍ. فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ»^(١) فَخَارِجٌ مِنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ التَّلْبِيسِ.

وَفِي تَأْوِيلِهِ وَجْهَانِ:

- * أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَرَادَ التَّهْمَةَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ الْمُخْدَوْدِ، مَأْخُودٌ مِنَ النَّبَوَّةِ.
- * وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ الطَّرِيقَ، وَمِنْهُ سُمِّيَ رُسُلُ اللَّهِ أَنْبِيَاءً؛ لِأَنَّهُمْ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ. إِنَّمَا زَالَ عَنْهُ التَّلْبِيسُ إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْلٍ غَيْرِهِ تَلْبِيسًا شَنِيعًا؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ خِطَابِهِ وَشَوَاهِدَ أَحْوَالِهِ يَضْرِفَانِ كَلَامَهُ عَنِ التَّجَوُّزِ وَالِاسْتِزْسَالِ فِي أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ إِلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ بِهِ شَرْعٌ وَيَنْهَى عَنْهُ نَبِيٌّ. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ وَلِذَلِكَ افْتَرَقَ وَجُودُهُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ. وَمِنْ آدَابِهِ: أَنْ يَجْتَنِبَ أَمْثَالَ الْعَامَّةِ الْغَوَّاءِ وَيَتَخَصَّصَ بِأَمْثَالِ الْعُلَمَاءِ الْأَدْبَاءِ فَإِنَّ لِكُلِّ صِنْفٍ مِنَ النَّاسِ أَمْثَالَ تُشَاكِلُهُمْ، فَلَا تَجِدُ لِسَاقِطٍ إِلَّا مَثَلًا سَاقِطًا وَتَشْبِيهًا مُسْتَفْتَحًا. كَمَا قَالَ الصَّنَوْبَرِيُّ:

وَلِلْسَّقَاطِ أَمْثَالٌ فَمِنْهَا تَمَثَّلُ لَهُمُ لِلثَّنِيِّ الْمُرِيبِ

إِذَا مَا كُنْتَ ذَا بَوْلٍ صَحِيحٍ أَلَا فَاضْرِبْ بِهِ وَجْهَ الطَّيِّبِ

وَلِذَلِكَ عِلَّتَانِ:

- * إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْأَمْثَالَ مِنْ هَوَاجِسِ الْهَيْمِ وَخَطِرَاتِ الثُّفُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ لِدِي الْهَيْمَةِ السَّاقِطَةَ إِلَّا مَثَلٌ مَرْدُولٌ، وَتَشْبِيهٌ مَعْلُولٌ.

- * وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ الْأَمْثَالَ مُسْتَخْرَجَةٌ مِنْ أَحْوَالِ الْمُتَمَثِّلِينَ بِهَا، فَبِحَسَبِ مَا هُمْ عَلَيْهِ تَكُونُ أَمْثَالُهُمْ. فَلِهَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ وَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَمْثَالِ الْخَاصَّةِ وَأَمْثَالِ الْعَامَّةِ.

(١) لم أقف عليه.

وَرَبَّمَا أَلَفَ الْمُتَخَصِّصُ مَثَلًا عَامًّا أَوْ تَشْبِيهَا رَكِيكًا؛ لِكَثْرَةِ مَا يَطْرُقُ سَمْعُهُ مِنْ مُحَاوَلَةِ الْأَرَادِلِ
فَيَسْتَرْسِلُ فِي ضَرْبِهِ مَثَلًا فَتَصِيرُ بِهِ مَثَلًا، كَالَّذِي حَكِي عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ الرَّشِيدَ سَأَلَهُ يَوْمًا عَنْ أَنْسَابِ
بَعْضِ الْعَرَبِ فَقَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

فَقَالَ لَهُ الْفَضْلُ بْنُ الرَّبِيعِ: اسْقَطَ اللَّهُ جَنِّيكَ أَتَخَاطَبُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمِثْلِ هَذَا الْخِطَابِ؟ فَكَانَ
الْفَضْلُ بْنُ الرَّبِيعِ، مَعَ قَلَّةِ عِلْمِهِ أَعْلَمَ بِمَا يُسْتَعْمَلُ مِنَ الْكَلَامِ فِي مُحَاوَرَةِ الْخُلَفَاءِ مِنَ الْأَصْمَعِيِّ
الَّذِي هُوَ وَاحِدٌ عَصْرِهِ وَقَرِيبُ ذَهْرِهِ. وَلِلْأَمْثَالِ مِنَ الْكَلَامِ مَوْقِعٌ فِي الْأَسْمَاعِ وَتَأْيِيرٌ فِي الْقُلُوبِ لَا
يَكَادُ الْكَلَامُ الْمُرْسَلُ يَبْلُغُ مَبْلَغَهَا، وَلَا يُؤَثِّرُ تَأْيِيرَهَا؛ لِأَنَّ الْمَعَانِي بِهَا لَانِحَةٌ، وَالشَّوَاهِدُ بِهَا وَاضِحَةٌ،
وَالنُّفُوسَ بِهَا وَامِقَّةٌ، وَالْقُلُوبَ بِهَا وَائِقَّةٌ، وَالْعُقُولُ لَهَا مُوَافِقَةٌ.

فَلِذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ الْأَمْثَالَ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَجَعَلَهَا مِنْ دَلَائِلِ رُسُلِهِ وَأَوْصَحَ بِهَا الْحُجَّةَ عَلَى
خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْعُقُولِ مَعْقُولَةٌ، وَفِي الْقُلُوبِ مَقْبُولَةٌ. وَلَهَا أَرْبَعَةٌ شُرُوطٍ.

* أَحَدُهَا: صِحَّةُ التَّشْبِيهِ.

* وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهَا سَابِقًا وَالْكُلُّ عَلَيْهَا مُوَافِقًا.

* وَالثَّلَاثُ: أَنْ يُسْرَعَ وَصُولُهَا لِلْفَهْمِ، وَيُعَجَّلَ تَصَوُّرُهَا فِي الْوَهْمِ، مِنْ غَيْرِ ارْتِيَاءٍ فِي اسْتِخْرَاجِهَا وَلَا
كَدٍّ فِي اسْتِنْبَاطِهَا.

* وَالرَّابِعُ: أَنْ تَنَاسِبَ حَالَ السَّمَاعِ لِتَكُونَ أَبْلَغُ تَأْيِيرًا وَأَحْسَنَ مَوْقِعًا. فَإِذَا اجْتَمَعَتْ فِي الْأَمْثَالِ
الْمَضْرُوبَةِ هَذِهِ الشُّرُوطُ الْأَرْبَعَةُ كَانَتْ زِينَةً لِلْكَلَامِ وَجَلَاءً لِلْمَعَانِي وَتَدْبِيرًا لِلْأَفْهَامِ.



الفصل الثاني في الصبر والجزع

اعلم أن من حسن التوفيق وإمارات السعادة الصبر على الملمات والرقي عند التوازل، وبه نزل الكتاب وجاءت السنة. قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْدِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَأَنْفُوا اللَّهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]. يعني اصبروا على ما افترض الله عليكم، وصابروا عدوكم، ورابطوا فيه تأويلان.

* أحدهما: على الجهاد. * والثاني: على انتظار الصلوات.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أدلكم على ما يخطئ الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إسباغ الوضوء عند المكاره وكثرة الخطى إلى المسجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط»^(١). فنزل الكتاب بتأكيد الصبر فيما أمر به وندب إليه، وجعله من عزائم التوفى فيما افترضه وحث عليه. وزوي عن النبي ﷺ أنه قال: «الصبر سنن من الكروب وعون على الخطوب»^(٢). وقال علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه^(٣) -: «الصبر مطية لا تكبو، والقناعة سيف لا يثبو. وقال عبد الحميد: لم أسمع أعجب من قول عمر بن الخطاب ﷺ: لو أن الصبر والشكر يعيران ما باليت أيهما ركبت. وقال عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -: أفضل العدة الصبر على الشدة. وقال بعض البلغاء: من خير خلائك الصبر على الخليلك.

وقيل في مشور الحكم: من أحب البقاء فليعد للمصائب قلبا صبوراً.

وقال بعض الحكماء: بالصبر على مواقع الكزه تدرك الخطوط.

وقال بعض الشعراء، وهو عبيد بن الأبرص:

صَبْرُ النَّفْسِ عِنْدَ كُلِّ مُلِمٍّ إِنَّ فِي الصَّبْرِ حِيلَةَ الْمُحْتَالِ

(١) أخرجه مسلم في الطهارة ٢٥١. (٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم التنبيه على هذه العبارة، وانظر تفسير «ابن كثير» عند الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

لَا تُصَيِّقَنَّ فِي الْأُمُورِ فَقَدْ تُكْثِرُ
رُبَّمَا تَجْرَعُ الثُّفُوسَ مِنَ الْأَمْرِ
فَ غَمَاؤَهَا بِغَيْرِ اِحْتِيَالٍ
رِلَهُ فُرْجَةٌ كَحِلِّ الْعِقَالِ

وَقَالَ ابْنُ الْمُفَفَّعِ فِي كِتَابِ التَّيَمِّمَةِ: الصَّبْرُ صَبْرَانِ: فَالْتَّمَامُ أَصْبَرُ أَجْسَامًا، وَالْكَرَامُ أَصْبَرُ نَفُوسًا. وَلَيْسَ الصَّبْرُ الْمَمْدُوحُ صَاحِبُهُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ قَوِيَّ الْجَسَدِ عَلَى الْكَدِّ وَالْعَمَلِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْحَمِيرِ، وَلَكِنَّ أَنْ يَكُونَ لِلنَّفْسِ غَلُوبًا، وَلِلْأُمُورِ مُتَحَمِّلًا، وَلِجَأِشِهِ عِنْدَ الْحِفَاطِ مُرْتَبِطًا، وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ، وَهُوَ فِي كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا مَخْمُودٌ. فَأَوَّلُ أَقْسَامِهِ وَأَوْلَاهَا: الصَّبْرُ عَلَى امْتِنَالِ مَا أَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهِ، وَالْإِنْتِهَاءَ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ بِهِ تَخْلُصَ الطَّاعَةِ وَبِهَا يَصِحُّ الدِّينُ وَتُوَدَّى الْفُرُوضُ وَيُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ، كَمَا قَالَ فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ»^(١). وَلَيْسَ لِمَنْ قَلَّ صَبْرُهُ عَلَى طَاعَةِ حَظٍّ مِنْ بَرٍّ وَلَا نَصِيبٍ مِنْ صَلاَحٍ، وَمَنْ لَمْ يَرَ لِنَفْسِهِ صَبْرًا يُكْسِبُهَا ثَوَابًا. وَيُدْفَعُ عَنْهَا عِقَابًا، كَانَ مِنْ سُوءِ الْاِخْتِيَارِ بَعِيدًا مِنَ الرَّشَادِ حَقِيقًا بِالضَّلَالِ. وَقَدْ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا مَنْ يَطْلُبُ مِنَ الدُّنْيَا مَا لَا يَلْحَقُهُ أَتْرَجُو أَنْ تَلْحَقَ مِنَ الْآخِرَةِ مَا لَا تَطْلُبُهُ. وَقَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

أَرَاكَ امْرَأً تَرْجُو مِنَ اللَّهِ عَفْوَهُ وَأَنْتَ عَلَى مَا لَا يُحِبُّ مُقِيمٌ
تَدُلُّ عَلَى الثَّقَوَى وَأَنْتَ مُقَصِّرٌ
فِيَا مَنْ يُدَاوِي النَّاسَ وَهُوَ سَقِيمٌ

وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الصَّبْرِ إِنَّمَا يَكُونُ لِفِرْطِ الْجَزَعِ وَشِدَّةِ الْخَوْفِ فَإِنَّ مَنْ خَافَ اللَّهَ ﷻ وَصَبَرَ عَلَى طَاعَتِهِ، وَمَنْ جَزَعَ مِنْ عِقَابِهِ وَقَفَّ عِنْدَ أَمْرِهِ.

* وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الصَّبْرُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ أَوْقَاتُهُ مِنْ رَزِيَّةٍ قَدْ أَجْهَدَهُ الْحُزْنَ عَلَيْهَا، أَوْ حَادِثَةٍ قَدْ كَدَّهُ الِهْمُّ بِهَا فَإِنَّ الصَّبْرَ عَلَيْهَا يَغْفِبُهُ الرَّاحَةُ مِنْهَا، وَيُكْسِبُهُ الْمَثُوبَةَ عَنْهَا، فَإِنْ صَبَرَ طَائِعًا وَإِلَّا اِخْتَمَلَ هَمًّا لَازِمًا وَصَبَرَ كَارِهًا آثِمًا. وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي وَيَصْبِرْ عَلَيَّ بِلَايِي فَلْيُخْتَرْ رَبًّا سِوَايَ»^(٢). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(٣) - لِلْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ: إِنَّكَ إِنْ صَبَرْتَ جَرَى عَلَيْكَ الْقَلَمُ وَأَنْتَ مَأْجُورٌ، وَإِنْ جَزِغْتَ جَرَى عَلَيْكَ الْقَلَمُ وَأَنْتَ مَأْزُورٌ. وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو تَمَّامٍ فِي شِعْرِهِ فَقَالَ:

(١) قال الشيخ الألباني: «ضعيف جدًا» الضعيفة ٣٧٩٣.

(٢) تقدم، وقال الشيخ الألباني في الضعيفة ٥٠٥ ضعيف جدًا.

(٣) تقدم قريبًا التنبيه على هذه العبارة.

وَقَالَ عَلِيٌّ فِي التَّعَاذِي لِأُشْمَكِ وَخَافَ عَلَيْهِ بَعْضَ تِلْكَ الْمَائِمِ
أَتَصْبِرُ لِلْبَلْوَى عَزَاءً وَخَشْبَةً فَتُوجِرُ أَوْ تَسْلُو سُلُوَ الْبُهَائِمِ

وَقَالَ شَيْبُ بْنُ شَيْبَةَ لِلْمَهْدِيِّ: إِنَّ أَحَقَّ مَا تَصْبِرُ عَلَيْهِ مَا لَمْ تَجِدْ إِلَى دَفْعِهِ سَبِيلًا. وَأَنْشَدَ:
وَلَسِنُ تُصْبِكُ مُصِيَّةً فَاصْبِرِ لَهَا عَظُمَتْ مُصِيَّةُ مُبْتَلٍ لَا يَصْبِرُ
وَقَالَ آخَرُ:

تَصَبَّرْتُ مَغْلُوبًا وَإِنِّي لَمُوجِعٌ كَمَا صَبَرَ الظَّمَانُ فِي الْبَلَدِ الْفَقْرِ
وَلَيْسَ اضْطِرَارِي عَنْكَ صَبْرٌ اسْتِطَاعَةٌ وَلَكِنَّهُ صَبْرٌ أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الصَّبْرُ عَلَى مَا قَاتَ إِذْرَاكُهُ مِنْ رَغْبَةٍ مَرْجُوءَةٍ، وَأَعْوَزَ نَيْلُهُ مِنْ مَسْرَةٍ مَأْمُولَةٍ فَإِنَّ الصَّبْرَ عَنْهَا يُغَقِّبُ السَّلْوَ مِنْهَا، وَالْأَسْفُ بَعْدَ الْيَأْسِ خَرْقٌ. وَرَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ فَشَكَرَ، وَمُنِعَ فَصَبَرَ، وَظَلِمَ فَغَفَرَ، وَظَلَمَ فَاسْتَغْفَرَ، فَأُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ»^(١). وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: اجْعَلْ مَا طَلَبْتَهُ مِنَ الدُّنْيَا فَلَمْ تَنَلْهُ مِثْلَ مَا لَا يَخْطُرُ بِبَالِكَ فَلَمْ تَقْلَهُ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

إِذَا مَلَكَ الْقَضَاءُ عَلَيْكَ أَمْرًا فَلَيْسَ يَحِلُّهُ غَيْرُ الْقَضَاءِ
فَمَا لَكَ وَالْمُقَامَ بِدَارِ ذُلِّ وَدَارِ الْعِزِّ وَاسِعَةِ الْفَضَاءِ

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: إِنْ كُنْتَ تَجْرَعُ عَلَى مَا قَاتَ مِنْ يَدِكَ فَاجْرَعْ عَلَى مَا لَا يَصِلُ إِلَيْكَ. فَأَخَذَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ فَقَالَ:

لَا تَطِلْ الْحُزْنَ عَلَى فَنَائِتِ فَقَلَّمَا بُجِدِي عَلَيْكَ الْحَزْنَ
سِبَّانٍ مَحْزُونٍ عَلَى فَنَائِتِ وَمُضْمِرٍ حُزْنًا لِمَا لَمْ يَكُنْ

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ: الصَّبْرُ فِيمَا يُخْشَى حُدُوثُهُ مِنْ رَهْبَةٍ يَخَافُهَا، أَوْ يَحْذَرُ حُلُولَهُ مِنْ نَكْبَةٍ يَخْشَاهَا فَلَا يَتَعَجَّلُ هَمَّ مَا لَمْ يَأْتِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْهُمُومِ كَادِبَةٌ وَإِنَّ الْأَغْلَبَ مِنَ الْخَوْفِ مَذْفُوعٌ. وَقَدْ رَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بِالصَّبْرِ يُتَوَقَّعُ الْفَرْجُ وَمَنْ يُذَمِّنْ قَرْعَ بَابِ بَلِيحٍ»^(٢). وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا تَحْمِلَنَّ عَلَى يَوْمِكَ هَمَّ غَدِكَ، فَحَسْبُ كُلِّ يَوْمٍ هَمُّهُ. وَأَنْشَدَ الْجَاحِظُ لِحَارِثَةَ بْنِ زَيْدٍ:

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» ٧/ ١٣٨، ٦٦١٢، وقال الشيخ الألباني: ضعيف جدًا، «ضعيف الجامع» ٥٣٢٣.
(٢) لم أقف عليه.

إِذَا الْهَمُّ أَمْسَى وَهُوَ ذَاءٌ فَأَمْضِهِ
وَلَا تُنْزِلَنَّ أَمْرَ الشَّدِيدَةِ بِأَمْرِي
وَأَنْتَ بِمُمْضِيهِ وَأَنْتَ تُعَادِلُهُ
مِنْ الرَّوْعِ فَافْرَحْ أَكْثَرَ الْهَمِّ بَاطِلُهُ

وَالْقِسْمُ الْخَامِسُ: الصَّبْرُ فِيمَا يَتَوَقَّعُهُ مِنْ رَغْبَةٍ يَزْجُوهَا، وَيَنْتَظِرُ مِنْ نِعْمَةٍ يَأْمُلُهَا فَإِنَّهُ إِنْ أَذْهَبَتْهُ التَّوَقُّعُ لَهَا، وَأَذْهَلَهُ التَّطَلُّعُ إِلَيْهَا انْسَدَّتْ عَلَيْهِ سُبُلُ الْمَطَالِبِ وَاسْتَفْرَزَتْ تَسْوِيلُ الْمَطَامِعِ فَكَانَ أَبْعَدَ لِرَجَائِهِ وَأَعْظَمَ لِبَلَاءِهِ. وَإِذَا كَانَ مَعَ الرَّغْبَةِ وَهُورًا وَعِنْدَ الطَّلَبِ صَبُورًا انْجَلَّتْ عَنْهُ عَمَائَةُ الدَّهْشِ وَانْجَابَتْ عَنْهُ حَيْرَةُ الْوَلَهِ، فَأَبْصَرَ رُشْدَهُ وَعَرَفَ قَصْدَهُ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الصَّبْرُ ضِيَاءٌ»^(١). يَعْنِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَكْشِفُ ظُلْمَ الْحَيْرَةِ، وَيُوضِّحُ حَقَائِقَ الْأُمُورِ. وَقَالَ أَكْثَمُ بْنُ صَيْفِيٍّ: مَنْ صَبَرَ ظَفِرًا. وَقَالَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ: كَانَ مَكْتُوبًا فِي قَصْرِ أَزْدَشِيرٍ: الصَّبْرُ مِفْتَاحُ الدَّرَكِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: بِحُسْنِ التَّائِي تَسْهَلُ الْمَطَالِبُ. وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: مَنْ صَبَرَ نَالَ الْمُتَى، وَمَنْ شَكَرَ حَصَرَ التُّعْمَى. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ:

إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا سُدَّتْ مَطَالِبُهَا
لَا تَبْأَسَنَّ وَإِنْ طَالَتْ مُطَابَبَةٌ
فَالصَّبْرُ يَفْتَقُ مِنْهَا كُلَّ مَا ارْتَبَجَا
إِذَا اسْتَعْنَتْ بِصَبْرٍ أَنْ تَرَى فَرْجًا
أَخْلِقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطَى بِحَاجَتِهِ
وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِأَبْوَابِ أَنْ يَلْبَجَا

وَالْقِسْمُ السَّادِسُ: الصَّبْرُ عَلَى مَا نَزَلَ مِنْ مَكْرُوهٍ أَوْ حَلَّ مِنْ أَمْرٍ مَحُوفٍ. فَبِالصَّبْرِ فِي هَذَا تَنْفَتِحُ وَجُوهُ الْأَرَاءِ، وَتُسْتَفْتَحُ مَكَائِدُ الْأَعْدَاءِ، فَإِنَّ مَنْ قَلَّ صَبْرُهُ عَزَبَ رَأْيُهُ، وَاسْتَدَّتْ جَزَعُهُ، فَصَارَ صَرِيحَ هُمُومِهِ، وَفَرِيسَةَ غُمُومِهِ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ لِلَّهِ بِالرَّضَى فِي الْيَقِينِ فَافْعَلْ، وَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَاصْبِرْ فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكَرَّرَ خَيْرًا كَثِيرًا. وَاعْلَمْ أَنَّ التَّصَبُّرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَالْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَالْيُسْرَ مَعَ الْعُسْرِ»^(٢). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ:

الصَّبْرُ مُسْتَأْصِلُ الْحِذْيَانِ، وَالْجَزَعُ مِنْ أَعْوَانِ الرَّمَانِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: بِمِفْتَاحِ عَزِيمَةِ الصَّبْرِ تُعَالِجُ مَعَالِيقَ الْأُمُورِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: عِنْدَ انْسِدَادِ الْفَرَجِ تَبْدُو مَطَالِعَ الْفَرَجِ. وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

(١) أخرجه مسلم في الطهارة ٢٢٣.

(٢) أخرجه هناد في «الزهد» ٥٣٦، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٣١٤، والبيهقي في «شعب الإيمان» ١٠٧٤.

أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَمَّا اسْتَكَدَّ شَيْطَانُهُ فِي الْبِنَاءِ شَكَّوَا ذَلِكَ إِلَى إِبْلِيسَ، لَعَنَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: أَلَسْتُمْ تَذْهَبُونَ فِرْعَا وَتَرْجِعُونَ مَسَاغِيلَ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فِي ذَلِكَ رَاحَةٌ. فَبَلَغَ ذَلِكَ سُلَيْمَانَ - عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ السَّلَامُ - فَسَعَّ لَهُمْ ذَاهِبِينَ وَرَاجِعِينَ فَشَكَّوَا ذَلِكَ إِلَى إِبْلِيسَ، لَعَنَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: أَلَسْتُمْ تَسْتَرِيحُونَ بِاللَّيْلِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ فِي هَذَا رَاحَةٌ لَكُمْ نِصْفُ ذَهْرِكُمْ. فَبَلَغَ ذَلِكَ سُلَيْمَانَ عليه السلام فَسَعَّ لَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَشَكَّوَا ذَلِكَ إِلَى إِبْلِيسَ، لَعَنَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: الْآنَ جَاءَكُمْ الْفَرْجُ، فَمَا لَيْتَ أَنْ أُصِيبَ سُلَيْمَانَ عليه السلام مِثْلًا عَلَى عَصَاهُ. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي نَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ يَعْمَلُ بِأَمْرِهِ وَيَقِفُ عَلَى حُدُودِهِ فَكَيْفَ يَمَّا جَرَتْ بِهِ الْأَفْذَارُ مِنْ أَيْدٍ عَادِيَةٍ، وَسَاقَةَ الْقَضَاءُ مِنْ حَوَادِثٍ نَازِلَةٍ، هَلْ تَكُونُ مَعَ التَّنَاهِي إِلَّا مُنْقَرِضَةً وَعِنْدَ بُلُوغِ الْغَايَةِ إِلَّا مُنْحَسِرَةً؟ وَأَنْشَدَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رضي الله عنه:

خَلِيلِي لَا وَاللَّهِ مَا مِنْ مُلِمَّةٍ	تَدُومُ عَلَى حَيٍّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَإِنْ نَزَلَتْ يَوْمًا فَلَا تَخْضَعَنَّ لَهَا	وَلَا تُكَيِّرِ الشُّكُورَى إِذَا التَّغْلُ زَلَّتْ
فَكَمْ مِنْ كَرِيمٍ قَدْ بُلِيَ بِنَوَائِبِ	فَصَابِرَهَا حَتَّى مَضَتْ وَاضْمَحَلَّتْ
وَكَمْ غَمْرَةٌ هَاجَتْ بِأَمْوَاجِ غَمْرَةٍ	تَلَقَّيْتَهَا بِالصَّبْرِ حَتَّى تَجَلَّتْ
وَكَانَتْ عَلَى الْأَيَّامِ نَفْسِي عَزِيزَةً	فَلَمَّا رَأَتْ صَبْرِي عَلَى الدُّلِّ ذَلَّتْ
فَقُلْتُ لَهَا: يَا نَفْسُ مُوتِي كَرِيمَةً	فَقَدْ كَانَتْ الدُّنْيَا لَنَاثِمًا وَوَلَّتْ

وَلِتَسْهِيلِ الْمَصَائِبِ وَتَخْفِيفِ السَّدَائِدِ أَسْبَابٌ إِذَا قَارَنْتَ حَزْمًا، وَصَادَفْتَ غَزْمًا. هَانَ وَقَعْمَهَا، وَقَلَّ تَأْثِيرُهَا وَضُرُرُهَا. فَمِنْهَا: إِشْعَارُ النَّفْسِ بِمَا تَعْلَمُهُ مِنْ نُزُولِ الْفَنَاءِ وَتَقْضِي الْمُسِيرِ وَأَنَّ لَهَا آجَالًا مُنْصَرِمَةً وَمُدَدًا مُنْقَضِيَةً، إِذْ لَيْسَ لِلدُّنْيَا حَالٌ تَدُومُ وَلَا لِمَخْلُوقٍ فِيهَا بَقَاءٌ. وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «مَا مَثَلِي وَمَثَلُ الدُّنْيَا إِلَّا كَمَثَلِ رَاكِبٍ مَالَ إِلَى ظِلِّ شَجَرَةٍ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا» (١). وَسُئِلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه عَنِ الدُّنْيَا فَقَالَ: تَعْرُ وَتَضُرُّ وَتَمُرُّ. وَسَأَلَ بَعْضُ خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ جَلِيسًا لَهُ عَنِ الدُّنْيَا فَقَالَ: إِذَا أَقْبَلْتَ أَذْبَرْتَ. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ: الدُّنْيَا أَمَدٌ وَالْآخِرَةُ أَبَدٌ. وَقَالَ أَبُو شُرَّوَانَ: إِنْ أُحْيَيْتَ أَنْ لَا تَعْتَمَّ فَلَا تَقْتَنِ مَا بِهِ تَهْتَمُّ. فَأَخَذَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ فَقَالَ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الدَّهْرَ مِنْ سُوءِ فِعْلِهِ	يُكَدِّرُ مَا أُعْطِيَ وَيَسْلُبُ مَا أَسْدَى
فَمَنْ سَرَّهُ أَنْ لَا يَرَى مَا يَسُوءُهُ	فَلَا يَتَّخِذْ شَيْئًا يَخَافُ لَهُ فَقْدًا

وَأَنْشَدَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ:

(١) أخرجه الترمذي في الزهد ٢٣٧٧، وابن ماجه في الزهد ٤١٠٩، وصححه الشيخ الألباني الصحيحة ٤٣٨.

لِحِكْمِنَا بُفْرَاطَ حَبِيرٍ قَضِيَّةٍ
قَالَ الْهُمُومُ تَكُونُ مِنْ طَبَعِ الْوَرَى
فَإِذَا اقْتَنَيْتِ مِنَ الرُّجَاجَةِ قَابِلًا

وَأَشَدَّنِي بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِسَعِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
إِنَّمَا الدُّنْيَا هَيْبَاتٌ
شِدَّةٌ بَعْدَ رَخَاءٍ

وَعَارٍ مُسْتَرْزَّةٍ
وَرَخَاءٌ بَعْدَ شِدَّةٍ

وَلَمَّا قُتِلَ بَرَزَ جَمَهَرٌ وَجَدَ فِي جَيْبِ قَمِيصِهِ رُفْعَةً فِيهَا مَكْتُوبٌ: إِذَا لَمْ يَكُنْ جَدَّ فَيَمِمْ الْكَدَّ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لِلْأَمْرِ دَوَامٌ فَيَمِمْ الشُّرُورَ، وَإِذَا لَمْ يُرِدْ اللَّهُ دَوَامَ مُلْكٍ فَيَمِمْ الْحَيْلَةَ. وَقَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ:

رَأَيْتُ حَيَاةَ الْمَرْءِ زَهْنًا بِمَوْتِهِ
إِذَا طَابَ لِي عَيْشٌ تَغْصَ طَيْبُهُ
وَمَنْ كَانَ فِي عَيْشٍ بُرَاعِي زَوَالُهُ
فَذَلِكَ فِي بؤْسٍ وَإِنْ كَانَ فِي نَعَمٍ

وَمِنْهَا: أَنْ يَتَّصِرَ انْجِلَاءَ الشَّدَائِدِ وَانْكِشَافِ الْهُمُومِ، وَأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِأَوْقَاتٍ لَا تَنْصَرِمُ قَبْلَهَا، وَلَا
تَسْتَدِيمُ بَعْدَهَا، فَلَا تَقْصُرُ بِجَزَعٍ وَلَا تَطُولُ بِصَبْرٍ، وَأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ يَمُرُّ بِهَا يَذْهَبُ مِنْهَا بِشَطْرٍ وَيَأْخُذُ مِنْهَا
بِتَصِيبٍ، حَتَّى تَنْجَلِي وَهَوَّ عَنَّا غَافِلٌ. وَحُكْمِي أَنَّ الرَّشِيدَ حَبَسَ رَجُلًا ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ بَعْدَ زَمَانٍ، فَقَالَ
لِلْمُتَوَكِّلِ بِهِ: قُلْ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ يَمْضِي مِنْ نِعْمِهِ يَمْضِي مِنْ بُؤْسِي مِثْلُهُ، وَالْأَمْرُ قَرِيبٌ وَالْحُكْمُ لِلَّهِ تَعَالَى.
فَأَخَذَ هَذَا الْمَعْنَى بَعْضُ الشُّعْرَاءِ فَقَالَ:

لَوْ أَنَّ مَا أَنْتَمُو فِيهِ يَدُومُ لَكُمْ
لَكِنِّي عَالِمٌ أَنِّي وَأَنْكُمْ

وَأَشَدَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ رَيْكَ لَيْسَ تُحْصَى
تَسَلَّ عَنِ الْهُمُومِ فَلَيْسَ شَيْءٌ
لَعَلَّ اللَّهَ يَنْظُرُ بَعْدَ هَذَا
إِلَيْكَ بِنَظَرَةٍ مِنْهُ رَحِيمَةً

وَمِنْهَا: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ فِي مَا وَقِيَ مِنَ الرِّزَايَا، وَكُفْيَ مِنَ الْحَوَادِثِ، مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ رِزْتِهِ وَأَشَدُّ مِنْ
حَادِثَتِهِ، لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَمْنُوحٌ بِحُسْنِ الدَّفَاعِ. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَثْنَاءِ كُلِّ مِحْنَةٍ

مِنْحَةً^(١). وَقِيلَ لِلشُّعْبِيِّ فِي نَائِبَةٍ كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ: بَيْنَ نِعْمَتَيْنِ: خَيْرٌ مِنْشُورٌ وَشَرٌّ مِنْشُورٌ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

لَا تَكْرَهُ الْمَكْرُوهَ عِنْدَ حَوْلِهِ إِنَّ الْعَوَاقِبَ لَمْ تَزَلْ مُتَبَايِنَةً
كَمْ نِعْمَةٌ لَا تَسْتَقِيلُ بِشُكْرِهَا لَلَّهِ فِي طَيِّ الْمَكَارِهِ كَامِنَةٌ

وَمِنْهَا: أَنْ يَتَأَسَّى بِذَوِي الْغَيْرِ، وَيَتَسَلَّى بِأَوْلِي الْعَبْرَةِ. وَيَعْلَمُ أَنَّهُمْ الْأَكْثَرُونَ عَدَدًا وَالْأَشْرَعُونَ مَدَدًا، فَيَسْتَجِدُّ مِنْ سَلْوَةِ الْأَسَى وَحُسْنِ الْعَزَا مَا يُخَفِّفُ شَجْوَهُ، وَيَقُلُّ هَلَعَهُ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَلْصِقُوا بِذَوِي الْغَيْرِ تَتَسَّخَّرَ قُلُوبُكُمْ. وَعَلَى مِثْلِ ذَلِكَ كَانَتْ مَرَاثِي الشُّعْرَاءِ. قَالَ الْبُخْتَرِيُّ:

فَلَا عُجَبَ لِلْأَسَدِ إِنْ ظَفِرَتْ بِهَا كِلَابُ الْأَعَادِي مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمِي
فَحَزْبُهُ وَخَشِي سَقَتْ حَمْرَةَ الرَّدْيِ وَمَوْتُ عَلِيٍّ مِنْ حُسَامِ ابْنِ مُلْجَمِ

وَقَالَ أَبُو نُوَّاسٍ:

الْمَرْءُ بَيْنَ مَصَائِبٍ لَا تَنْقُضِي حَتَّى يُسَوِّرِي جِسْمَهُ فِي رَمْسِهِ
فَمَوْجَلٌ يَلْقَى الرَّدْيَ فِي أَهْلِهِ وَمُعْجَلٌ يَلْقَى الرَّدْيَ فِي نَفْسِهِ

وَمِنْهَا: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ النِّعَمَ زَائِرَةٌ، وَأَنَّهَا لَا مَحَالَةَ زَائِلَةٌ، وَأَنَّ الشُّرُورَ بِهَا إِذَا أَقْبَلَتْ مَشُوبٌ بِالْحَذَرِ مِنْ فِرَاقِهَا إِذَا أَدْبَرَتْ، وَأَنَّهَا لَا تَفْرُحُ بِإِقْبَالِهَا فَرَحًا حَتَّى تُغْفَبَ بِفِرَاقِهَا تَرَحًا، فَعَلَى قَدْرِ الشُّرُورِ يَكُونُ الْحُزْنُ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَنْشُورِ الْحَكَمِ: الْمَفْرُوحُ بِهِ هُوَ الْمَحْزُونُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: مَنْ بَلَغَ غَايَةَ مَا يُحِبُّ فَلْيَتَوَقَّعْ غَايَةَ مَا يَكْرَهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ عَلِمَ أَنَّ كُلَّ نَائِبَةٍ إِلَى انْقِضَاءِ حُسْنِ عَزَاؤُهُ عِنْدَ نُزُولِ الْبَلَاءِ. وَقِيلَ لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَيْفَ تَرَى الدُّنْيَا؟ قَالَ: شَغَلَنِي تَوَقُّعُ بَلَائِهَا عَنْ الْفَرَحِ بِرَحَائِهَا. فَأَخَذَهُ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ فَقَالَ:

تَزِيدُهُ الْأَيَّامُ إِنْ أَقْبَلَتْ سِدَّةَ خَوْفٍ لِتَصَارِفِهَا
كَأَنَّهَا فِي حَالِ إِسْعَافِهَا تُسْمِنُهُ وَقَعَتْ تَخْوِيفِهَا

وَمِنْهَا: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ سُورَهُ مَفْرُوعٌ بِمَسَاءَةِ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ حُزْنُهُ مَفْرُوعٌ بِسُرُورِ غَيْرِهِ إِذْ كَانَتْ الدُّنْيَا تَنْقُلُ مِنْ صَاحِبٍ وَتَصِلُ صَاحِبًا بِفِرَاقِ صَاحِبٍ. فَتَكُونُ سُورًا لِمَنْ وَصَلَتْهُ وَحُزْنًا لِمَنْ فَارَقَتْهُ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا قَرَعَتْ عَصَا عَلَى عَصَا إِلَّا فَرِحَ لَهَا قَوْمٌ وَحَزِنَ آخَرُونَ»^(٢). وَقَالَ الْبُخْتَرِيُّ:

(٢) لم أفق عليه.

(١) لم أفق عليه.

مَتَى أُرِثَ الدُّنْيَا نَبَاهَةً حَامِلٍ
وَقَالَ الْمُتَنَبِّي:

بِذَا قَضَتْ الأَيَّامَ مَا بَيْنَ أَهْلِهَا
وَأَنْشَدَ بَعْضُ أَهْلِ الأَدَبِ:

أَلَا إِنَّما الدُّنْيَا غَضَارَةٌ أَيْكَةٌ
فَلَا تَفْرَحَنَّ مِنْهَا لِشَيْءٍ تُفِيدُهُ
وَمَا هَذِهِ الأَيَّامُ إِلَّا فَجَائِعُ

وَمِنْهَا: أَنْ يَعلَمَ أَنَّ طَوَارِقَ الإنسانِ مِنْ دَلَائِلِ فَضْلِهِ، وَمِجَنَّهُ مِنْ شَوَاهِدِ نُبُلِهِ. وَلِذَلِكَ إِحْدَى عِلَّتَيْنِ: إِمَّا؛ لِأَنَّ الكَمَالَ مُعَوَّرٌ وَالتَّقْصُ لَازِمٌ، فَإِذَا تَوَاتَرَ الفُضْلُ عَلَيْهِ صَارَ التَّقْصُ فِيمَا سِوَاهُ. وَقَدْ قِيلَ: مَنْ رَأَى فِي عَقْلِهِ نَقْصَ مِنْ رِزْقِهِ. وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا انْتَقَصَتْ جَارِحَةٌ مِنْ إنْسَانٍ إِلَّا كَانَتْ ذِكَاءً فِي عَقْلِهِ» (١). وَقَالَ أَبُو العَنَابَةِ:

مَا جَاوَزَ المَرْءُ مِنْ أَطْرَافِهِ طَرْفًا
وَأَنْشَدَنِي بَعْضُ أَهْلِ الأَدَبِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلَالِ الكَاتِبِ:

إِذَا جَمَعَتْ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ صِنَاعَةٌ
فَأُخْبِتَتْ أَنْ تُدْرِي الَّذِي هُوَ أَخَذَتْ
فَلَا تَتَفَقَّدُ مِنْهُمَا غَيْرَ مَا جَرَتْ
بِهِ لَهُمَا الأَزْرَاقُ حِينَ تُفَرِّقُ
فَحيثُ يَكُونُ التَّقْصُ فَالرِّزْقُ وَاسِعٌ
وَحيثُ يَكُونُ الفُضْلُ فَالرِّزْقُ ضَيِّقٌ

وَإمَّا؛ لِأَنَّ ذَا الفُضْلِ مَحْسُودٌ، وَبِالأَذَى مَفْضُودٌ، فَلَا يَسْلَمُ فِي بَرِّهِ مِنْ مُعَادٍ وَاشْتِطَاطِ مُتَاوٍ. وَقَالَ الصَّنَوْبَرِيُّ:

مَحْنُ الفَتَى يُخْبِرُنَ عَنِ فَضْلِ الفَتَى
كَالنَّارِ مُخْبِرَةٌ بِفَضْلِ العَنْبَرِ

وَقَلَّمَا تَكُونُ مِحْنَةً فَاضِلٍ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ نَاقِصٍ، وَبَلَوَى عَالِمٌ إِلا عَلَى يَدِ جَاهِلٍ. وَذَلِكَ لِاسْتِحْكَامِ العِدَاوَةِ بَيْنَهُمَا بِالمُبَابَةِ، وَحُدُوثِ الأَنْتِقَامِ؛ لِأَجْلِ التَّقَدُّمِ. وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلَا غَرَوُ أَنْ يُمْنَى عَلِيمٌ بِجَاهِلٍ
فَمِنْ ذَنْبِ التَّيْنِ تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ

وَمِنْهَا: مَا يَغْتَاضُهُ مِنَ الأَتْيَاضِ بِنَوَائِبِ عَضْرِهِ، وَيَسْتَفِيدُهُ مِنَ الحُنْكَةِ بِبَلَاءِ دَهْرِهِ، فَيَضْلُبُ عُوْدَهُ

(١) لم أقف عليه.

وَيَسْتَقِيمُ عَمُودُهُ، وَيَكْمُلُ بِأَدْنَى شِدَّتِهِ وَرَخَائِهِ، وَيَتَّعِظُ بِحَالَتِي عَفْوِهِ وَبَلَائِهِ. حُكِي عَنِ ثَعْلَبٍ قَالَ:
 دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ وَهَبٍ وَعَلَيْهِ خُلْعُ الرِّضَا بَعْدَ النَّكْبَةِ فَلَمَّا مَثَلَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ لِي:
 يَا أَبَا الْعَبَّاسِ اسْمَعْ مَا أَقُولُ:

نَوَائِبُ الدَّهْرِ أَذْبَنِي وَإِنَّمَا يُوعِظُ الْأَدْبِيْبُ
 قَدْ ذُقْتُ حُلُوعًا وَذُقْتُ مُرًا كَذَلِكَ عَيْشُ الْفَتَى ضُرُوبُ
 لَمْ يَمْضِ بُؤْسٌ وَلَا نَعِيمٌ إِلَّا وَلِي فِيهِمَا نَصِيبُ
 كَذَلِكَ مَنْ صَاحَبَ اللَّيَالِي تَغْدُوهُ مِنْ دَرَّهَا الْخُطُوبُ

فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذِهِ الْأَيَّاتُ؟ قَالَ لِي: وَمِنْهَا: أَنْ يَخْتَبِرَ أُمُورَ زَمَانِهِ، وَيَسْتَبَيِّنَ عَلَى صَلَاحِ شَأْنِهِ، فَلَا
 يَغْتَرُّ بِرَخَاءِهِ، وَلَا يَطْمَعُ فِي اسْتِنَاقِهِ، وَلَا يُؤْمَلُ أَنْ تَبْقَى الدُّنْيَا عَلَى حَالِهِ، أَوْ تَخْلُو مِنْ تَقَلُّبِ وَاسْتِحَالَةِ،
 فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ الدُّنْيَا وَخَبَرَ أحوَالَهَا هَانَ عَلَيْهِ بُؤْسُهَا وَنَعِيمُهَا. وَأَنْشَدَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ:

إِنِّي رَأَيْتُ عَوَاقِبَ الدُّنْيَا فَتَرَكْتُ مَا أَهْوَى لِمَا أَخْشَى
 فَكَرْتُ فِي الدُّنْيَا وَعَالِمَهَا فَإِذَا جَمِيعُ أُمُورِهَا تَفْتَى
 وَبَلَوْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا فَإِذَا كُلُّ امْرِئٍ فِي شَأْنِهِ يَسْعَى
 أَسْنَى مَنَازِلِهَا وَأَزْفَعُهَا فِي الْعِزِّ أَقْرَبُهَا مِنَ الْمَهْوَى
 تَغْفُو مَسَاوِيَهَا مَحَاسِنَهَا لَا فَرْقَ بَيْنَ النَّعِيِّ وَالْبُشْرَى
 وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى الْقُبُورِ فَمَا مَيَّرْتُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى
 أَتَرَكَ تَذْرِي كَمْ رَأَيْتُ مِنَ الْأَخْ سِيَاءٍ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ مَوْتَى

فَإِذَا ظَفَرَ الْمُصَابُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ تَخَفَّتْ عَنْهُ أَحْزَانُهُ، وَسَهَلَتْ عَلَيْهِ أَشْجَانُهُ، فَصَارَ وَشِيكَ
 السَّلْوَةَ قَلِيلَ الْجَزَعِ حَسَنَ الْعَزَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ حَازَرَ لَمْ يَهْلَعْ، وَمَنْ رَاقَبَ لَمْ يَجْزَعْ،
 وَمَنْ كَانَ مُتَوَقِّعًا لَمْ يَكُنْ مُتَوَجِّعًا. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

مَا يَكُونُ الْأَمْرُ سَهْلًا كُلَّهُ إِنَّمَا الدُّنْيَا سُرُورٌ وَحُزُونٌ
 هَوْنُ الْأَمْرِ تَعِيشُ فِي رَاحَةٍ قَلَّ مَا هَوْنَتْ إِلَّا سَيِّهُونٌ
 تَطْلُبُ الرَّاحَةَ فِي دَارِ الْعَنَا ضَلَّ مَنْ يَطْلُبُ شَيْئًا لَا يَكُونُ

فَإِنْ أَغْفَلَ نَفْسَهُ عَنْ دَوَاعِي السَّلْوَةِ وَمَنَعَهَا مِنْ أَسْبَابِ الصَّبْرِ، تَضَاعَفَ عَلَيْهِ مِنْ شِدَّةِ الْأَسَى وَهَمِّ
 الْجَزَعِ مَا لَا يَطِيقُ عَلَيْهِ صَبْرًا وَلَا يَجِدُ عَنْهُ سَلْوًا. وَقَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ:

إِنَّ الْبَلَاءَ يُطَاقُ غَيْرُ مُضَاعَفٍ فَإِذَا تَضَاعَفَ صَارَ غَيْرَ مُطَاقٍ

فَإِذَا سَاعَدَهُ جَزَعُهُ بِالْأَسْتِثَابِ الْبَاعِثَةِ عَلَيْهِ، وَأَمَدَّهُ هَلْمُهُ بِالذَّرَائِعِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ، فَقَدْ سَعَى فِي حَتْفِهِ وَأَعَانَ عَلَى تَلْفِيهِ. فَمِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ: تَذَكُّرُ الْمُصَابِ حَتَّى لَا يَتَنَاسَاهُ، وَتَصَوُّرُهُ حَتَّى لَا يَغْرُبَ عَنْهُ، وَلَا يَجِدُ مِنَ التَّذْكَارِ سَلْوَةً، وَلَا يَخْلِطُ مَعَ التَّصَوُّرِ تَغْرِيبَةً. وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: ﴿لَا تَسْتَفْرِزُوا الدُّمُوعَ بِالتَّذْكَرِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَا يَبْعَثُ الْأَخْزَانَ مِثْلُ التَّذْكَرِ

وَمِنْهَا: الْأَسْفُ وَشِدَّةُ الْحَسْرَةِ فَلَا يَرَى مِنْ مُصَابِهِ خَلْفًا، وَلَا يَجِدُ لِمَفْقُودِهِ بَدَلًا، فَيَزْدَادُ بِالْأَسْفِ وَلَهَا، وَبِالْحَسْرَةِ هَلْعًا. وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

إِذَا بُلِيَتْ فِثْقُ بِاللَّهِ وَارْضَ بِهِ إِنَّ الْيَدِي بِكُشْفِ الْبَلْوَى هُوَ اللَّهُ
إِذَا قَضَى اللَّهُ فَاسْتَسْلِمَ لِقُدْرَتِهِ مَا لِأَمْرِي حِيلَةٌ فِيمَا قَضَى اللَّهُ
الْيَأْسُ يَقْطَعُ أَحْيَانًا بِصَاحِبِهِ لَا تَيَأَسَنَّ فَإِنَّ الصَّانِعَ لِلَّهِ

وَمِنْهَا: كَثْرَةُ الشُّكُوى وَبَثُّ الْجَزَعِ. فَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]. إِنَّهُ الصَّبْرُ الَّذِي لَا شُكُوى فِيهِ وَلَا بَثٌّ. رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا صَبَرَ مَنْ بَثَّ» (١). وَحَكَى كَعْبُ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: مَنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ فَسَكَ إِلَى النَّاسِ فَإِنَّمَا يَشْكُو رَبَّهُ. وَحُكِيَ أَنَّ أَعْرَابِيَّةً دَخَلَتْ مِنَ الْبَادِيَةِ فَسَمِعَتْ صُرَاخًا فِي دَارٍ فَقَالَتْ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ لَهَا: مَاتَ لَهُمْ إِنْسَانٌ. فَقَالَتْ: مَا أَرَاهُمْ إِلَّا مِنْ رَبِّهِمْ يَسْتَعِيثُونَ، وَيَقْضَاهُ يَتَّبِعُونَ، وَعَنْ نَوَابِهِ يَرْغَبُونَ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ الْحَكَمِ: مَنْ ضَاقَ قَلْبُهُ اتَّسَعَ لِسَانُهُ. وَأَنْشَدَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ:

لَا تُكْثِرُ الشُّكُوى إِلَى الصَّدِيقِ وَارْجِعْ إِلَى الْخَالِقِ لَا الْمَخْلُوقِ
لَا يَخْرُجُ الْفَرِيقُ بِالْفَرِيقِ

وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

لَا تَشْكُ دَهْرَكَ مَا صَحَّحَتْ بِهِ إِنَّ الْغِنَى هُوَ صِحَّةُ الْجِسْمِ
هَبِكَ الْخَلِيفَةَ كُنْتَ مُتَنَفِّعًا بِغَضَارَةِ الدُّنْيَا مَعَ السَّقَمِ

(١) قال الشيخ الألباني: موضوع انظر الضعيفة ٦٦٤.

وَمِنْهَا: الْيَأْسُ مِنْ خَيْرِ مُصَابِهِ، وَدَرَكَ طُلَّابِهِ، فَيَقْتَرِنُ بِحُزْنِ الْحَادِثَةِ قُنُوطُ الْإِيَّاسِ فَلَا يَبْقَى مَعَهَا صَبْرٌ، وَلَا يَتَسَّعُ لَهَا صَدْرٌ. وَقَدْ قِيلَ: الْمُصِيبَةُ بِالصَّبْرِ أَكْبَرُ الْمُصِيبَاتِ. وَقَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ:

اضْبِرِّي أَيُّهَا النَّفْسُ سِيسُ فَإِنَّ الصَّبْرَ أَحْبَبِي
رُبَّمَا خَابَ رَجَاءُ وَأَتَى مَا لَيْسَ بِرَجَائِي
وَأَنْشَدَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ:

أَتَحْسَبُ أَنَّ الْبُؤْسَ لِلْحُرِّ دَائِمٌ وَلَوْ دَامَ شَيْءٌ عَدَّهُ النَّاسُ فِي الْعَجَبِ
لَقَدْ عَرَّفْتُكَ الْحَادِثَاتُ بِبُؤْسِهَا وَقَدْ أَذْبَتْ إِنْ كَانَ يَنْفَعُكَ الْأَدَبُ
وَلَوْ طَلَبَ الْإِنْسَانُ مِنْ صَرْفِ دَهْرِهِ دَوَامَ الَّذِي يَخْشَى لِأَعْيَاهُ مَا طَلَبَ

وَمِنْهَا: أَنْ يَغْرَى بِمُلَاحَظَةٍ مِنْ حَيْطَتِ سَلَامَتِهِ وَحُرْسَتِ نِعْمَتِهِ حَتَّى التَّحَفَّ بِالْأَمْنِ وَالِدَّعَى، وَاسْتَمْتَعَ بِالثَّرْوَةِ وَالسَّعَةِ. وَيَرَى أَنَّهُ قَدْ حُصِّنَ مِنْ بَيْنِهِمْ بِالرِّزْيَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُسَاوِيًا، وَأُفْرِدَ بِالْحَادِثَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُكَافِيًا، فَلَا يَسْتَطِيعُ صَبْرًا عَلَى بَلْوَى، وَلَا يَلْزِمُ شُكْرًا عَلَى نِعْمَى. وَلَوْ قَابَلَ بِهَذِهِ النَّظْرَةَ مُلَاحِظَةً مَنْ شَارَكَهُ فِي الرِّزْيَةِ وَسَاوَاهُ فِي الْحَادِثَةِ لَتَكَافَأَ الْأَمْرَانِ فَهَانَ عَلَيْهِ الصَّبْرُ وَحَانَ مِنْهُ الْفَرْجُ.

وَأَنْشَدْتُ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ:

أَيُّهَا الْإِنْسَانُ صَبِرًا إِنَّ بَعْدَ الْمُسْرِ يُسْرًا
كَمْ رَأَيْنَا الْيَوْمَ حُرًّا لَمْ يَكْ بِالْأَمْسِ حُرًّا
مَلِكَ الصَّبْرِ فَأُضْحَى مَالِكًا خَيْرًا وَشَرًّا
اشْرَبَ الصَّبْرَ وَإِنْ كَا نَ مِنَ الصَّبْرِ أَمْرًا

وَأَنْشَدْتُ لِبَعْضِ أَهْلِ الْأَدَبِ:

يُرَاعُ الْفَتَى لِلخَطْبِ تَبْدُو صَدُورُهُ فَيَأْسَى وَفِي عُقْبَاهُ بَأْتِي سُرُورُهُ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّيْلَ لَمَّا تَرَكَمَتْ دُجَاهَهُ بَدَاهُ وَجْهُ الصَّبَّاحِ وَنُورُهُ
فَلَا تَضْحَكِي الْيَأْسَ إِنْ كُنْتَ عَالِمًا لَبِيًّا فَإِنَّ الدَّهْرَ شَتَّى أُمُورُهُ

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَلَّ مَنْ صَبَرَ عَلَى حَادِثَةٍ وَتَمَاسَكَ فِي نَكْبَةٍ إِلَّا أَنْ انْكَشَفَتْهَا وَشِيكًا، وَكَانَ الْفَرْجُ مِنْهُ قَرِيبًا. أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْكَاتِبَ حُبَسَ فِي السِّجْنِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً حَتَّى ضَاقَتْ حَبْلَتُهُ وَقَلَّ صَبْرُهُ فَكَتَبَ إِلَى بَعْضِ إِخْوَانِهِ يَشْكُو لَهُ طَوْلَ حَبْسِهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ جَوَابَ رَفَعْتَهُ بِهَذَا:

صَبْرًا أَبَا أَيُّوبَ صَبْرًا مُبْرَحَ
 إِنَّ الَّذِي عَقَدَ الَّذِي انْعَمَدَتْ لَهُ
 بُرًّا فَإِنَّ الصَّبْرَ يُعْقِبُ رَاحَةً
 فَأَجَابَهُ أَبُو أَيُّوبَ يَقُولُ:

صَبْرَتِنِي وَوَعظَتِنِي وَأَنَا لَهَا
 وَيَحُلُّهَا مَنْ كَانَ صَاحِبَ عَقْدِهَا
 فَلَمْ يَلْبَثْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّجْنِ إِلَّا أَيَّامًا حَتَّى أُطْلِقَ مُكْرَمًا.

وَأَشَدُّ ابْنُ دُرَيْدٍ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ:

وَإِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى الْيَأْسِ الْقُلُوبُ
 وَأَوْطَأَتْ السَّمَكَارَهُ وَأَطْمَأَنَّتْ
 وَلَمْ تَسْرَ لِانْكِشَافِ الضَّرِّ وَجْهَهَا
 آتَاكَ عَلَى قُنُوطٍ مِنْكَ غَوْتُ
 وَكُلُّ الْحَادِثَاتِ إِذَا تَنَاهَتْ
 وَضَاقَ لِمَا بِهِ الصَّدْرُ الرَّحِيبُ
 وَأَزْسَتْ فِي مَكَانَتِهَا الْخُطُوبُ
 وَلَا أَغْنَى بِحِيلَتِهِ الْأَرِيبُ
 بِمُنٍّ بِهِ اللَّطِيفُ الْمُشْتَجِيبُ
 فَمَوْضُوعٌ بِهَا الْفَرَجُ الْقَرِيبُ



الفصل الثالث في المشورة



اعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْحَزْمِ لِكُلِّ ذِي لُبٍّ أَنْ لَا يُبْرِمَ أَمْرًا وَلَا يُمَضِّيَ عَزْمًا إِلَّا بِمَشُورَةٍ ذِي الرَّأْيِ النَّاصِحِ،
 وَمُطَالَعَةِ ذِي الْعَقْلِ الرَّاجِحِ. فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالمَشُورَةِ نَبِيَّهُ ﷺ مَعَ مَا تَكْفُلُ بِهِ مِنْ إِشَادِهِ، وَوَعَدَ
 بِهِ مِنْ تَأْيِيدِهِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. قَالَ قَتَادَةُ: أَمْرُهُ بِمُشَاوَرَتِهِمْ
 تَأْلَفًا لَهُمْ وَتَطْيِيبًا لِأَنْفُسِهِمْ، وَقَالَ الضَّحَّاكُ: أَمْرُهُ بِمُشَاوَرَتِهِمْ لِمَا عَلِمَ فِيهَا مِنَ الْفَضْلِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : أَمْرُهُ بِمُشَاوَرَتِهِمْ لِيَسْتَنَّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ وَيَتَّبِعُوهُ فِيهَا

المؤمنون وإن كان عن مشورتهم غيبًا. وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «المشورة حصن من الندامة، وأمان من الملامة»^(١). وقال علي بن أبي طالب ؑ: نِعْمَ الْمُؤَاوَزَةُ الْمُشَاوَرَةُ وَيَسَّ السَّيِّئَاتُ الْإِسْتِئْذَانُ. وقال عمر بن الخطاب ؑ: الرَّجُلُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ تَرُدُّ عَلَيْهِ الْأُمُورُ فَيَسُدُّهَا بِرَأْيِهِ، وَرَجُلٌ يُشَاوِرُ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ وَيَنْزِلُ حَيْثُ يَأْمُرُهُ أَهْلُ الرَّأْيِ، وَرَجُلٌ حَازِرٌ بِأَمْرِهِ لَا يَأْتِمُرُ رُشْدًا وَلَا يَطِيعُ مُرْشِدًا. وقال عمر بن عبد العزيز: إن المشورة والمناظرة بابا رحمة ومفتاحا بركة لا يضل معهما رأي ولا يفقد معهما حزم.

وقال سيف بن ذي يزن: من أعجب برأيه لم يشاور، ومن استبد برأيه كان من الصواب بعيدا. وقال عبد الحميد: المشاور في رأيه ناظر من وزائه. وقيل في مشور الحكم: المشاورة راحة لك وتعب على غيرك. وقال بعض الحكماء: الاستشارة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه.

وقال بعض الأدباء: ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار. وقال بعض البلغاء: من حق العاقل أن يضيف إلى رأيه آراء العقلاء، ويجمع إلى عقله عقول الحكماء، فالرأي الفرد ربما زل والعقل الفرد ربما صل. وقال بسار بن بريد:

إِذَا بَلَغَ الرَّأْيُ الْمَشُورَةَ فَاسْتَعِنَ بِرَأْيِ نَصِيحٍ أَوْ نَصِيحَةٍ حَازِمٍ
وَلَا تَجْعَلِ الشُّورَى عَلَيْكَ غَضَاضَةً فَإِنَّ الْخَوَافِي قُوَّةٌ لِلْقَوَادِمِ

فإذا عزم على المشاورة ائتاد لها من أهلها من قد استكملت فيه خمس خصال:

إحداهن: عقل كامل مع تجربة سالفة فإن بكثرة التجارب تصح الروية. وقد روى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «استرشدوا العاقل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا»^(٢).

وقال عبد الله بن الحسن لابنه محمد: اخذ مشورة جاهل وإن كان ناصحا كما تحذر عداوة العاقل إذا كان عدوا فإنه يوشك أن يورطك بمشورته فيسبق إليك مكر العاقل وتوريط الجاهل. وقيل لرجل من عيس: ما أكثر صوابكم؟ قال: نحن ألف رجل وفينا حازم ونحن نطيعه فكأننا ألف حازم. وكان يقال: إياك ومشاورة رجلين: شاب مغضب بنفسه قليل التجارب في غيره، أو كبير قد أخذ الدهر من عقله كما أخذ من جسمه.

وقيل في مشور الحكم: كل شيء يحتاج إلى العقل، والعقل يحتاج إلى التجارب. ولذلك قيل: الأيام تهتك لك عن الأستار الكامنة.

(١) لم أقف عليه.

(٢) قال الشيخ الألباني: موضوع انظر الضعيفة ٦١٧.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: التَّجَارِبُ لَيْسَ لَهَا غَايَةٌ، وَالْعَاقِلُ مِنْهَا فِي زِيَادَةٍ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ اسْتَعَانَ بِذَوِي الْعُقُولِ فَازَ بِدَرْكِ الْمَأْمُولِ. وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ:

وَمَا كُلُّ ذِي نُضْحٍ بِمُؤْتِيكَ نُضْحَهُ وَلَا كُلُّ مُؤْتٍ نُضْحَهُ بَلِيْبٍ
وَلَكِنْ إِذَا مَا اسْتَجَمَعَا عِنْدَ صَاحِبٍ فَحَقُّ لَهُ مِنْ طَاعَةٍ يَنْصِيبِ

وَالْحِصْلَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ ذَا دِينٍ وَتَقَى، فَإِنَّ ذَلِكَ عِمَادٌ كُلُّ صَلَاحٍ وَبَابٌ كُلُّ نَجَاحٍ. وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الدِّينُ فَهُوَ مَأْمُونٌ السَّرِيْرَةَ مُوَفَّقٌ الْعَزِيْمَةَ.

رَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَفَقَهُ اللَّهُ لِأَرْشَادِ أُمُورِهِ»^(١).

* وَالْحِصْلَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ نَاصِحًا وَدُودًا، فَإِنَّ النُّصْحَ وَالْمُودَةَ يُصَدِّقَانِ الْفِكْرَةَ وَيُمَحِّضَانِ الرَّأْيَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: لَا تُشَاوِرْ إِلَّا الْحَازِمَ غَيْرَ الْحَسُودِ، وَاللَّيْبَ غَيْرَ الْحَقُودِ، وَإِيَّاكَ وَمُشَاوَرَةَ النِّسَاءِ فَإِنَّ رَأْيَهُنَّ إِلَى الْأَفْنِ، وَعَزْمُهُنَّ إِلَى الْوَهْنِ. وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: مَشُورَةُ الْمُشْفِقِ الْحَازِمِ ظَفَرٌ، وَمَشُورَةُ غَيْرِ الْحَازِمِ حَظَرٌ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

أَضْفِ ضَمِيرَ الْمَنْ تُعَاشِرُهُ وَأَسْكُنِ إِلَى نَاصِحٍ تُشَاوِرُهُ
وَارْضَ مِنَ الْمَرْءِ فِي مَوَدَّتِهِ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْكَ ظَاهِرُهُ
مَنْ يَكْثِفُ النَّاسَ لَا يَجِدُ أَحَدًا نَصِيْحٌ مِنْهُمْ لَوْ سَرَّائِرُهُ
أَوْشَكَ أَنْ لَا يَدُومَ وَضَلُّ أَحْ فِي كُلِّ زَلَّاتِهِ تُنَافِرُهُ

* وَالْحِصْلَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ سَلِيْمَ الْفِكْرِ مِنْ هَمِّ قَاطِعٍ، وَعَمَّ شَاغِلٍ، فَإِنَّ مَنْ عَارَضَتْ فِكْرَهُ سَوَائِبُ

الْهُمُومِ لَا يَسْلَمُ لَهُ رَأْيٌ وَلَا يَسْتَقِيْمُ لَهُ خَاطِرٌ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ الْحِكْمِ: كُلُّ شَيْءٍ يَخْتَاجُ إِلَى الْعَقْلِ وَالْعَقْلُ يَخْتَاجُ إِلَى التَّجَارِبِ. وَكَانَ كِشْرَى إِذَا دَهَمَهُ أَمْرٌ بَعَثَ إِلَى مَرَاتِبَتِهِ فَاسْتَشَارَهُمْ فَإِنْ قَصُرَ وَافِيَ الرَّأْيُ ضَرَبَ قَهَارِ مَتَيْهِ وَقَالَ: أَبْطَأْتُمْ بِأَرْزَاقِهِمْ فَأَخْطَوُافِي آرَائِهِمْ. وَقَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُوسِ:

وَلَا مُشِيرَ كَذِي نُضْحٍ وَمَقْدِرَةَ فِي مُشْكِْلِ الْأَمْرِ فَاخْتَرْ ذَاكَ مُتَّصِحًا

* وَالْحِصْلَةُ الْخَامِسَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ فِي الْأَمْرِ الْمُشْتَشَارِ عَرَضٌ يُتَابِعُهُ، وَلَا هَوَى يُسَاعِدُهُ، فَإِنَّ

الْأَعْرَاضَ جَادِبَةً وَالْهَوَى صَادِدًا، وَالرَّأْيُ إِذَا عَارَضَهُ الْهَوَى وَجَادَبَتْهُ الْأَعْرَاضُ فَسَدَ. وَقَدْ قَالَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ أَبِي لَيْسٍ:

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» ٨٣٣٣، وَشَيْخُهُ الشَّيْخُ الْإِسْبَاهِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ» ٥٣٨٦.

وَقَدْ يَحْكُمُ الْأَيَّامَ مَنْ كَانَ جَاهِلًا وَيُزِدِي الْهَوَىٰ ذَا الرَّأْيِ وَهُوَ لَيْبٌ
وَيُحْمَدُ فِي الْأَمْرِ الْفَتَىٰ وَهُوَ مُخْطِئٌ وَيُعْدَلُ فِي الْإِحْسَانِ وَهُوَ مُصِيبٌ

فَإِذَا اسْتَكْمَلْتَ هَذِهِ الْخِصَالَ الْخَمْسَ فِي رَجُلٍ كَانَ أَهْلًا لِلْمَشُورَةِ وَمَعْدِنًا لِلرَّأْيِ، فَلَا تُعْدَلُ عَنْ اسْتِشَارَتِهِ اعْتِمَادًا عَلَىٰ مَا تَوَهَّمُهُ مِنْ فَضْلِ رَأْيِكَ، وَثِقَةً بِمَا تَشْتَعِرُهُ مِنْ صِحَّةِ رَوَيْتِكَ، فَإِنَّ رَأْيَ غَيْرِ ذِي الْحَاجَةِ أَسْلَمَ، وَهُوَ مِنَ الصَّوَابِ أَقْرَبُ، لِحُلُوصِ الْفِكْرِ وَخُلُوعِ الْخَاطِرِ مَعَ عَدَمِ الْهَوَىٰ وَازْتِفَاعِ الشُّهُورَةِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ التَّوَدُّدُ إِلَى النَّاسِ، وَمَا اسْتَغْنَى مُسْتَبِدُّ بِرَأْيِهِ، وَمَا هَلَكَ أَحَدٌ عَنْ مَشُورَةٍ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ هَلَكَةً كَانَ أَوَّلَ مَا يُهْلِكُهُ رَأْيُهُ» (١)

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «الاسْتِشَارَةُ عَيْنُ الْهِدَايَةِ وَقَدْ خَاطَرَ مَنْ اسْتَغْنَى بِرَأْيِهِ». وَقَالَ لِقَمَانُ الْحَكِيمُ لِابْنِهِ: شَاوِرْ مَنْ جَرَّبَ الْأُمُورَ فَإِنَّهُ يَعْطِيكَ مِنْ رَأْيِهِ مَا قَامَ عَلَيْهِ بِالْعِلَاءِ وَأَنْتَ تَأْخُذُهُ مَجَانًا. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: يَنْصُفُ رَأْيُكَ مَعَ أَحْيِكَ فَشَاوِرْهُ لِيَكْمَلَ لَكَ الرَّأْيُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأُدَبَاءِ: مَنْ اسْتَغْنَى بِرَأْيِهِ ضَلَّ، وَمَنْ اكْتَفَى بِعَقْلِهِ زَلَّ.
وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: الْخَطَأُ مَعَ الْاسْتِشَارَةِ أَحْمَدُ مِنَ الصَّوَابِ مَعَ الْاسْتِغْنَاءِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

خَلِيلِي لَيْسَ الرَّأْيُ فِي صَدْرِي أَشِيرَاعَلِي بِالَّذِي تَرِيَانِي
وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّصِرَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ شَاوَرَ فِي أَمْرِهِ ظَهَرَ لِلنَّاسِ ضَعْفُ رَأْيِهِ، وَفَسَادُ رَوَيْتِهِ، حَتَّى افْتَقَرَ إِلَى رَأْيِ غَيْرِهِ. فَإِنَّ هَذِهِ مَعَاذِيرُ التَّوَكُّلِ وَلَيْسَ يُرَادُ الرَّأْيُ لِلْمُبَاهَاةِ بِهِ وَإِنَّمَا يُرَادُ لِلانْتِفَاعِ بِبَيِّنَتِهِ وَالتَّحَرُّزِ مِنَ الْخَطَأِ عِنْدَ زَلِّهِ. وَكَيْفَ يَكُونُ عَارًا مَا أَدَّى إِلَى صَوَابٍ وَصَدَّ عَنْ خَطَأٍ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَفُحُوا عُقُولَكُمْ بِالْمُذَاكِرَةِ، وَاسْتَعِينُوا عَلَىٰ أُمُورِكُمْ بِالْمُشَاوَرَةِ» (٢). وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مِنْ كَمَالِ عَقْلِكَ اسْتَظْهَارُكَ عَلَىٰ عَقْلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ الْأُمُورُ وَتَغَيَّرَ لَكَ الْجُمْهُورُ فَارْجِعْ إِلَى رَأْيِ الْمُقْلَاءِ، وَافْرُغْ إِلَى اسْتِشَارَةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَأْنِفْ مِنَ الْاسْتِشَارَةِ، وَلَا تَسْتَنكِفْ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ. فَلَا تَسْأَلْ وَتَسَلِّمْ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَسْتَبِدَّ وَتَنْدَمَ. وَيَنْبَغِي أَنْ تُكْثِرَ مِنَ اسْتِشَارَةِ ذَوِي الْأَلْبَابِ لَا سِيَّمَا فِي الْأَمْرِ الْعَاطِلِ فَقَلَّمَا يَضِلُّ عَنْ الْجَمَاعَةِ رَأْيٌ، أَوْ يَذْهَبَ عَنْهُمْ صَوَابٌ، لِإِرْسَالِ الْخَوَاطِرِ النَّاقِبَةِ وَإِحْجَالَةِ الْأَعْيُنِ الْمُسَادِقَةِ فَلَا يَغْرُبُ عَنْهَا مُمَكِّنٌ وَلَا يَخْفَى عَلَيْهَا خَائِرٌ.

(١) رواه ابن ماجه في سننه، وانظر «المقاصد الحسنة» ص ١٤٤، «الأول تقدم»، وهو في «الضعيفة» ٣٦٣.

(٢)

وَقَدْ قِيلَ فِي مَشْهُورِ الْحِكْمِ: مَنْ أَكْثَرَ الْمَشُورَةَ لَمْ يَعْدَمِ عِنْدَ الصَّوَابِ مَادِحًا، وَعِنْدَ الْخَطَا عَادِرًا، وَإِنْ كَانَ الْخَطَا مِنَ الْجَمَاعَةِ بَعِيدًا. فَإِذَا اسْتَشَارَ الْجَمَاعَةَ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الرَّأْيِ فِي اجْتِمَاعِهِمْ عَلَيْهِ وَإِنْفِرَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهِ. فَمَذَهَبُ الْفِرْسِ أَنَّ الْأَوْلَى اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْإِزْتِيَاءِ وَإِجَالَةِ الْفِكْرِ لِيَذْكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا قَدَحَهُ خَاطِرُهُ، وَأَنْتَجَهُ فِكْرُهُ حَتَّى إِذَا كَانَ فِيهِ قَدْحٌ غُورِضٌ، أَوْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ رَدُّ نُوقِضَ، كَالْجَدَلِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ الْمُنَاطَرَةُ، وَتَقَعُ فِيهِ الْمُنَازَعَةُ وَالْمُسَاجِرَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى فِيهِ مَعَ اجْتِمَاعِ الْقِرَائِحِ عَلَيْهِ خَلَلٌ إِلَّا ظَهَرَ، وَلَا زَلُّ إِلَّا بَانَ. وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ مِنْ أَصْنَافِ الْأُمَّمِ إِلَى أَنَّ الْأَوْلَى اسْتِشْرَارُ كُلِّ وَاحِدٍ بِالْمَشُورَةِ لِيَجِيلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِكْرَهُ فِي الرَّأْيِ طَمَعًا فِي الْخَطْوَةِ بِالصَّوَابِ، فَإِنَّ الْقِرَائِحَ إِذَا انْفَرَدَتْ اسْتَكْدَهَا الْفِكْرُ وَاسْتَفْرَعَهَا الْاجْتِهَادُ، وَإِذَا اجْتَمَعَتْ فَوَضَتْ وَكَانَ الْأَوَّلُ مِنْ بَدَائِهَا مَثْبُوعًا. وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذَهَبَيْنِ وَجْهٌ، وَوَجْهُ الثَّانِي أَظْهَرَ.

وَالَّذِي أَرَاهُ فِي الْأَوْلَى غَيْرُ هَذَيْنِ الْمَذَهَبَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَكِنْ يُنظَرُ فِي الشُّورَى فَإِنْ كَانَتْ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ هَلْ هِيَ صَوَابٌ أَمْ خَطَاٌ كَانَ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَيْهَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ فَالْمُرَادُ مِنْهُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى فِسَادِهِ، أَوْ ظُهُورُ الْحُجَّةِ فِي صَلَاحِهِ. وَهَذَا مَعَ الْاجْتِمَاعِ أَبْلَغُ، وَعِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ أَوْضَحُ، وَإِنْ كَانَتْ الشُّورَى فِي خَطْبٍ قَدْ اسْتَبْهَمَ صَوَابَهُ، وَاسْتَعْجَمَ جَوَابَهُ، مِنْ أُمُورٍ خَافِيَةٍ وَأَحْوَالٍ غَامِضَةٍ لَمْ يَخْضُرْهَا عَدَدٌ وَلَمْ يَجْمَعْهَا تَفْسِيمٌ وَلَا عُرِفَ لَهَا جَوَابٌ يَكْشِفُ عَنْ خَطِيئَةٍ وَصَوَابِهِ. فَالْأَوْلَى فِي مِثْلِهِ انْفِرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ بِفِكْرِهِ، وَخُلُوهُ بِخَاطِرِهِ، لِيَجْتَهِدَ فِي الْجَوَابِ ثُمَّ يَقَعِ الْكَشْفُ عَنْهُ أَخْطَاٌ هُوَ أَمْ صَوَابٌ، فَيَكُونُ الْاجْتِهَادُ فِي الْجَوَابِ مُنْفَرِدًا وَالْكَشْفُ عَنِ الصَّوَابِ مُجْتَمِعًا؛ لِأَنَّ الْانْفِرَادَ فِي الْاجْتِهَادِ أَصَحُّ، وَالْاجْتِمَاعَ عَلَى الْمُنَاطَرَةِ أَبْلَغُ، فَهَكَذَا. هَذَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَسْلَمَ أَهْلُ الشُّورَى مِنْ حَسَدٍ أَوْ تَنَافُسٍ، فَيَمْنَعَهُمْ مِنْ تَسْلِيمِ الصَّوَابِ لِصَاحِبِهِ.

ثُمَّ يَعْزُضُ الْمُشْتَبِهُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ مَشَارَكَتِهِمْ فِي الْإِزْتِيَاءِ وَالْاجْتِهَادِ فَإِذَا تَصَفَّحَ أَقَاوِيلَ جَمِيعِهِمْ كَشَفَ عَنْ أَصُولِهَا وَأَسْبَابِهَا، وَبَحَثَ عَنْ نَتَائِجِهَا وَعَوَاقِبِهَا، حَتَّى لَا يَكُونَ فِي الْأَمْرِ مَقْلَدًا وَلَا فِي الرَّأْيِ مَفُوضًا، فَإِنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِذَلِكَ مَعَ اِزْتِيَاضِهِ بِالْاجْتِهَادِ ثَلَاثَ خِصَالٍ:

* إِحْدَاهُنَّ: مَعْرِفَةُ عَقْلِهِ وَصِحَّةُ رَوِيَّتِهِ. * وَالثَّانِيَّةُ: مَعْرِفَةُ عَقْلِ صَاحِبِهِ وَصَوَابِ رَأْيِهِ.

* وَالثَّلَاثَةُ: وَضُوحُ مَا اسْتَعْجَمَ مِنَ الرَّأْيِ وَافْتِتَاحُ مَا أُغْلِقَ مِنَ الصَّوَابِ. فَإِذَا تَقَرَّرَ لَهُ الرَّأْيُ أَمْضَاهُ فَلَمْ يُؤْخِذْهُمُ بَعَوَاقِبِ الْإِكْدَاءِ فِيهِ، فَإِنَّ مَا عَلَى النَّاصِحِ الْاجْتِهَادُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانُ النَّجْحِ لَا سِيَّمَا وَالْمَقَادِيرُ غَالِبَةٌ. وَمَتَى عُرِفَ مِنْهُ تَعَتُّبُ الْمَشِيرِ وَكُلُّ إِلَى رَأْيِهِ، وَأَسْلَمَ إِلَى نَفْسِهِ، فَصَارَ فَرْدًا لَا يُعَانُ بِرَأْيٍ وَلَا يُمَدُّ بِمَشُورَةٍ.

وَقَدْ قَالَتْ الْفُرْسُ فِي حِكْمِهَا: أضعفُ الحيلةَ خيرٌ من أقوى الشدة. وأقلُّ التآني خيرٌ من أكثر العجلة، والدولةُ رسولُ القضا المبرم. وإذا استبدَّ الملكُ برأيه عميت عليه المراشد.

وإذا ظفرَ برأيٍ من خاملٍ لا يراه للرأي أهلاً ولا للمشورة مستوجباً اغتنمه عفواً فإنَّ الرأي كالأضالة تُؤخذ أين وجدت، ولا يهون لمهانتها صاحبه فيطرح، فإنَّ الدرَّة لا يضعها مهانةً غائضها، والأضالة لا تترك لذلةً واجدها. وليس يراؤ الرأي لمكان المشير به فيراعى قدره وإنما يراؤ لانتفاع المستشير. وأنشد أبو العيَّان عن الأصمعي:

النُّصْحُ أَرْخَصُ مَا بَاعَ الرَّجَالُ فَلَا تَزُدُّ عَلَي نَاصِحٍ نُصْحًا وَلَا تَلُمُ
إِنَّ النَّصِيحَ لَا تَخْفَى مَنَاهِجُهَا عَلَى الرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ وَالْفَهْمِ

ثمَّ لا وجهَ لمن تفرَّره رأيٌ أن يبي في إضائه، فإنَّ الزَّمانَ غادرٌ^(١) والفرصُ مُتَهزِّةٌ والثقةُ عجزٌ. وقيل لملك زال عنه ملكه، ما الذي سلبك ملكك؟ قال: تأخيري عملَ اليوم لغدٍ وقال الشاعر:
إِذَا كُنْتُ ذَا رَأْيٍ فَكُنْ ذَا عَزِيمَةٍ وَلَا تَكُ بِالسُّرْدَادِ لِلرَّأْيِ مُفْسِدًا
فَإِنِّي رَأَيْتُ الرَّيْبَ فِي الْعَزْمِ هُجْنَةً وَإِنْقَادُ ذِي الرَّأْيِ الْعَزِيمَةِ أَرْشَدًا

ويُنْبغي لمن أنزل منزلةَ المستشار وأحلَّ محلَّ الناصح المودَّ حتى صارَ مأمول النجح، مزجوا الصواب، أن يودِّي حقَّ هذه النعمة بإخلاص السريرة، ويكافئ على الاستسلام ببذل النصح، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ من حقِّ المسلم على المسلم إذا استنصحه أن ينصحه»^(٢).

وربَّما أبطرتُه المشاورة فأعجب برأيه فأخذته في المشاورة فليس للمعجب رأي صحيح ولا روية سليمة، وربَّما شح في الرأي لعداوة أو حسدٍ فوزي أو مكرٍ فأخذ العدو ولا يتق بحسود. ولا عذر لمن استشاره عدو أو صديق أن يكتُم رأياً وقد استرشد ولا أن يحون وقد أوثمن. روى محمد بن المنكدر عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «المستشير والمُستشار مؤتمن»^(٣).

وقال سليمان بن دُرَيْد:

وَأَجِبْ أَحْسَاكَ إِذَا اسْتَشَارَكَ نَاصِحًا وَعَلَى أَحْيِكَ نَصِيحَةً لَا تَزُدُّ

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسِيرَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشَارَ إِلَّا فِيمَا مَسَّ، وَلَا أَنْ يَتَّبَعَ بِالرَّأْيِ إِلَّا فِيمَا لَزِمَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَكُ

(١) تقدم الكلام على سب الزمان والدهر وأنه لا يجوز بحال. (٢) أخرجه مسلم في السلام ٢١٦٢.

(٣) أخرجه أبو داود في الأدب ٥١٢٨، والترمذي في الأدب ٢٨٢٢، وابن ماجه في الأدب ٣٧٤٥، عن أبي هريرة ؓ دون لفظ «المستشير»، وصححه الشيخ الألباني «صحيح الجامع» ٦٧٠٠.

مِنْ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ مِثْلَهُمَا أَوْ مُطْرَحًا، وَفِي أَيِّ هَذَيْنِ كَانَ وَضَمَّةٌ. وَإِنَّمَا يَكُونُ الرَّأْيُ مَقْبُولًا إِذَا كَانَ عَنْ رَغْبَةٍ وَطَلَبٍ، أَوْ كَانَ لِبَاعِثٍ وَسَبَبٍ، رَوَى أَبُو بِلَالٍ الْعَجَلِيُّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ لَقْمَانُ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ إِذَا اسْتَشْهَدْتَ فَاسْتَشْهَدْ، وَإِذَا اسْتُعِنتَ فَأَعِنُ، وَإِذَا اسْتَشِرْتَ فَلَا تُعَجِّلْ حَتَّى تَنْظُرَ»^(١). وَقَالَ بَيْهَقٍ الْكِلَابِيُّ:

مِنَ النَّاسِ مَنْ إِنْ يَسْتَشِرَكَ فَتَجْتَهِدُ لَهُ الرَّأْيُ يَسْتَفْشِشُكَ مَا لَا تُبَاعِثُهُ
فَلَا تَمْتَحِنَنَّ الرَّأْيَ مِنْ لَيْسَ أَهْلُهُ فَلَا أَنْتَ مَحْمُودٌ وَلَا الرَّأْيُ نَافِعُهُ

الفصل الرابع

في كتمان السر

اعْلَمَنَّ أَنَّ كِتْمَانَ الْأَسْرَارِ مِنْ أَقْوَى أَسْبَابِ النَّجَاحِ، وَأَذْوَمِ لِأَحْوَالِ الصَّلَاحِ. رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اسْتَعِينُوا عَلَى الْحَاجَاتِ بِالْكِتْمَانِ فَإِنَّ كُلَّ ذِي نِعْمَةٍ مَحْسُودٌ»^(٢). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(٣) -: سِرُّكَ أَسِيرُكَ فَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ صِرْتَ أَسِيرَهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ كُنْ جَوَادًا بِالْمَالِ فِي مَوْضِعِ الْحَقِّ، ضَمِينًا بِالْأَسْرَارِ عَنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ. فَإِنَّ أَحْمَدَ جُودِ الْمَرْءِ الْإِنْفَاقُ فِي وَجْهِ الْبِرِّ، وَالْبُخْلُ بِمَكْتُومِ السَّرِّ. وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: مَنْ كَتَمَ سِرَّهُ كَانَ الْخِيَارُ إِلَيْهِ، وَمَنْ أَفْشَاهُ كَانَ الْخِيَارُ عَلَيْهِ. وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: مَا أَسْرَكَ مَا كَتَمْتَ سِرُّكَ. وَقَالَ بَعْضُ الْفُصَحَاءِ: مَا لَمْ تُعَيِّنْهُ الْأَضَالِحُ فَهُوَ مَكْشُوفٌ ضَائِعٌ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ، وَهُوَ أَنَسُ بْنُ أُسَيْدٍ:

وَلَا تُفْشِ سِرُّكَ إِلَّا إِلَيْكَ فَإِنَّ لِكُلِّ نَصِيحٍ نَصِيحًا
فِيئْسَى رَأْيُكَ وَنِصَاةُ الرَّجَا لِي لَا يَشْرُكُونُ أَدِيمًا صَحِيحًا

وَكَمْ مِنْ إِظْهَارِ سِرِّ أَرَاقِ دَمٍ صَاحِبِهِ، وَمَنْعٍ مِنْ نَيْلِ مَطَالِبِهِ، وَلَوْ كَتَمَهُ كَانَ مِنْ سَطْوَتِهِ آمِنًا، وَفِي عَوَاقِبِهِ سَالِمًا، وَلِتَجَاحِ حَوَائِجِهِ رَاجِيًا.

(١) لم أقف عليه. تقدم قريباً وهو في «الصحيحة» للشيخ الألباني.

(٢) تقدم التنبية على هذه العبارة، وانظر «ابن كثير» عند الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

وَقَالَ أَبُو سِرْوَانَ: مَنْ حَصَّنَ سِرَّهُ فَلَهُ بِتَخْصِينِهِ حَاضِرَاتَانِ: الظَّفَرُ بِحَاجَتِهِ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ السَّطَوَاتِ. وَإِظْهَارُ الرَّجُلِ سِرِّ غَيْرِهِ أَفْبَحُ مِنْ إِظْهَارِهِ سِرِّ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَبُوءُ بِأَخْذِي وَضَمَّتَيْنِ: الْخِيَانَةَ إِنْ كَانَ مُؤْتَمِنًا، أَوْ النَّمِيمَةَ إِنْ كَانَ مُسْتَوْدَعًا. فَأَمَّا الضَّرُّ فَرُبَّمَا اسْتَوِيَا فِيهِ وَتَفَاضَلَا. وَكِلَاهُمَا مَذْمُومٌ، وَهُوَ فِيهِمَا مَلُومٌ. وَفِي الْأَسْتِزْسَالِ بِإِبْدَاءِ السَّرِّ دَلَائِلٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ مَذْمُومَةٍ:

* إِحْدَاهَا: ضَيْقُ الصَّدْرِ، وَقِلَّةُ الصَّبْرِ، حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَتَسَّعْ لِسِرِّهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى صَبْرِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا الْمَرْءُ أَفْشَى سِرَّهُ بِلِسَانِهِ وَلَا مَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَهُوَ أَخْمَقُ

إِذَا ضَاقَ صَدْرُ الْمَرْءِ عَنْ سِرِّ نَفْسِهِ فَصَدْرُ الَّذِي يُسْتَوْدَعُ السَّرَّ أَضْيَقُ

* وَالثَّانِيَةُ: الْعَفْلَةُ عَنْ تَحْدِيرِ الْعُقَلَاءِ، وَالسَّهْوُ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَذْكِيَاءِ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: انْفِرْدُ بِسِرِّكَ وَلَا تُودِعْهُ حَازِمًا قَبِيلًا، وَلَا جَاهِلًا قَبْحُونَ.

* وَالثَّلَاثَةُ: مَا أَرْتَكِبُهُ مِنَ الْغَدْرِ، وَاسْتَعْمَلَهُ مِنَ الْخَطَرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: سِرُّكَ مِنْ دَمِكَ فَإِذَا تَكَلَّمْتَ بِهِ فَقَدْ أَرَفْتَهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْأَسْرَارِ مَا لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ مُطَالَعَةِ صَدِيقٍ مُسَاهِمٍ، وَاسْتِشَارَةِ نَاصِحٍ مُسَالِمٍ. فَلْيَخْتَرْ الْعَاقِلُ لِسِرِّهِ أَمِينًا إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَى كَتْمِهِ سَبِيلًا، وَلْيَتَحَرَّ فِي اخْتِيَارِ مَنْ يَأْتِمُنُهُ عَلَيْهِ وَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ. فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ كَانَ عَلَى الْأَمْوَالِ أَمِينًا كَانَ عَلَى الْأَسْرَارِ مُؤْتَمِنًا. وَالْعِفَّةُ عَنِ الْأَمْوَالِ أَيْسَرُ مِنَ الْعِفَّةِ عَنِ إِدَاعَةِ الْأَسْرَارِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُذْبِعُ سِرَّ نَفْسِهِ بِإِدَارَةِ لِسَانِهِ، وَسَقَطَ كَلَامِهِ، وَنَشَّحَ بِالْيَسِيرِ مِنْ مَالِهِ، حِفْظًا لَهُ وَصَنًا بِهِ، وَلَا يَرَى مَا أَدَاعَ مِنْ سِرِّهِ كَبِيرًا فِي جَنْبِ مَا حَفِظَهُ مِنْ يَسِيرِ مَالِهِ مَعَ عِظَمِ الضَّرْرِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ. فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ أَمْنَاءُ الْأَسْرَارِ أَشَدَّ تَعَدُّرًا وَأَقْلَ وَجُودًا مِنْ أَمْنَاءِ الْأَمْوَالِ. وَكَانَ حِفْظُ الْمَالِ أَيْسَرَ مِنْ كَتْمِ الْأَسْرَارِ؛ لِأَنَّ إِخْرَازَ الْأَمْوَالِ مَنِيعَةً وَإِخْرَازَ الْأَسْرَارِ بَارِزَةٌ يُذْبِعُهَا لِسَانٌ نَاطِقٌ، وَيُسْبِعُهَا كَلَامٌ سَابِقٌ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه الْقُلُوبُ أَوْعِيَةُ الْأَسْرَارِ، وَالشِّفَاءُ أَفْقَالُهَا وَالْأَلْسُنُ مَفَاتِيحُهَا، فَلْيَحْفَظْ كُلُّ امْرِئٍ مِفْتَاحَ سِرِّهِ. وَمِنْ صِفَاتِ أَمِينِ السَّرِّ أَنْ يَكُونَ ذَا عَقْلِ صَادِّ، وَدِينِ حَاجِزٍ، وَنُضْحٍ مَبْذُولٍ، وَوُدٍّ مَوْفُورٍ، وَكُتُومًا بِالطَّبْعِ. فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تَمْنَعُ مِنَ الْإِدَاعَةِ، وَتُوجِبُ حِفْظَ الْأَمَانَةِ، فَمَنْ كَمَلَتْ فِيهِ فَهِيَ عَنَقَاءٌ مُغْرِبٌ. وَقِيلَ فِي مَثْنُورِ الْحَكَمِ: قُلُوبُ الْعُقَلَاءِ حُصُونُ الْأَسْرَارِ.

وَلْيَحْذَرْ صَاحِبُ السَّرِّ أَنْ يُودِعَ سِرَّهُ مَنْ يَتَطَّلَعُ إِلَيْهِ، وَيُؤَثِّرُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ طَالِبَ الْوَدِيعَةِ حَائِنٌ. وَقِيلَ فِي مَثْنُورِ الْحَكَمِ: لَا تُنْكِحْ خَاطِبَ سِرِّكَ. وَقَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُوسِ:

لَا تَدْعُ سِرًّا إِلَى طَالِبِهِ مِنْكَ فَالطَّالِبُ لِلسَّرِّ مُذْبِعُ

وَلِيَحْذَرَ كَثْرَةَ الْمُسْتَوْدَعِينَ لِسِرِّهِ فَإِنَّ كَثْرَتَهُمْ سَبَبُ الإِدَاعَةِ، وَطَرِيقٌ إِلَى الإِسْاعَةِ؛ لِأَمْرَيْنِ:
 * أَحَدُهُمَا: أَنَّ اجْتِمَاعَ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي العَدَدِ الكَثِيرِ مُعْوِزٌ، وَلَا يَبْدَأُ إِذَا كَثُرُوا مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ
 أَحَلَّ بِبَعْضِهَا.

* والثَّانِي: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَجِدُ سَبِيلًا إِلَى نَفْيِ الإِدَاعَةِ عَنِ نَفْسِهِ، وَإِحَالَةِ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِ، فَلَا
 يُضَافُ إِلَيْهِ ذَنْبٌ، وَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ عَنَبٌ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: كُلَّمَا كَثُرَتْ خِزَانُ الأَسْرَارِ أَزْدَادَتْ ضَيَاعًا. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

وَسِرُّكَ مَا كَانَ عِنْدَ امْرِئٍ وَسِرُّ الثَّلَاثَةِ غَيْبُ الحَفِي
 وَقَالَ آخَرُ:

فَلَا تَنْطِقْ بِسِرِّكَ كُلِّ سِرٍّ إِذَا مَا جَاوَزَ الإِنْسَانُ فَاشِي

ثُمَّ لَوْ سَلِمَ مِنْ إِدَاعَتِهِمْ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ إِذْلَالِهِمْ وَاسْتِطَالَتِهِمْ، فَإِنَّ لِمَنْ ظَفَرَ بِسِرٍّ مِنْ فَرْطِ الإِذْلَالِ
 وَكَثْرَةِ الاسْتِطَالَةِ، مَا إِنْ لَمْ يَحْجِزْهُ عَنْهُ عَقْلٌ وَلَمْ يَكْفَهُ عَنْهُ فَضْلٌ، كَانَ أَشَدَّ مِنْ ذُلِّ الرِّقِّ وَخُضُوعِ
 العَبْدِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: مَنْ أَفْسَى سِرَّهُ كَثُرَ عَلَيْهِ المُتَأَمِّرُونَ. فَإِذَا اخْتَارَ وَأَرْجُو أَنْ يُوقَفَ
 لِالْخِيَارِ، وَاضْطُرَّ إِلَى اسْتِيدَاعِ سِرِّهِ وَلَيْتَهُ كُفِيَ الاضْطِرَّاءُ، وَجَبَّ عَلَى المُسْتَوْدِعِ لَهُ آدَاءُ الأَمَانَةِ فِيهِ
 بِالتَّحْفِظِ وَالتَّنَاسِي لَهُ حَتَّى لَا يَخْطُرَ لَهُ بِنَالٍ وَلَا يَدُورَ لَهُ فِي خَلْدٍ. ثُمَّ يَرَى ذَلِكَ حُرْمَةً يَرْعَاهَا وَلَا
 يُدِلُّ إِذْلَالَ اللُّثَامِ. وَحِكْمِي أَنْ رَجُلًا أَسَرَ إِلَى صَدِيقٍ لَهُ حَدِيثًا ثُمَّ قَالَ: أَفْهِمْتُ؟ قَالَ: بَلْ جَهَلْتُ. قَالَ:
 أَحْفِظْتُ؟ قَالَ: بَلْ نَسِيتُ. وَقِيلَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ كِتْمَانُكَ لِلسِّرِّ؟ قَالَ: أَجْحَدُ الخَبْرِ وَأَحْلِفُ لِلْمُسْتَخِيرِ.
 وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

وَلَوْ قَدَرْتُ عَلَى نَيْبَانٍ مَا اسْتَمَلْتُ مَنِّي الضُّلُوعُ عَلَى الأَسْرَارِ وَالخَبْرِ

لَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ يَنْسَى سَرَائِرَهُ إِذْ كُنْتُ مِنْ نَشْرِهَا يَوْمًا عَلَى خَطْرِ

وَحِكْمِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بَنَ طَاهِرٍ تَذَاكُرَ النَّاسِ فِي مَجْلِسِهِ حِفْظَ السِّرِّ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ:

وَمُسْتَوْدَعِي سِرًّا تَضَمَّنْتُ سِرَّهُ فَأَوْدَعْتُهُ مِنْ مُسْتَقَرِّ الحَسَى قَبْرًا

فَقَالَ ابْنُهُ عُبَيْدُ اللَّهِ وَهُوَ صَبِيٌّ:

وَمَا السِّرُّ فِي قَلْبِي كَمَا فِي حُفْرَةٍ لِأَنِّي أَرَى المَدْفُونِ يَنْتَظِرُ النُّشْرَا

وَلَكِنِّي أُخْفِيهِ عَنِّي كَأَنِّي مِنَ الدَّهْرِ يَوْمًا مَا أَحْطَتْ بِهِ خُبْرَا

الفصل الخامس في المزاح والضحك

اعلم أن للمزاح إراحة عن الحُقوق، ومخرجاً إلى القطيعة والعُقوق، يصمُّ المَازِح ويُؤذي المُمَازِح. فَوَضَمَهُ المَازِحُ أَنْ يُذْهَبَ عَنْهُ الهَيْبَةُ والبُهَاءُ، وَيُجْرَى عَلَيْهِ العَوَاءُ والسُّفَهَاءُ. وَأَمَّا أَدَبُهُ المُمَازِحُ فَلِأَنَّهُ مَعْفُوقٌ بِقَوْلِ كَرِيهِ وَفِعْلٌ مُمَضٌّ إِنْ أَمْسَكَ عَنْهُ أَحْرَنَ قَلْبُهُ، وَإِنْ قَابَلَ عَلَيْهِ جَانِبَ أَدَبِهِ. فَحَقٌّ عَلَى العَاقِلِ أَنْ يَتَّقِيَهُ وَيُنْزِعَهُ نَفْسَهُ عَنْ وَضْعِهِ مَسَاوِيهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «المِزَاحُ اسْتِدْرَاجٌ مِنَ الشَّيْطَانِ وَاسْتِدْعَاغٌ مِنَ الهَوَى» (١). وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: اتَّقُوا المِزَاحَ فَإِنَّهَا حِفْمَةٌ تُورِثُ ضَعِيفَةً. وَقَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: إِنَّمَا المِزَاحُ سَبَابٌ إِلَّا أَنْ صَاحِبَهُ يُضْحِكُ. وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ المِزَاحُ مِزَاحًا لِأَنَّهُ يُزِيحُ عَنِ الحَقِّ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: المِزَاحُ مِنْ سُخْفٍ أَوْ بَطْرِ.

وَقِيلَ فِي مَثُورِ الحِكْمِ: المِزَاحُ يَأْكُلُ الهَيْبَةَ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ.
وَقَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: مَنْ كَثُرَ مِزَاحُهُ زَالَتْ هَيْبَتُهُ، وَمَنْ ذَكَرَ خِلَافَهُ طَابَتْ غَيْبَتُهُ.
وَقَالَ بَعْضُ البُلَغَاءِ: مَنْ قَلَّ عَقْلُهُ كَثُرَ هِزْلُهُ. وَذَكَرَ خَالِدُ بْنُ صَفْوَانَ المِزَاحَ فَقَالَ: يَضُكُّ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ بِأَشَدِّ مِنَ الجَنْدَلِ، وَيُنْشِفُهُ أَحْرَقَ مِنَ الخَرْدَلِ، وَيُفْرِغُ عَلَيْهِ أَحْرَ مِنَ المِزْجَلِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّمَا كُنْتُ أَمَازِحُكَ. وَقَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: حَبِيزُ المِزَاحِ لَا يُنَالُ، وَسُرُّهُ لَا يُقَالُ.
فَنَظَمَهُ النَّيْسَابُورِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ الجَامِعَةِ لِلآدَابِ فَقَالَ وَرَادًا:

شَرُّ مِزَاحِ المَرءِ لَا يُقَالُ	وَخَبِيرُهُ بَا صَاحِ لَا يُنَالُ
وَقَدْ يُقَالُ كَثْرَةُ المِزَاحِ	مِنَ القَتَى نَدْعُو إِلَى التَّلَاحِ
إِنَّ المِزَاحَ بَدْوُهُ حَلَاوَةٌ	لَكِنَّمَا آخِرُهُ عَدَاوَةٌ
يَحْتَدُّ مِنْهُ الرَّجُلُ الشَّرِيفُ	وَيَجْتَرِي بِسُخْفِهِ السَّخِيفُ

(١) ذكره ابن أبي الدنيا في الصمت ولم يرفعه وعزاه إلى الحسن.

وَقَالَ أَبُو نُوَاسٍ:

خَلَّ جَنْبَيْكَ لِـرَامٍ وَامْضِ عَنْهُ بِسَلَامٍ
مُتَّ بِدَاءِ الصَّمْتِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ دَاءِ الْكَلَامِ
إِنَّمَا السَّالِمُ مَنْ أَلَّـ حَجَمَ فَوَاهُ بِسِلْجَامِ
رُبَّمَا اسْتَفْتَحَ بِالْمَزْ حِ مَغَالِيقَ الْحِمَامِ
وَالْمَنَايَا أَكْلَاتٍ شَارِبَاتٍ لِلْأَسَامِ

واغلم أنه قلما يعرَى من المِزَاحِ مَنْ كَانَ سَهْلًا فَالْعَاقِلُ يَتَوَخَّى بِمِزَاحِهِ إِحْدَى حَالَتَيْنِ لَا تَأْتِي لَهُمَا:
* إِحْدَاهُمَا: إِيْنَاسُ الْمُصَاحِبِينَ وَالتَّوَدُّدُ إِلَى الْمُخَالِطِينَ. وَهَذَا يَكُونُ بِمَا أَنَسَ مِنْ جَمِيلِ الْقَوْلِ،
وَبُسْطٍ مِنْ مُسْتَحْسَنِ الْفِعْلِ.

وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ لِابْنِهِ: افْتَصِدْ فِي مِزَاحِكَ فَإِنَّ الْإِفْرَاطَ فِيهِ يُذْهِبُ الْبَهَاءَ، وَيُجْرِي عَلَيْكَ
السُّفَهَاءَ، وَإِنَّ التَّقْصِيرَ فِيهِ يَفْضُ عَنكَ الْمُؤَانِسِينَ، وَيُوحِشُ مِنْكَ الْمُصَاحِبِينَ.

* وَالْحَالَةُ الثَّابِتَةُ: أَنْ يَنْفِي بِالْمِزَاحِ مَا طَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ سَأَمٍ، وَأَخَذَتْ بِهِ مِنْ هَمٍّ. فَقَدْ قِيلَ: لَا بَدَّ لِلْمُضْذُورِ
أَنْ يَنْفُتْ.

وَأَنْشَدَتْ لِأَبِي الْفَتْحِ الْبُنَيْي:

أَفِدِ طَبْعَكَ الْمَكْدُودَ بِالْحِدِّ رَاحَةً يُجَمُّ وَعَلَّلُهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَرْحِ
وَلَكِنْ إِذَا أَعْطَيْتَهُ الْمَرْحَ فَلْيَكُنْ بِمِقْدَارِ مَا تُعْطِي الطَّعَامَ مِنَ الْمِلْحِ

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْزُحُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَمْزُحُ وَلَا أَقُولُ إِلَّا
حَقًّا» (١). فَمِنْ مِزَاحِهِ ﷺ مَا رُوِيَ أَنَّ عَجُوزًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَتْهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اذْعُ لِي بِالْمَغْفِرَةِ.
فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا الْعَجَائِزُ»، فَصَرَخَتْ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَمَا
قَرَأْتَ قَوْلَ اللَّهِ ﷻ ﴿إِنَّا أَنشَأْنَهُمْ إِنشَاءً﴾ ﴿٣٥﴾ فَعَلَّمْنَهُمْ أَنْكَارًا ﴿٣٦﴾ عَرَبِيًّا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾» (٢).

وَأَتَتْهُ أُخْرَى فِي حَاجَةٍ لِزَوْجِهَا فَقَالَ لَهَا: «وَمَنْ زَوْجُكَ؟» فَقَالَتْ: فُلَانٌ. فَقَالَ لَهَا: «الَّذِي فِي
عَيْنِهِ بَيَاضٌ؟» فَقَالَتْ: لَا. فَقَالَ: «بَلَى». فَاَنْصَرَفَتْ عَجَلِي إِلَى زَوْجِهَا وَجَعَلَتْ تَتَأَمَّلُ عَيْنَيْهِ فَقَالَ لَهَا:

(١) نقلت: هذا الحديث ورد عن ابن عمر وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم، وصححه الشيخ الألباني صحيح الجامع
٢٤٩٤.

(٢) ذكره السيوطي في جمع الجوامع ١٧٧/٢ ورمز له بالحسن.

مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَتْ: أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ فِي عَيْنَيْكَ بَيَاضًا. فَقَالَ: أَمَا تَرَيْنَ بَيَاضَ عَيْنِي أَكْثَرَ مِنْ سَوَادِهَا. وَآتَى رَجُلٌ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي اخْتَلَمْتُ عَلَى أُمِّي. فَقَالَ: أَيْمُوهُ فِي الشَّمْسِ وَاضْرِبُوا ظِلَّهُ الْحَدَّ. وَسُئِلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الشَّيْطَانِ فَقَالَ: نَحْنُ نَرْضَى مِنْهُ بِالْكَفَافِ. وَقِيلَ لَهُ: مَا اسْمُ امْرَأَةِ إِبْلِيسَ - لَعْنَةُ اللَّهِ -؟ فَقَالَ: ذَاكَ نِكَاحُ مَا شَهِدْنَاهُ. وَقَالَ رَجُلٌ لِعَلَّامٍ: بِكُم تَعْمَلُ مَعِيَ؟ قَالَ: بِطَعَامِي. فَقَالَ لَهُ: أَحْسِنَ قَلِيلًا. قَالَ: فَأَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي صَالِحِ بْنِ حَسَّانَ، وَكَانَ مُحَدِّثًا، أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ: أَفَقَّهَ النَّاسَ وَضَاحَ الْبَيْمَنِ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا قُلْتَ هَاتِي تَوَلِّبِي تَبَرَّمَتْ وَقَالَتْ مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ فِعْلِ مَا حَرُمُ
فَمَا تَوَلَّتْ حَتَّى تَضْرَعَتْ عِنْدَهَا وَاتَّبَاتَهَا مَا رَخَّصَ اللَّهُ فِي اللَّمَمِ

فَأَمَّا الْخُرُوجُ إِلَى حَدِّ الْخَلَاعَةِ فَهَجَنَةٌ وَمَذْمَةٌ، كَالَّذِي حُكِيَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَكَانَ مُحَدِّثًا، أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا إِلَى أَصْحَابِهِ وَهُوَ يَقُولُ:

وَإِذَا الْمَعِيدَةُ جَاشَتْ فَازِمَهَا بِالْمَنْجَبِيقِ
بِثَلَاثٍ مِنْ نَبِيدٍ لَيْسَ بِالْحُلُوِّ الرَّقِيقِ

أَمَا تَرَى كَيْفَ طَرَقَ بِخَلَاعَتِهِ التُّهْمَةَ عَلَى نَفْسِهِ بِهَذَا الْمَرْحِ فِيمَا لَعَلَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ، وَيَعِيدُ عَنْهُ. وَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ مُسْتَرَسِلًا فِي مَرَاجِهِ. رَوَى ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي الْمَعَارِفِ أَنَّ مَرْوَانَ رَبَّمَا كَانَ يَسْتَخْلِفُهُ عَلَى الْمَدِينَةِ فَيُرَكَّبُ حِمَارًا قَدْ شَدَّ عَلَيْهِ بَرْدَعَةٌ فَيَسِيرُ فَيَلْقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ: الطَّرِيقُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ.

وَرَبَّمَا آتَى الصَّبِيَّانَ وَهُم يَلْعَبُونَ لُغْبَةَ الْأَعْرَابِ فَلَا يَشْعُرُونَ حَتَّى يُلْقِيَ نَفْسَهُ بَيْنَهُمْ وَيَضْرِبَ بِرِجْلِهِ فَيَفْرَعُ الصَّبِيَّانَ فَيَفْرُونَ، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْقَدْرِ الْمُسْتَشْمَحِ بِهِ وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْفِعْلِ مِنْهُ تَأْوِيلٌ سَائِفٌ. وَقَدْ كَانَ صُهَيْبُ بْنُ سِنَانٍ مَرَّاحًا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَأْكُلُ تَمْرًا وَبِكَ رَمَدٌ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا أَمْضُغُ عَلَى النَّاحِيَةِ الْأُخْرَى (١).

وَإِنَّمَا اسْتَحْجَارَ صُهَيْبٌ أَنْ يُعْرَضَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَرْحِ فِي جَوَابِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْجَارَهُ ﷺ قَدْ كَانَ يَتَضَمَّنُ الْمَرْحَ، فَأَجَابَهُ عَنْ اسْتِحْجَارِهِ بِمَا يُؤَافِقُهُ مُسَاعِدَةً لِعَرْضِهِ، وَتَقَرُّبًا مِنْ قَلْبِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ جَوَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّحًا؛ لِأَنَّ الْمَرْحَ هَزْلٌ، وَمَنْ جَعَلَ جَوَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُبِينِ عَنْ اللَّهِ ﷻ أَحْكَامَهُ، الْمُؤَدِّيَ إِلَى خَلْقِهِ أَوْامِرُهُ، هَزْلًا وَمَرَّحًا فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَصُهَيْبٌ كَانَ أَطْوَعَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ أَنْ يَكُونَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٤٤٣.

فَقَدْ قَالَ ﷺ: «أنا سابقُ العَرَبِ، وَصُهَيْبُ سَابِقُ الرُّومِ، وَسَلْمَانُ سَابِقُ الفُرْسِ، وَبِلَالٌ سَابِقُ الحَبَشِ» (١).

وَمِنْ مُسْتَحْسِنِ المَرَحِ وَمُسْتَسْمَحِ الدُّعَابَةِ مَا حَكَى الرُّبَيْرِيُّ بَنُ بَكَارٍ عَنِ الكِنْدِيِّ أَنَّ القُشَيْرِيَّ وَقَفَ عَلَى شَيْخٍ مِنَ الأَعْرَابِ فَقَالَ: يَا أَعْرَابِيُّ مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ عَقِيلٍ. قَالَ: مِنْ أَيِّ عَقِيلٍ؟ قَالَ: مِنْ بَنِي خَفَاجَةَ. فَقَالَ القُشَيْرِيُّ: رَأَيْتَ شَيْخًا مِنْ بَنِي خَفَاجَةَ. فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: مَا شَأْنُهُ؟ قَالَ لَهُ: إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ حَاجَةً. فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: مَا هِيَ؟ قَالَ: كَحَاجَةِ الدَّبِكِ إِلَى الدَّجَاجَةِ. فَاسْتَعْبَرَ الأَعْرَابِيُّ صَاحِبَكَا، وَقَالَ: -قَاتَلَكُ اللهُ- مَا أَعْرَفَكَ بِسَرَائِرِ القَوْمِ. فَانظُرْ كَيْفَ بَلَغَ بِهَذَا المَرَحِ غَايَتَهُ، وَلِسَانُهُ لَرْدَةٌ، وَعَرْضُهُ مَضُونٌ. وَهَذَا غَايَةُ مَا يَتَسَامَحُ بِهِ الفُضَّلَاءُ مِنَ الخَلَاعَةِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَكْرَهُ الفُحْوَى وَالتَّزَاهَةِ عَنِ مِثْلِهِ أَوْلَى. وَلِيَحْذَرُ أَنْ يَسْتَرْسِلَ فِي مُمَارَاةِ عَدُوٍّ فَيَجْعَلَ لَهُ طَرِيقًا إِلَى إغْلَانِ المَسَاوِي وَهُوَ مُجِدِّدٌ، وَيُفْسِحَ لَهُ فِي التَّشْفِي مَرَحًا وَهُوَ مُحِقٌّ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: إِذَا مَارَحْتَ عَدُوَّكَ ظَهَرَتْ لَهُ عُيُوبُكَ. وَأَمَّا الضَّحِكُ فَإِنَّ اغْتِيَاذَهُ شَاعِلٌ عَنِ النَّظَرِ فِي الأُمُورِ المُهِمَّةِ، مُذْهِلٌ عَنِ الفِكْرِ فِي النِّوَائِبِ المُلِمَّةِ. وَلَيْسَ لِمَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ هَيْبَةٌ وَلَا وَقَارٌ، وَلَا لِمَنْ وُصِمَ بِهِ خَطَرٌ وَلَا مِقْدَارٌ.

رَوَى أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيُّ، عَنِ أَبِي ذَرِّ العِفْهَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَكَثْرَةَ الضَّحِكِ فَإِنَّهُ يُمِيتُ القَلْبَ وَيُذْهِبُ بِنُورِ الوَجْهِ» (٢). وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَالِ هَذَا الصِّكْرِ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَنَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩] إِنَّ الصَّغِيرَةَ الضَّحِكُ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ: مَنْ كَثُرَ ضَحِكُهُ قَلَّتْ هَيْبَتُهُ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ -: إِذَا ضَحِكَ العَالِمُ ضَحِكَةً مَخَّجَ مِنَ العِلْمِ مَجَّةً. وَقِيلَ فِي مَثُورِ الحِكْمِ: ضَحِكَةُ المُؤْمِنِ عَفْلَةٌ مِنْ قَلْبِهِ. وَالقَوْلُ فِي الضَّحِكِ كَالْقَوْلِ فِي المِرَاحِ إِنَّ تَجَافَاهُ الإِنْسَانُ نَفَرَ عَنْهُ وَأَوْحَشَ مِنْهُ، وَإِنْ أَلْفَهُ كَانَتْ حَالُهُ مَا وَصَفْنَا. فَلْيَكُنْ بَدَلُ الضَّحِكِ عِنْدَ الإِنْسَانِ تَبَسُّمًا. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ: التَّبَسُّمُ دُعَابَةٌ. وَهَذَا أُبْلَغُ فِي الإِنْسَانِ مِنَ الضَّحِكِ الَّذِي هُوَ قَدْ يَكُونُ اسْتِهْزَاءً وَتَعَجُّبًا. وَلَيْسَ يُنْكَرُ مِنْهُ المَرَّةَ النَّادِرَةَ لِطَرَائِقِ اسْتَعْفَلِ النَّفْسِ عَنْ دَفْعِهِ. هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ أَمْلَكَ الخَلْقِ لِتَفْسِيهِ، قَدْ تَبَسَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ. وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

(١) السابق ٢٩٥٣.

(٢) ذكره السيوطي في الجامع الصغير وانظر ضعيف الجامع ٩٣٠.

الفصل السادس في الطيرة والفأل

اعلم أنه ليس شيء أضرم بالرأي ولا أفسد للتدبير من اعتقاد الطيرة، ومن ظن أن حوَارَ بقرة أو نعيب غراب يرُدُّ قضاءً أو يدفع مقدورًا فقد جهل. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر»^(١)، فالعدوى ما يظنه الناس من تعدي العلل والأمراض فأخبر أنها لا تُعدي، فقيل: يا رسول الله إنا نرى التقطعة من الجرب في مشفر البعير فتعدي إلى جميعه. فقال ﷺ: «فما أعدى الأول؟»^(٢) وأما الهامة فهو ما كانت العرب في الجاهلية تعتقده من أن القبيل إذا طل دمه فلم يذرك بثأره صاحت هامة في القبر: اسقوني. قال الزبير بن بدر يعنيها:

يا عمرو إلا تدع شمي ومنقضي أضربك حتى تقول الهامة اسقوني
وقال إبراهيم بن هزمة:

وكيف وقد صاروا عظاما وأقبراً يصيح صداها بالعسي وهامها
تفانوا ولسم ينقوا وكل قبيلة سريغ إلى وزد الفناء كرامها

وأما الصفر فهو كالحية يكون في الجوف يصيب الماشية والناس، وهو أعدى عندهم من الجرب. وفيه يقول الشاعر:

لا يمسك الساق من أين ولا وصب ولا يعض على شرسوف الصفر

وروى أبو هريرة ؓ، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ظننتم فلا تحققوا، وإذا حسدتم فلا تبغوا، وإذا تطيرتم فامضوا وعلى الله فتوكلوا»^(٣). وقال الشاعر:

(١) أخرجه البخاري في الطب ٥٧٥٧، ومسلم في السلام ٢٢٢٠.

(٢) نحوه أخرجه البخاري في الطب ٥٧١٧، ومسلم في السلام ٢٢٢٠.

(٣) ضعفه جدًا الشيخ الألباني كما في الضعيفة ٢٤٩٣، وقد ورد أيضاً من حديث جابر ؓ وقواه الشيخ الألباني في الصحيحة ٣٩٤٢.

طَيْرَةُ النَّاسِ لَا تَرُدُّ قَضَاءَ
أَيِّ يَوْمٍ تَحُصُّهُ بِسُغُودٍ
فَاعْذُرِ الدَّهْرَ لَا تَتَّسِبُهُ بِلُومٍ
وَالْمَنَايَا يَنْزِلْنَ فِي كُلِّ يَوْمٍ
لَيْسَ يَوْمٌ إِلَّا وَفِيهِ سُغُودٌ
وَتُحْسُوسٌ تَجْرِي لِقَوْمٍ وَقَوْمٍ

وَقَدْ كَانَتْ الْفُرْسُ أَكْثَرَ النَّاسِ طَيْرَةً، وَكَانَتْ الْعَرَبُ إِذَا آرَادَتْ سَفْرًا نَفَرَتْ أَوَّلَ طَائِرٍ تَلْقَاهُ فَإِنَّ طَائِرَ يَمْنَةٍ سَارَتْ وَتَيَمَّنَتْ، وَإِذَا طَارَ يَسْرَةً رَجَعَتْ وَتَشَاءَمَتْ، فَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: «أَقْرَبُوا الطَّيْرَ عَلَى وَكُنَاتِهَا»^(١). وَحَكَى عِكْرَمَةُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، فَمَرَّ طَائِرٌ يَصِيحُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: خَيْرٌ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا خَيْرَ وَلَا شَرَّ. وَقَالَ لَيْدٌ:

لَعْمُوكَ مَا تَذْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى
وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَلَّمَا يَخْلُو مِنَ الطَّيْرِ أَحَدٌ لَا سِيَّمَا مَنْ عَارَضَهُ الْمَقَادِيرُ فِي إِزَادَتِهِ، وَصَدَّهُ الْقَضَاءُ عَنْ طَلَبِهِ، فَهُوَ يَرْجُو وَالْيَأْسُ عَلَيْهِ أَغْلَبُ، وَيَأْمُلُ وَالْخَوْفُ إِلَيْهِ أَقْرَبُ. فَإِذَا عَاقَهُ الْقَضَاءُ وَخَانَهُ الرَّجَاءُ، جَعَلَ الطَّيْرَةَ عَذْرَ حَبِيْبِهِ، وَعَقَلَ عَنْ قَضَاءِ اللَّهِ ﷻ وَمَسِيَّتِهِ، فَإِذَا تَطَيَّرَ أَحْجَمَ عَنِ الْإِقْدَامِ وَيَسَّ مِنْ الظَّفَرِ وَظَنَّ أَنَّ الْعِيَّاسَ فِيهِ مُطْرِدٌ وَأَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهِ مُسْتَمِرَّةٌ. ثُمَّ يَصِيرُ ذَلِكَ لَهُ عَادَةً فَلَا يَنْجَحُ لَهُ سَعْيٌ، وَلَا يَتِمُّ لَهُ قُضْدٌ. فَأَمَّا مَنْ سَاعَدَتْهُ الْمَقَادِيرُ وَوَافَقَهُ الْقَضَاءُ فَهُوَ قَلِيلُ الطَّيْرِ لِإِقْدَامِهِ ثِقَةً بِإِقْبَالِهِ وَتَغْوِيلًا عَلَى سَعَادَتِهِ، فَلَا يَصُدُّهُ خَوْفٌ وَلَا يَكْفُهُ حُزْنٌ وَلَا يَثُوبُ، إِلَّا ظَافِرًا، وَلَا يَعُودُ إِلَّا مُنْجِحًا؛ لِأَنَّ الْعُنْمَ بِالْإِقْدَامِ، وَالْحَبِيْبَةَ مَعَ الْإِحْجَامِ، فَصَارَتْ الطَّيْرَةُ مِنْ سِمَاتِ الْإِدْبَارِ وَاطْرَاحِهَا مِنْ إِمَارَاتِ الْإِقْبَالِ. فَيَسْبِغِي لِمَنْ مُنِي بِهَا وَبُلِي أَنْ يَضْرِفَ عَنْ نَفْسِهِ وَسَاوَسَ التَّوَكُّيَ وَدَوَاعِيَ الْحَبِيْبَةِ وَدَرَائِعِ الْحِرْمَانِ، وَلَا يَجْعَلُ لِلشَّيْطَانِ سُلْطَانًا فِي نَقْضِ عَزَائِمِهِ وَمُعَارَضَةِ خَالِقِهِ. وَيَعْلَمُ أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ غَالِبٌ، وَأَنَّ رِزْقَهُ لَهُ طَالِبٌ، إِلَّا أَنَّ الْحَرَكَةَ سَبَبٌ فَلَا يُبْنِي عَنْهَا مَا لَا يَضُرُّ مَخْلُوقًا وَلَا يَدْفَعُ مَقْدُورًا. وَلِيَمْنُصَ فِي عَزَائِمِهِ وَاثِقًا بِاللَّهِ تَعَالَى إِنْ أُعْطِيَ وَرَاضِيًا بِهِ إِنْ مُنِعَ. فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْإِنْسَانِ ثَلَاثَةَ: الطَّيْرَةَ وَالظَّنَّ وَالْحَسَدَ فَمَخْرَجُهُ مِنَ الطَّيْرَةِ أَنْ لَا يَزْجِعَ وَمَخْرَجُهُ مِنَ الظَّنِّ أَنْ لَا يَتَحَقَّقَ وَمَخْرَجُهُ مِنَ الْحَسَدِ أَنْ لَا يَبْتَغِي»^(٢). وَرَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كَفَّارَةُ الطَّيْرِ التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»^(٣). وَقِيلَ فِي مَثُورِ الْحِكْمِ: الْخَيْرُ فِي تَرْكِ الطَّيْرِ.

وَلْيَقُلْ إِنْ عَارَضَهُ فِي الطَّيْرِ رَبِّبٌ، أَوْ حَامَرَهُ فِيهَا وَهَمٌّ، مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَطَيَّرَ

(١) أخرجه أبو داود في الضحايا ٢٨٣٥، وصححه الشيخ الألباني «صحيح الجامع» ١١٧٧ بلفظ: «مكناها».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم قريبًا جدًا.

فَلْيُقَلِّ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْخَيْرَاتِ إِلَّا أَنْتَ وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» (١).
 وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَزَلْنَا دَارًا فَكَثُرَ فِيهَا عَدَدُنَا، وَكَثُرَتْ فِيهَا
 أَمْوَالُنَا، ثُمَّ تَحَوَّلْنَا عَنْهَا إِلَى أُخْرَى فَقَلَّتْ فِيهَا أَمْوَالُنَا، وَقَلَّ فِيهَا عَدَدُنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَرُوهَا فَهِيَ
 دَمِيمَةٌ» (٢). وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ ﷺ عَلَى وَجْهِ الطَّيْرَةِ وَلَكِنْ عَلَى طَرِيقِ التَّبَرُّكِ بِمَا فَارَقَ وَتَرَكَ مَا
 اسْتَوْحَشَ مِنْهُ إِلَى مَا أَسَّسَ بِهِ. وَأَمَّا الْفَأَلُ ففِيهِ تَقْوِيَةٌ لِلْعَزْمِ وَبَاعِثٌ عَلَى الْجِدِّ وَمُعَوِّنَةٌ عَلَى الظَّفْرِ. فَقَدْ
 تَقَالَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَوَاتِهِ وَحُرُوبِهِ. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ كَلِمَةً فَأَعْجَبَهُ
 فَقَالَ: «أَخَذْنَا فَأَلَّكَ مِنْ فَيْكٍ» (٣).

فَيَنْبَغِي لِمَنْ تَقَالَى أَنْ يَتَأَوَّلَ الْفَأَلَ بِأَحْسَنِ تَأْوِيلَاتِهِ وَلَا يَجْعَلَ لِسُوءِ الظَّنِّ عَلَى نَفْسِهِ سَبِيلًا. فَقَدْ
 قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ» (٤). رُوِيَ أَنَّ يُوسُفَ ﷺ شَكَأَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى طُولَ الْحَبْسِ
 فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَا يُوسُفُ أَنْتَ حَبَسْتَ نَفْسَكَ حَيْثُ قُلْتَ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَوْ قُلْتَ
 الْعَاقِبَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ لَعُوفِيتَ (٥). وَحِكْمِي أَنَّ الْمُؤَمَّلَ بِنِ أُمَيْلِ الشَّاعِرِ لَمَّا قَالَ يَوْمَ الْحَبِيرَةِ:

شَفَّ الْمُؤَمَّلَ يَوْمَ الْحَبِيرَةِ النَّظْرُ لَيْتَ الْمُؤَمَّلَ لَمْ يُخْلَقْ لَهُ بَصْرُ

عَمِي فَأَتَاهُ آتٍ فِي مَتَامِهِ فَقَالَ لَهُ: هَذَا مَا طَلَبْتَ. وَحِكْمِي أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ تَقَالَى
 يَوْمًا فِي الْمُضْضَفِ فَخَرَجَ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم:
 ١٥] فَمَزَّقَ الْمُضْضَفَ وَأَنْشَأَ يَقُولُ:

أَتَوَعَّدُ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ فَهَذَا ذَاكَ جَبَّارٌ عَنِيدٌ

إِذَا مَا جِئْتَ بِكَ يَوْمَ حَشْرِ فَقُلْ يَا رَبِّ مَزَّقَنِي الْوَلِيدُ

فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا أَيَّامًا حَتَّى قُتِلَ شَرًّا قَتْلَةً، وَصَلِبَ رَأْسُهُ عَلَى قَصْرِهِ، ثُمَّ عَلَى سُورِ بَلَدِهِ. فَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ
 مِنَ الْبَغْيِ وَمَصَارِعِهِ، وَالشَّيْطَانِ وَمَكَائِدِهِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا.

(١) أخرجه أبو داود في الطب ٣٩١٩، بلفظ: «فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل...»، وضعفه الشيخ الألباني «ضعيف الجامع» ١٩٩.

(٢) أخرجه أبو داود في الطب ٣٩٢٤، وحسنه الشيخ الألباني الصحيحة ٧٩٠.

(٣) أخرجه أبو داود في الطب ٣٩١٧، وصححه الشيخ الألباني الصحيحة ٧٢٦.

(٤) قلت: هذا الحديث ورد عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم ولا يثبت من وجه، وانظر ضعيف الجامع ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، وانظر أيضاً الضعيفة ٣٣٨٢.

(٥) قلت: هذا الأثر لا يثبت.

الفصل السابع في المروءة

اعلم أن من سواهد الفضل ودلائل الكرم المروءة التي هي حلية النفوس وزينة الهمم. فالمروءة مراعاة الأخوال التي تكون على أفضلها حتى لا يظهر منها قبيح عن قصد ولا يتوجه إليها ذم باستحقاق. روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته وظهرت عدالته ووجبت أخوته»^(١). وقال بعض البلغاء: من شرائط المروءة أن يتعفف عن الحرام، ويتصلف عن الأثام، ويتصافى في الحكم، ويكف عن الظلم، ولا يطمع فيما لا يستحق، ولا يستطيل على من لا يسترق، ولا يعين قويتاً على ضعیف، ولا يؤثر دنياً على شريف، ولا يسر ما يعقبه الوزر والأثم، ولا يفعل ما يقبيح الذكر والاسم. وسئل بعض الحكماء عن الفرق بين العقل والمروءة فقال: العقل يأمرك بالانفع، والمروءة تأمرك بالأجمل. ولن تجد الأخلاق على ما وصفنا من حد المروءة منطبعة، ولا عن المراعاة مستغنية، وإنما المراعاة هي المروءة لا ما انطبعت عليه من فضائل الأخلاق؛ لأن عرور الهوى ونازع الشهوة يضر فإن النفس أن تزكب الأفضل من خلانقها، والأجمل من طرائقها، وإن سلمت منها، وبعيد أن تسلم إلا لمن استكمل شرف الأخلاق طبعاً، واستغنى عن تهذيبها تكلفاً وتطبعاً. وقال الشاعر:

مَنْ لَكَ بِالْمَحْضِ وَلَيْسَ مَحْضٌ يَخْبُتُ بَعْضٌ وَيَطِيبُ بَعْضٌ

ثم لو استكمل الفضل طبعاً، وفي المغور أن يكون مستكملاً، لكان في المستحسن من عادات دهره، والموضوع من اصطلاح عصره، من حقوق المروءة وشروطها ما لا يتوصل إليه إلا بالمعاناة ولا يوقف عليه إلا بالتفقد والمراعاة. فثبت أن مراعاة النفس على أفضل أحوالها هي المروءة. وإذا كانت كذلك فليس ينقاد لها مع ثقل كلفها إلا من تسهلت عليه المشاق رغبة في الحمد، وهانت عليه الملاذ حذراً من الذم. ولذلك قيل: سيد القوم أشقاؤهم. وقال أبو تمام الطائي:

(١) أخرجه القضاة في مسند الشهاب ٥٤٣، وقال الشيخ الألباني: موضوع الضعيفة ٣٢٢٨.

وَالْحَمْدُ شَهْدٌ لَا يُرَى مُنْتَارَهُ
 غُلٌّ لِحَامِلِهِ وَيَحْسَبُهُ الَّذِي
 وَقَدْ لَحَظَ الْمُتَنَبِّيَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:
 لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ
 وَلَهُ أَيْضًا:

وَإِذَا كَانَتْ الثُّفُوسُ كِبَارًا
 تَعِبَتْ فِي مُرَادِهَا الْأَجْسَامُ
 وَالذَّاعِي إِلَى اسْتِنْهَالِ ذَلِكَ شَيْتَانِ:

* أَخَذَهُمَا: عَلُوُّ الْهِمَّةِ. * وَالثَّانِي: شَرَفُ النَّفْسِ.

أَمَّا عَلُوُّ الْهِمَّةِ فَلِأَنَّهُ بَاعَثَ عَلَى التَّقَدُّمِ وَدَاعَ إِلَى التَّخْصِصِ أَنْفَقَ مِنْ خُمُولِ الضَّعْفِ، وَاسْتِنْتَكَارًا
 لِمَهَانَةِ النَّفْسِ. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَأَشْرَافَهَا، وَيَكْرَهُ دَنِيَّتَهَا
 وَسَفْسَافَهَا»^(١). وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُصَغِّرَنَّ هِمَّتَكُمْ فَإِنِّي لَمْ أَرِ أَقْعَدَ عَنْ
 الْمَكْرَمَاتِ مِنْ صِغْرِ الْهِمَمِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: الْهِمَّةُ رَايَةُ الْجِدِّ. وَقَالَ بَعْضُ الثَّلَغَاءِ: عَلُوُّ الْهِمَمِ بَذْرُ النَّعَمِ.
 وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِذَا طَلَبَ رَجُلَانِ أَمْرًا ظَفِرَ بِهِ أَعْظَمُهُمَا مُرُوءَةً.
 وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: مَنْ تَرَكَ التَّمَاسَ الْمَعَالِي بِشَوْءِ الرَّجَاءِ لَمْ يَنْتَلِ جَسِيمًا.

وَأَمَّا شَرَفُ النَّفْسِ: فَإِنَّ بِهِ يَكُونُ قَبُولُ التَّأْدِيبِ، وَاسْتِقْرَارُ التَّقْوِيمِ، وَالتَّهْذِيبِ، لِأَنَّ النَّفْسَ رَبَّمَا
 جَمَحَتْ عَنِ الْأَفْضَلِ وَهِيَ بِهِ عَارِفَةٌ، وَنَفَرَتْ عَنِ التَّأْدِيبِ وَهِيَ لَهُ مُسْتَحْسِنَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَيْهِ غَيْرُ
 مَطْبُوعَةٍ، وَلَهُ غَيْرُ مُلَائِمَةٍ، فَصِيرُ مِنْهُ أَنْفَرٌ، وَلِضِدِّهِ الْمُلَائِمُ أَنْفَرٌ. وَقَدْ قِيلَ: مَا أَكْثَرَ مَنْ يَغْرِفُ الْحَقَّ
 وَلَا يَطْبِئُهُ. وَإِذَا شَرَفَتِ النَّفْسُ كَانَتْ لِلْأَدَابِ طَالِبَةً، وَفِي الْفَضَائِلِ رَاغِبَةً، فَإِذَا مَارَحَهَا صَارَتْ طَبْعًا
 مُلَائِمًا فَتَمَّ وَاسْتَقَرَّ. فَأَمَّا مَنْ مَنِيَ بِعُلُوِّ الْهِمَّةِ وَسَلِبَ شَرَفَ النَّفْسِ فَقَدْ صَارَ عَرْضَةً لِأَمْرِ أَعْوَزَتْهُ آلَتُهُ،
 وَأَفْسَدَتْهُ جَهَالَتُهُ، فَصَارَ كَضَرِيرٍ يَزُومُ تَعَلُّمَ الْكِتَابَةِ، وَأَخْرَسَ بُرِيدَ الْخُطْبَةِ، فَلَا يَزِيدُهُ الْاجْتِهَادُ إِلَّا
 عَجْزًا وَالطَّلِبُ لِأَعْوَزًا. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَلَكَ أَمْرٌ وَعَرَفَ قَدْرَهُ»^(٢).

(١) قلت: هذا الحديث ورد عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة ١٣٧٨، ١٦٢٧.

(٢) قلت: لم أقف عليه مرفوعًا، وإنما ورد من كلام أكنم بن صيفي كما ذكره أبو نعيم في ترجمته في «معرفة الصحابة» ٣١٠، ٣٠٩ ص/١.

وَقِيلَ لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ: مَنْ أَسْوَأُ النَّاسِ حَالًا؟ قَالَ: مَنْ بَعُدَتْ هِمَّتُهُ، وَاتَّسَعَتْ أُمِّيَّتُهُ، وَقَصُرَتْ
 آلَتُهُ، وَقَلَّتْ مَقْدِرَتُهُ. وَقَالَ أَقْنُونُ التَّلْبِي: وَلَا خَيْرَ فِيمَا يَكْذِبُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَنِقْوَالِهِ لِلشَّيْءِ يَا لَيْتَ
 ذَا لِيَا لَعَمْرُكَ مَا يَذْرِي امْرُؤٌ كَيْفَ يَنْفِي إِذَا هُوَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ اللَّهَ وَاقِيًا. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: تَجَبُّوا
 الْمُنَى فَإِنَّهَا تَذْهَبُ بِبَهْجَةٍ مَا خَوْلْتُمْ، وَتَسْتَضْعِرُونَ بِهَا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ. وَقِيلَ فِي مَثُورِ الْحِكْمِ:
 الْمُنَى مِنَ بَضَائِعِ التُّوكِي. فَإِنْ صَادَفَ بِهَيْمَتِهِ حَظًّا نَالَ بِهِ أَمَلًا كَانَ فِيمَا نَالَهُ كَالْمُعْتَصِبِ، وَفِيمَا وَصَلَ
 إِلَيْهِ كَالْمَتَعَلِّبِ، إِذَا لَيْسَ فِي الْحُطُوطِ تَقْدِيرٌ لِحَقِّ، وَلَا تَمْيِيزٌ لِمُسْتَحِقِّ، وَإِنَّمَا هِيَ كَالسَّحَابِ الَّذِي
 يَمْسِكُ عَنِ مَنَابِتِ الْأَشْجَارِ إِلَى مَغَابِصِ الْبِحَارِ وَيَتْرُكُ حَيْثُ صَادَفَ مِنْ حَيْثُ وَطَبَّ، فَإِنْ صَادَفَ
 أَرْضًا طَيِّبَةً نَفَعَ وَإِنْ صَادَفَ أَرْضًا خَبِيثَةً ضَرَّ.

كَذَلِكَ الْحَظُّ إِنْ صَادَفَ نَفْسًا شَرِيفَةً نَفَعَ، وَكَانَ نِعْمَةً عَامَّةً، وَإِنْ صَادَفَ نَفْسًا دَنِيَّةً ضَرَّ وَكَانَ نِقْمَةً
 طَامَّةً. وَحِكْيِي أَنْ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ عليه السلام دَعَا عَلَى قَوْمٍ بِالْعَذَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِ قَدْ مَلَكَتْ سَفْلَهَا عَلَى
 أَغْلَاهَا فَقَالَ: يَا رَبِّ كُنْتُ أَحِبُّ لَهُمْ عَذَابًا عَاجِلًا، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَوْلَيْسَ هَذَا كُلُّ الْعَذَابِ
 الْعَاجِلِ الْأَكِيمِ؟ فَأَمَّا شَرَفُ النَّفْسِ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ عُلوِّ الْهَيْمَةِ فَإِنَّ الْفَضْلَ بِهِ عَاطِلٌ، وَالْقَدْرَ بِهِ حَامِلٌ،
 وَهُوَ كَالْقُوَّةِ فِي الْجِلْدِ الْكَسِيلِ، وَالجَبَانَ الْفَشِيلِ، تَضِيْعُ قُوَّتُهُ بِكَسَلِهِ، وَجَلْدُهُ بِفَشَلِهِ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ
 الْحِكْمِ: مَنْ دَامَ كَسَلُهُ خَابَ أَمَلُهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: نَكَحَ الْعَجْزُ التَّوَانِي فَخَرَجَ مِنْهُمَا النَّدَامَةُ،
 وَنَكَحَ الشُّؤْمُ الْكَسَلَ فَخَرَجَ مِنْهُمَا الْحِزْمَانُ. وَقَالَ نَعَضُ الشُّعْرَاءِ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفِ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا
 فَتَفْسِكَ أَكْرَمَهَا وَإِنْ ضَاقَ مَسْكَنُ عَلَيْكَ لَهَا فَاطْلُبْ لِنَفْسِكَ مَسْكَنًا
 وَإِلَّاكَ وَالشُّكْنَى بِمَنْزِلِ ذَلَّةٍ يُعَدُّ مُسِيئًا فِيهِ مَنْ كَانَ مُحْسِنًا

وَشَرَفُ النَّفْسِ مَعَ صِغَرِ الْهَيْمَةِ أَوْلَى مِنْ عُلوِّ الْهَيْمَةِ مَعَ دَنَاءَةِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلَتْ هِمَّتُهُ مَعَ دَنَاءَةِ
 نَفْسِهِ كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى طَلَبِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ، وَمُتَحَطِّيًا إِلَى التَّمَاسِ مَا لَا يَسْتَوْجِبُهُ. وَمَنْ شَرَفَتْ نَفْسُهُ
 مَعَ صِغَرِ هَيْمَتِهِ فَهُوَ تَارِكٌ لِمَا يَسْتَحِقُّ وَمُقَصِّرٌ عَمَّا يَجِبُ لَهُ. وَقَضَلُ مَا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ
 لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الدَّمِ نَصِيبٌ. وَقَدْ قِيلَ لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ: مَا أَضْعَبُ شَيْءٍ عَلَى الْإِنْسَانِ؟ قَالَ: أَنْ
 يَعْرِفَ نَفْسَهُ وَيَكْتُمَ الْأَسْرَارَ. فَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ وَاقْتَرَنَ بِشَرَفِ النَّفْسِ عُلوُّ الْهَيْمَةِ كَانَ الْفَضْلُ بِهِمَا
 ظَاهِرًا، وَالْأَدَبُ بِهِمَا وَافِرًا، وَمَسَاقُ الْحَمْدِ بَيْنَهُمَا مُسَهَّلَةٌ، وَشُرُوطُ الْمُرُوَّةِ بَيْنَهُمَا مُبَيَّنَةٌ. وَقَدْ قَالَ
 الْحُصَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ الرَّقَاشِي:

إِنَّ الْمُرُوَّةَ لَيْسَ يُذْرِكُهَا امْرُؤٌ وَرَثَ الْمَكَارِمَ عَنِ أَبٍ فَاضَاعَهَا

أَمَرَتْهُ نَفْسُ بِالذَّنَاءَةِ وَالْحَنَا
فَإِذَا أَصَابَ مِنَ الْمَكَارِمِ خَلَّةً
وَنَهَتْهُ عَنِ سُبُلِ الْعُلَا فَأَطَاعَهَا
بَيْنِي الْكَرِيمُ بِهَا الْمَكَارِمَ بَاعَهَا

وَاعْلَمْ أَنَّ حُقُوقَ الْمُرُوءَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَأَخْفَى مِنْ أَنْ تَظْهَرَ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَقُومُ فِي الْوَهْمِ
حِسًّا، وَمِنْهَا مَا يَفْتَضِيهِ شَاهِدُ الْحَالِ حَدْسًا، وَمِنْهَا مَا يَظْهَرُ بِالْفِعْلِ وَيَخْفَى بِالتَّعَاوُلِ. فَلِذَلِكَ أُعَوِّزُ
اسْتِيفَاءَ سُرُوطِهَا إِلَى جُمْلِ يَتَّبِعُهُ الْفَاضِلُ عَلَيْهَا بِقَطْعَتِهِ، وَيَسْتَدِلُّ الْعَاقِلُ عَلَيْهَا بِفِطْرَتِهِ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعَ
مَا تَضَمَّنَتْ كِتَابِنَا هَذَا مِنْ حُقُوقِ الْمُرُوءَةِ وَسُرُوطِهَا. وَإِنَّمَا نَذَكُرُ فِي هَذَا الْفَضْلِ الْأَشْهَرَ مِنْ قَوَاعِدِهَا
وَأُصُولِهَا، وَالْأَظْهَرَ مِنْ سُرُوطِهَا وَحُقُوقِهَا، مَخْصُورًا فِي تَقْسِيمِ جَامِعٍ وَهُوَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:
* أَحَدُهُمَا: سُرُوطُ الْمُرُوءَةِ فِي نَفْسِهِ. * وَالثَّانِي: سُرُوطُهَا فِي غَيْرِهِ.

فَأَمَّا سُرُوطُهَا فِي نَفْسِهِ بَعْدَ التِّرَامِ مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ مِنْ أَحْكَامِهِ فَيَكُونُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ وَهِيَ: الْعِفَّةُ
وَالتَّرَاهَةُ وَالصَّبِيَانَةُ. فَأَمَّا الْعِفَّةُ فَتَوْعَانِ:
* أَحَدُهُمَا: الْعِفَّةُ عَنِ الْمَحَارِمِ * وَالثَّانِي: الْعِفَّةُ عَنِ الْمَائِمِ.

فَأَمَّا الْعِفَّةُ عَنِ الْمَحَارِمِ فَتَوْعَانِ:

* أَحَدُهُمَا: ضَبْطُ الْفَرْجِ عَنِ الْحَرَامِ.

* وَالثَّانِي: كَفُّ اللِّسَانِ عَنِ الْأَعْرَاضِ. فَأَمَّا ضَبْطُ الْفَرْجِ عَنِ الْحَرَامِ فَلِأَنَّهُ مَعَ وَعِيدِ الشَّرْعِ وَزَاجِرِ
الْعَقْلِ مَعْرُوفَةٌ فَاصِحَّةٌ، وَهَتَكَةٌ وَاصِحَّةٌ. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ وَقِيَ شَرَّ ذَنْبَيْهِ وَلَقَلِقَهُ وَقَبَّقِيهِ
فَقَدْ وَقِيَ»^(١). يُرِيدُ بِذَنْبَيْهِ الْفَرْجَ، وَبِلَقَلِقِهِ اللِّسَانَ، وَبِقَبَّقِيهِ الْبَطْنَ.

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَحَبُّ الْعَفَافِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَفَافُ الْفَرْجِ وَالبَطْنِ»^(٢). وَحِكْمِي
أَنَّ مُعَاوِيَةَ ؓ سَأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمُرُوءَةِ فَقَالَ: تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى وَصِلَةُ الرَّجِمِ. وَسَأَلَ الْمُعِيرَةَ فَقَالَ: هِيَ
الْعِفَّةُ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَالحِرْزَةُ فِيمَا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى.

وَسَأَلَ يَزِيدَ: فَقَالَ هِيَ الصَّبْرُ عَلَى الْبَلْوَى، وَالشُّكْرُ عَلَى التُّعْمَى، وَالعَفْوُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ، فَقَالَ
مُعَاوِيَةُ: أَنْتَ مَبِيَّ حَقًّا. وَقَالَ أَنُو شِرْوَانَ لِأَنِيهِ هُزْمُزٌ: مَنْ الْكَامِلُ الْمُرُوءَةُ؟ فَقَالَ: مَنْ حَصَّنَ دِينَهُ
وَوَصَلَ رَحِمَهُ وَأَكْرَمَ إِخْوَانَهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ أَحَبَّ الْمَكَارِمَ اجْتَنَبَ الْمَحَارِمَ. وَقِيلَ: عَارُ
الْفَضِيحَةِ يُكَدِّرُ لِدَّتْهَا.

وَقَدْ أَنَشَدَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -:

(١) قَالَ الشَّيْخُ الْأَبْيَانِيُّ: ضَعِيفٌ جَدًّا «الضَّعِيفَةُ» ٢٤٤٨. (٢) لَمْ أَتَّفِ عَلَيْهِ.

الْمَوْتُ خَيْرٌ مِنْ رُكُوبِ الْعَارِ وَالْعَارُ خَيْرٌ مِنْ دُخُولِ النَّارِ
وَاللَّهُ مِنْ هَذَا وَهَذَا جَارِي

وَالدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ شَيْتَانٍ:

* أَحَدُهُمَا: إِزْسَالُ الطَّرْفِ. * وَالثَّانِي: اتِّبَاعُ الشَّهْوَةِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(١) -: «يَا عَلِيُّ لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ الْأُولَى لَكَ وَالثَّانِيَةَ عَلَيكَ»^(٢). وَفِي قَوْلِهِ: لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ تَأْوِيلَانِ:
* أَحَدُهُمَا: لَا تُتْبِعْ نَظْرَ عَيْنَيْكَ نَظْرَ قَلْبِكَ.

* وَالثَّانِي: لَا تُتْبِعِ الْأُولَى الَّتِي وَقَعَتْ سَهْوًا بِالنَّظْرَةِ الثَّانِيَةَ الَّتِي تُوَقَّعُهَا عَمْدًا.

وَقَالَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام: «إِيَّاكُمْ وَالنَّظْرَةَ بَعْدَ النَّظْرَةِ فَإِنَّهَا تَزْرَعُ فِي الْقَلْبِ الشَّهْوَةَ، وَكَفَى بِهَا لِصَاحِبِهَا فِتْنَةً». وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(٣) -: «الْعُيُونُ مَصَائِدُ الشَّيْطَانِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ أَرْسَلَ طَرْفَهُ اسْتَدْعَى حَتْفَهُ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

وَكُنْتُ مَتَى أَرْسَلْتُ طَرْفَكَ رَائِدًا لِقَلْبِكَ يَوْمًا اتَّعَبَشَكَ الْمَنَاطِرُ
رَأَيْتَ السِّدِّيَّ لَا كُلَّهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا عَنِ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

وَأَمَّا الشَّهْوَةُ فَهِيَ خَادِعَةٌ الْعُقُولِ وَغَادِرَةٌ الْأَلْبَابِ، وَمُحَسِّنَةُ الْقَبَاحِ، وَمُسْوَلَةٌ الْفَضَائِحِ. وَلَيْسَ عَطْبٌ إِلَّا وَهِيَ لَهُ سَبَبٌ، وَعَلَيْهِ اللَّبْ. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَحُفِظَ مِنَ الشَّيْطَانِ: مَنْ مَلَكَ نَفْسَهُ حِينَ يَرْغَبُ، وَحِينَ يَرْهَبُ، وَحِينَ يَشْتَهِي، وَحِينَ يَغْضَبُ»^(٤). وَقَهْرُهَا عَنِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ يَكُونُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

* أَحَدُهَا: غَضُّ الطَّرْفِ عَنِ إِثَارَتِهَا، وَكَفُّهُ عَنِ مُسَاعَدَتِهَا. فَإِنَّهُ الرَّائِدُ الْمُحَرِّكُ، وَالْقَائِدُ الْمُهْلِكُ.

رَوَى سَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَقَبَّلُوا إِلَيَّ بِسِتِّ أَنْتَقَبَلُ إِلَيْكُمْ بِالْجَنَّةِ، قَالُوا وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا حَدَّثَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَكْذِبُ، وَإِذَا وَعَدَ فَلَا يُخْلِفُ، وَإِذَا أُوْتِمِنَ فَلَا يَخُونُ، غَضُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَاحْفَظُوا فُرُجَكُمْ، وَكَفُّوا أَيْدِيَكُمْ»^(٥).

(١) تقدم التنبيه على تخصيص علي بن أبي طالب عليه السلام بهذه العبارة، وانظر «ابن كثير» عند الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.
(٢) أخرجه أبو داود في النكاح ٢١٤٩، والترمذي في الأدب ٢٧٧٧، وحسنه الشيخ الألباني «صحيح الجامع» ٧٩٥٣.
(٣) انظر الحاشية قبل السابقة.
(٤) ضعفه الشيخ الألباني «الضعيفة» ٢٩١٣.
(٥) صححه بشواهده الشيخ الألباني كما في «الصحيحة» ١٤٧٠.

* والثَّانِي: تَرْغِيبُهَا فِي الْحَلَالِ عَوْضًا، وَإِقْنَاعُهَا بِالْمُبَاحِ بَدَلًا، فَإِنَّ اللَّهَ مَا حَرَّمَ شَيْئًا إِلَّا وَأَعْنَى عَنْهُ بِمُبَاحٍ مِنْ جِنْسِهِ لِمَا عَلِمَهُ مِنْ تَوَازُعِ الشَّهْوَةِ، وَتَرْكِيبِ الْفِطْرَةِ، لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْنًا عَلَى طَاعَتِهِ، وَحَاجِرًا عَنْ مُخَالَفَتِهِ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِشَيْءٍ إِلَّا وَأَعَانَ عَلَيْهِ، وَلَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَأَعْنَى عَنْهُ.

* والثَّالِثُ: إِشْعَارُ النَّفْسِ تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي أَوْامِرِهِ، وَاتَّقَاءَهُ فِي زَوَاجِرِهِ، وَإِلْزَامُهَا مَا أَلْزَمَ مِنْ طَاعَتِهِ، وَتَحْذِيرُهَا مَا حَذَرَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ، وَإِعْلَامُهَا أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ضَمِيرٌ، وَلَا يَغْرُبُ عَنْهُ قِطْمِيرٌ. وَأَنَّهُ يُجَازِي الْمُحْسِنَ وَيُكَافِئُ الْمُسِيءَ، وَبِذَلِكَ نَزَلَتْ كُتُبُهُ وَبَلَّغَتْ رُسُلُهُ. رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ آخَرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿وَأَنْقُوْا يَوْمًا تَرْجِعُوْنَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُوْنَ﴾ [البقرة: ٢٨١]. وَآخِرُ مَا نَزَلَ مِنَ التَّوْرَةِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ وَآخِرُ مَا نَزَلَ مِنَ الْإِنْجِيلِ: شَرُّ النَّاسِ مَنْ لَا يُبَالِي أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ مُسِيئًا. وَآخِرُ مَا نَزَلَ مِنَ الزَّبُورِ: مَنْ يَبْزُغْ حَبِيرًا حَصَدَ زَرْعَهُ غَيْطَةً. فَإِذَا أَشْعَرَهَا مَا وَصَفَتْ انْقَادَتْ إِلَى الْكَفِّ وَأُدْعَتْ بِالْإِتْقَاءِ فَسَلِمَ دِينُهُ وَظَهَرَتْ مُرُوئَتُهُ. فَهَذَا شَرُّهُ وَأَمَّا كُفُّ اللِّسَانِ عَنِ الْأَعْرَاضِ فَلِإِنَّهُ مَلَأَ الشُّفَهَاءَ، وَانْتَقَمَ أَهْلَ الْغَوْغَاءِ، وَهُوَ مُسْتَسْهَلُ الْكَلْفِ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ نَفْسَهُ عَنْهُ بِرَادِعِ كَافٍ وَزَاجِرِ صَادٍ تَلْبِطُ بِمَعَارِهِ، وَتَحْبِطُ بِمَضَارِهِ، وَظَنَّ أَنَّهُ لَتَجَافِي النَّاسَ عَنْهُ حِمَى يُتَّقَى، وَرُبُّنْبَةٌ تَزْتَقَى، فَهَلَكَ وَأَهْلَكَ فَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ» ^(١). فَجَمَعَ بَيْنَ الدَّمِّ وَالْعِرْضِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيغَارِ الصُّدُورِ، وَإِبْدَاءِ الشُّرُورِ، وَإِظْهَارِ الْبُدَاءِ، وَاتِّسَابِ الْأَعْدَاءِ، وَلَا يَبْقَى مَعَ هَذِهِ الْأُمُورِ وَزَنْ لِمَوْمُوقٍ ^(٢) وَلَا مُرُوءَةٌ لِمَلْحُوطٍ ثُمَّ هُوَ بِهَا مَوْتُورٌ مَوْزُورٌ؛ وَلَا جِلْهًا مَهْجُورٌ مَزْجُورٌ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «شَرُّ النَّاسِ مَنْ أَكْرَمَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ لِسَانِهِ» ^(٣). وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: إِنَّمَا هَلَكَ النَّاسُ بِفُضُولِ الْكَلَامِ وَفُضُولِ الْمَالِ. وَمَا قَدَحَ فِي الْأَعْرَاضِ مِنَ الْكَلَامِ نَوْعَانِ:

* أَحَدُهُمَا: مَا قَدَحَ فِي عِرْضِ صَاحِبِهِ وَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ شَيْنَانِ: الْكَذِبُ وَفُخْشُ الْقَوْلِ.
* والثَّانِي: مَا تَجَاوَزْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْغَيْبَةُ وَالنَّمِيمَةُ وَالسَّعَايَةُ وَالسَّبُّ بِقَذْفٍ أَوْ شْتَمٍ. وَرُبَّمَا كَانَ السَّبُّ أَنْكَاهَا لِلْقُلُوبِ وَأَبْلَغَهَا أَثْرًا فِي النَّفُوسِ. وَلِذَلِكَ رَجَرَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْحَدِّ تَغْلِيظًا وَبِالتَّفْسِيقِ تَشْدِيدًا وَتَضْعِيبًا.

(١) أخرجه البخاري في العلم ٦٧، ومسلم في القسامة ١٦٧٩. (٢) موموق: محبوب.
(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» ٢١٩، وضعفه جدًا الشيخ الألباني كما في «الضعيفة» ٦٣٦١، وفي الصحيحين: «شر الناس من تركه الناس أو ودعه الناس اتقاء فحشه»، أخرجه البخاري في الأدب ٦٠٥٤، ومسلم في البر والصلة ٢٥٩١.

وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ: إِمَّا انْتِقَامٌ يَصُدُّرُ عَنْ سَفَهٍ أَوْ بَدَاءٌ يَخْدُثُ عَنْ لُؤْمٍ.
 وَقَدْ رَوَى أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ غَرٌّ كَرِيمٌ وَالْفَاجِرُ حَبٌّ لَثِيمٌ» (١).
 وَقَالَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ: الِاسْتِطَالَةُ لِلسَّانِ الْجُهَالِ. وَكَفُّ النَّفْسِ عَنْ هَذِهِ الْحَالِ بِمَا يَصُدُّهَا مِنَ الزَّوَاجِرِ
 أَسْلَمٌ وَهُوَ بِذَوِي الْمُرُوءَةِ أَجْمَلٌ. فَهَذَا شَرْطٌ وَأَمَّا الْعِقَّةُ عَنِ الْمَائِمِ فَنُوعَانِ:
 * أَحَدُهُمَا: الْكَفُّ عَنِ الْمُجَاهَرَةِ بِالظُّلْمِ، وَالثَّانِي: رَجْرُ النَّفْسِ عَنِ الْإِسْرَارِ بِخِيَانَةٍ.

فَأَمَّا الْمُجَاهَرَةُ بِالظُّلْمِ فَعُنْتُ مَهْلِكٌ وَطُعْيَانٌ مُتْلَفٌ، وَهُوَ يُثْوَلُ إِنْ اسْتَمَرَ إِلَى فِتْنَةٍ أَوْ جَلَاءٍ. فَأَمَّا
 الْفِتْنَةُ فِي الْأَغْلَبِ فَتُحِيطُ بِصَاحِبِهَا، وَتَنعَكِسُ عَنِ الْبَادِي بِهَا، فَلَا تَتَكَشَّفُ إِلَّا وَهُوَ بِهَا مَضْرُوعٌ كَمَا
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
 «الْفِتْنَةُ نَائِمَةٌ فَمَنْ أَيْقَظَهَا صَارَ طَعَامًا لَهَا» (٢). وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: الْفِتْنَةُ حَصَادٌ لِلظَّالِمِينَ. وَقَالَ
 بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: صَاحِبُ الْفِتْنَةِ أَقْرَبُ شَيْءٍ أَجَلًا وَأَسْوَأُ شَيْءٍ عَمَلًا. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

وَكُنْتُ كَعَنْزِ السُّوءِ قَامَتْ لِخَتْفِهَا إِلَى مُدْبِئَةِ نَحْتِ السَّرَى تَسْتِثِيرُهَا

وَأَمَّا الْجَلَاءُ فَقَدْ يَكُونُ مِنْ قُوَّةِ الظَّالِمِ وَتَطَاوُلِ مُدْبِئِهِ فَيَصِيرُ ظَلْمُهُ مَعَ الْمُكْتَنَةِ جَلَاءً وَفَنَاءً، كَالنَّارِ
 إِذَا وَقَعَتْ فِي يَابِسِ الشَّجَرِ فَلَا تَبْقَى مَعَهَا مَعَ تَمَكُّنِهَا شَيْئًا حَتَّى إِذَا أَفْتَتْ مَا وَجَدَتْ اِضْمَحَلَّتْ
 وَخَمَدَتْ. فَكَذَا حَالُ الظَّالِمِ مَهْلِكٌ ثُمَّ هَالِكٌ. وَالبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ: الْجَرَاءَةُ وَالْقَسْوَةُ. وَلِذَلِكَ
 قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اطْلُبُوا الْفُضْلَ وَالْمَعْرُوفَ عِنْدَ الرُّحَمَاءِ مِنْ أُمَّتِي تَعِيشُوا فِي أَكْثَانِهِمْ» (٣). وَالصَّادُ
 عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَرَى آثَارَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الظَّالِمِينَ فَإِنَّ لَهُ فِيهِمْ عِبْرًا، وَيَتَصَوَّرُ عَوَاقِبَ ظَلْمِهِمْ فَإِنَّ فِيهَا
 مُزْدَجْرًا. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَتَوَّظَّظْ أَحَدٌ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا اجْتَرَمَ» (٤).

وَرَوَى جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ
 فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَسْأَلُ اللَّهَ حَقَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْنَعُ ذَا حَقٍّ حَقَّهُ» (٥). وَقِيلَ فِي مَثْوَرِ الْحَكَمِ: وَبَلِّغِ لِلظَّالِمِ مِنْ يَوْمِ
 الْمَظَالِمِ. وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: مَنْ جَارَ حُكْمَهُ أَهْلَكَهُ ظَلْمُهُ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

(١) أخرجه أبو داود في الأدب ٤٧٩٠، والترمذي في البر والصلة ١٩٦٤، وحسنه الشيخ الألباني الصحيحة ٩٣٥.
 (٢) لم أقف عليه، وورد بلفظ: الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها، وقال الشيخ الألباني: منكر، الضعيفة ٣٢٥٨.
 (٣) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» ٥٦٨، والطبراني في «الأوسط» ٤٧١٧، والقضاعي ٧٠٠، وضعفه الشيخ
 الألباني «الضعيفة» ١٥٧٧.
 (٤) أخرجه ابن عساكر ٢٧٣/٥٣، وقال الشيخ الألباني: ضعيف جدًا «الضعيفة» ١٨٧٦.
 (٥) أخرجه الخطيب ٣٠١/٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٠٢/٣، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٧٤٦٤، وضعفه الشيخ
 الألباني في «الضعيفة» ١٦٩٧.

وَمَا مِنْ يَدٍ إِلَّا يَدُ اللَّهِ فَوَقَّهَا وَلَا ظَالِمٍ إِلَّا سَيُّبَلَىٰ بِظَالِمٍ

وَأَمَّا الاستِسْرَارُ بِالْخِيَانَةِ فَضِعَةٌ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ الْخِيَانَةِ مَهِينٌ، وَلِقَلَّةِ الثَّقَةِ بِهِ مُسْتَكِينٌ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَثُورِ الْحِكْمِ: مَنْ يَخُنْ يَهُنْ. وَقَالَ خَالِدُ الرَّبِيعِيُّ: قَرَأْتُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ السَّالِفَةِ أَنَّ مِمَّا تُعَجَّلُ عُقُوبَتُهُ وَلَا تُؤَخَّرُ الْأَمَانَةُ نُخَانٌ وَالْإِحْسَانُ يُكْفَرُ وَالرَّحِمُ تُقَطَّعُ وَالْبَغْيُ عَلَى النَّاسِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَمِّ الْخِيَانَةِ إِلَّا مَا يَجِدُهُ الْخَائِنُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمَذَلَّةِ لَكَفَاهُ زَاجِرًا، وَلَوْ تَصَوَّرَ عُقْبَى أَمَانَتِهِ وَجَدَوَى ثِقَتِهِ لَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَرْبَحِ تَصَانِعِ جَاهِهِ وَأَفْوَى شُفَعَاءِ تَقَدُّمِهِ مَعَ مَا يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْعِزِّ وَيُقَابَلُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْظَامِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(١). وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: «وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأَيْمَنِ سَكِينٌ» [آل عمران: ٧٥]. يَعْنُونَ أَنَّ أَمْوَالَ الْعَرَبِ حَلَالٌ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَ أَعْدَاءُ اللَّهِ مَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا وَهُوَ تَحْتَ قَدَمِي إِلَّا الْأَمَانَةَ فَإِنَّهَا مُؤَدَّاةٌ إِلَى الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ وَلَا يَجْعَلُ مَا يَنْتَظِرُ بِهِ مِنَ الْأَمَانَةِ زُورًا وَلَا مَا يُبَدِيهِ مِنَ الْعِفَّةِ غُرُورًا فَيَنْهَتِكَ الزُّورُ وَيَنْكَشِفُ الْغُرُورُ فَيَكُونُ مَعَ هَتِكِهِ لِلتَّدْلِيْسِ أَفْبَحَ وَلِمَعْرَةِ الرِّيَاءِ أَفْضَحَ»^(٢). وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ تَرَ الْأَمَانَةَ مَغْنَمًا وَالصَّدَقَةَ مَغْرَمًا»^(٣). وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ التَّمَسَّ أَرْبَعًا بِأَرْبَعِ التَّمَسُّ مَا لَا يَكُونُ، وَمَنْ التَّمَسَّ الْجَزَاءَ بِالرِّيَاءِ التَّمَسُّ مَا لَا يَكُونُ، وَمَنْ التَّمَسَّ مَوَدَّةَ النَّاسِ بِالْغِلْظَةِ التَّمَسُّ مَا لَا يَكُونُ، وَمَنْ التَّمَسَّ وَفَاءَ الْإِخْوَانِ بِغَيْرِ وَفَاءِ التَّمَسُّ مَا لَا يَكُونُ، وَمَنْ التَّمَسَّ الْعِلْمَ بِرَاحَةِ الْجَسَدِ التَّمَسُّ مَا لَا يَكُونُ. وَالِدَّاعِي إِلَى الْخِيَانَةِ شَيْتَانُ: الْمَهَانَةُ وَقَلَّةُ الْأَمَانَةِ، فَإِذَا حَسَمَهُمَا عَنْ نَفْسِهِ بِمَا وَصَفَتْ ظَهَرَتْ مُرُوءَتُهُ، فَهَذَا شَرْطٌ قَدْ اسْتَوْفَيْنَا فِيهِ أَقْسَامَ الْعِفَّةِ. وَأَمَّا النَّزَاهَةُ فَتَوْعَانِ:

* أَحَدُهُمَا: النَّزَاهَةُ عَنِ الْمَطَامِعِ الدُّنْيِيَّةِ. * وَالثَّانِي: النَّزَاهَةُ عَنِ مَوَاقِفِ الرِّيْبَةِ.

فَأَمَّا الْمَطَامِعُ الدُّنْيِيَّةُ؛ فَلِأَنَّ الطَّمَعَ ذُلٌّ وَالِدِّئَاءَةُ لُؤْمٌ، وَهُمَا أَدْفَعُ شَيْءٍ لِلْمُرُوءَةِ.

(١) أخرجه أبو داود في البيوع ٣٥٣٥، والترمذي في البيوع ١٢٦٤، وقال الشيخ الألباني: «حسن صحيح» الصحيحة ٤٢٣.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» عند الآية ٧٥ من سورة آل عمران مختصر، وإسناده مرسل ضعيف من أجل جعفر بن أبي المغيرة فرواثة عن سعيد بن جبيرة ليست قوية.

(٣) بنحوه أخرجه الترمذي في الفتن ٢٢١٠، وضعفه الشيخ الألباني الضعيفة ١١٧٠.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي إِلَى طَمَعٍ»^(١). وَقَالَ
بَغْضُ الشَّعْرَاءِ:

لَا تَخْضَعَنَّ لِمَخْلُوقٍ عَلَى طَمَعٍ فَإِنَّ ذَلِكَ نَقْصُصٌ مِنْكَ فِي الدِّينِ
وَأَسْتَرْزِقُ اللَّهَ مِمَّا فِي خَزَائِنِهِ فَإِنَّمَا هُوَ بَيْنَ الْكَافِ وَالنُّونِ

وَالْبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ شَيْتَانِ: الشَّرُّ وَقَلَّةُ الْأَنْفَةِ فَلَا يَقْنَعُ بِمَا أُوتِيَ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا؛ لِأَجْلِ شَرِّهِ،
وَلَا يَسْتَكْفِ بِمَا مُنِعَ، وَإِنْ كَانَ حَقِيرًا لِقَلَّةِ أَنْفَتِهِ. وَهَذِهِ حَالُ مَنْ لَا يَرَى لِنَفْسِهِ قَدْرًا، وَيَرَى الْمَالَ
أَعْظَمَ خَطْرًا، فَيَرَى بِذَلِكَ أَهْوَى الْأَمْرَيْنِ لِأَجْلِهِمَا مَغْنَمًا، وَلَيْسَ لِمَنْ كَانَ الْمَالَ عِنْدَهُ أَجَلٌ وَنَفْسُهُ عَلَيْهِ
أَقْلَ إِضْعَاءً لِتَأْنِيبِ، وَلَا قَبُولَ لِتَأْدِيبِ. وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي. قَالَ: «عَلَيْكَ
بِالْيَأْسِ مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ، وَإِيَّاكَ وَالطَّمَعِ فَإِنَّهُ فَفَّرَ حَاضِرٌ، وَإِذَا صَلَّيْتَ صَلَاةَ فَضْلِ صَلَاةِ مُودِعٍ،
وَإِيَّاكَ وَمَا يُعْتَدَّرُ مِنْهُ»^(٢). وَقَالَ بَغْضُ الشَّعْرَاءِ:

وَمَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا مَنَاهُ وَهَمُّهُ سَبَبَهُ الْمُنَى وَاسْتَعْبَدَتْهُ الْمَطَامِعُ

وَحَسَمَ هَذِهِ الْمَطَامِعُ شَيْتَانِ: الْيَأْسُ وَالْقِنَاعَةُ. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
قَالَ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا
فِي الطَّلَبِ، وَلَا يَحْمِلَنَّكُمْ إِنْطَاءَ الرِّزْقِ عَلَى أَنْ تَطْلُبُوهُ بِمَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يُدْرِكُ مَا
عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ»^(٣). فَهَذَا شَرْطٌ. وَأَمَّا مَوَاقِفُ الرِّبِيَّةِ فَهِيَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ مَنَزِلَتَيْ حَمْدٍ وَذَمٍّ، وَالْوُقُوفُ بَيْنَ
حَالَتَيْ سَلَامَةٍ وَسَقَمٍ، فَتَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ لِأَيْمَةِ الْمُتَوَهِّمِينَ، وَيَنَالُهُ ذِلَّةُ الْمُرْبِيِّينَ، وَكَفَى بِصَاحِبِهَا مَوْقِفًا إِنْ
صَحَّ افْتَضَحَ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَمْتِهَنَ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(٤).

وَسُئِلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْمُرُوءَةِ فَقَالَ: أَنْ لَا تَعْمَلَ فِي الشَّرِّ عَمَلًا تَسْتَحِي مِنْهُ فِي الْعَلَانِيَةِ.
وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ أَبِي سَنَانَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئًا هُوَ أَهْوَى مِنَ الْوَرَعِ. قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: إِذَا ارْتَبَتْ بِشَيْءٍ
تَرَكْتُهُ. وَالِدَّاعِي إِلَى هَذِهِ الْحَالِ شَيْتَانِ: الْأَسْتِرْسَالُ، وَحُسْنُ الظَّنِّ. وَالْمَانِعُ مِنْهُمَا شَيْتَانِ: الْحَيَاءُ،
وَالْحَذَرُ. وَرَبِّمَا انْتَفَتِ الرِّبِيَّةُ بِحُسْنِ الثِّقَةِ وَارْتَفَعَتِ التُّهْمَةُ بِطُولِ الْخُبْرَةِ. وَقَدْ حَكِيَ عَنْ عِيسَى ابْنِ
مَرْيَمَ ﷺ أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ الْحَوَارِيِّينَ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِ امْرَأَةٍ ذَاتِ فُجُورٍ فَقَالَ: «يَا رُوحَ اللَّهِ مَا تَصْنَعُ

(١) أخرجه أحمد ٥/٢٤٧، وضعفه الشيخ الألباني «الضعيفة» ١٣٧٣.

(٢) أخرجه ابن ماجه في الزهد ٤١٧١، وبنحوه أخرجه ابن عاصم في «الأحاد والمثاني» ٢٢٤٩، وهو في
«الصححة» ٤٠١.

(٣) صححه الشيخ الألباني في «الصححة» ٢٨٦٦، وباختصار أخرجه ابن ماجه في التجارات ٢١٤٤.

(٤) أخرجه الترمذي في صفة القيامة ٢٥١٨، والنسائي في الأشربة ٥٧١١، وصححه الشيخ الألباني الإرواء ١٢.

هَذَا؟ فَقَالَ: الطَّبِيبُ إِنَّمَا يُدَاوِي المَرَضَى. وَلَكِنْ لَا يَتَّبِعُنِي أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ طَرِيقًا إِلَى الاسْتِزْسَالِ وَلِيَكُنَ الحَذَرُ عَلَيْهِ أَغْلَبَ، وَإِلَى الخَوْفِ مِنْ تَصْدِيقِ التَّهْمِ أَقْرَبَ، فَمَا كُلُّ رِيَّةٍ يَنْفِيهَا حُسْنُ الثَّقَةِ. هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَبْعَدُ خَلْقِ اللَّهِ مِنَ الرَّيْبِ وَأَضْوَنُهُمْ مِنَ التَّهْمِ، وَقَفَ مَعَ زَوْجَتِهِ صَفِيَّةَ ذَاتِ لَيْلَةٍ عَلَى بَابِ مَسْجِدٍ يُحَادِثُهَا وَكَانَ مُعْتَكِفًا فَمَرَّ بِهِ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فَلَمَّا رَأَيَاهُ أَسْرَعَا فَقَالَ لَهُمَا: «عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتِ حُجَيٍّ. فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ أَوْفِيكَ شُكُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: مَهْ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى لَحْمِهِ وَدَمِهِ فَخَشِيبُ أَنْ يُغْدِفَ فِي قَلْبَيْكُمَا سُوءًا»^(٥). فَكَيْفَ مَنْ تَخَالَجَتْ فِيهِ الشُّكُوكُ وَتَقَابَلَتْ فِيهِ الظُّنُونُ فَهَلْ يَعْرِى مَنْ فِي مَوَاقِفِ الرَّيْبِ مِنْ قَادِحٍ مُحَقِّقٍ، وَلَا يَمُ مَصْدَقٍ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَسُقِ المَرْءُ إِلَّا بِمَا عَمِلَ فَقَدْ سَعِدَ»^(٦). وَإِذَا اسْتَعْمَلَ الحَزْمَ وَعَلَبَ الحَذَرَ وَتَرَكَ مَوَاقِفَ الرَّيْبِ وَمَطَانَ التَّهْمِ، وَلَمْ يَقِفْ مَوْقِفَ الاعتِدَارِ وَلَا عُذْرَ لِمُخْتَارٍ لَمْ يَخْتَلِجْ فِي نَزَاهَتِهِ شُكٌّ وَلَمْ يَغْدُخْ فِي عِزِّهِ إِفْكٌ. وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

أَصُونُكَ أَنْ أُدِلَّ عَلَيْكَ ظَنًّا لِأَنَّ الظَّنَّ مِفْتَاحُ اليَقِينِ
وَقَالَ سَهْلُ بْنُ هَارُونَ: مُؤَنَّةُ المَتَوَقِّفِ أَيْسَرُ مِنْ تَكْلُفِ المَعْسَفِ.

وَقَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: مَنْ حَسُنَ ظَنُّهُ بَعَثَ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى فَهُوَ مَخْدُوعٌ.

وَأَنشَدَنِي بَعْضُ أَهْلِ الأَدَبِ، لِأَبِي بَكْرِ الصُّوَلِيِّ - رَجَمَهُ اللَّهُ - قَوْلَهُ:

أَحْسَنْتُ ظَنِّي بِأَهْلِ دَهْرِي فَحَسُنَ ظَنِّي بِهِمْ دَهَانِي
لَا أَمِنُ النَّاسَ بَعْدَ هَذَا مَا الخَوْفُ إِلَّا مِنَ الأَمَانِ

فَهَذَا شَرْطٌ اسْتَوْفِينَا فِيهِ نَوْعِي التَّرَاهَةِ. وَأَمَّا الصِّيَانَةُ وَهِيَ الثَّالِثُ مِنْ شُرُوطِ المُرُوءَةِ فَتَوْعَانِ:

* أَحَدُهُمَا: صِيَانَةُ النَّفْسِ بِالنِّمَاسِ كِفَايَتِهَا وَتَقْدِيرِ مَا دَنَبَهَا.

* وَالثَّانِي: صِيَانَتُهَا عَنِ تَحْمَلِ المِنَنِ مِنَ النَّاسِ وَالاسْتِزْسَالِ فِي الاسْتِعَانَةِ.

وَأَمَّا النِّمَاسُ الكِفَايَةُ وَتَقْدِيرُ المَادَّةِ؛ فَلِأَنَّ المُحْتَاجَ إِلَى النَّاسِ كُلِّ مُهْتَضِمٍ وَدَلِيلٍ مُسْتَقْفِلٍ، وَهُوَ لِمَا فُطِرَ عَلَيْهِ، مُحْتَاجٌ إِلَى مَا يَسْتَعْمِدُهُ لِيقِيمَ أَوْدَ نَفْسِهِ، وَيَدْفَعُ ضَرُورَةَ وَقْتِهِ. وَقَدْ قَالَتِ العَرَبُ فِي أَمْثَالِهَا: كَلَبُ جَوَالٍ خَيْرٌ مِنْ أَسَدٍ رَابِضٍ. وَمَا يَسْتَعْمِدُهُ تَوْعَانِ: لِأَزْمِ وَنَدْبٍ. فَأَمَّا اللَّازِمُ فَمَا أَقَامَ بِالكِفَايَةِ وَأَفْضَى إِلَى سَدِّ الخَلَّةِ. وَعَلَيْهِ فِي طَلَبِهِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

* أَحَدُهَا: اسْتِطَابَتُهُ مِنَ الوُجُوهِ المُبَاحَةِ وَتَوْقِي المَحْظُورَةِ فَإِنَّ المَوَادَّ المُحَرَّمَةَ مُسْتَحَبَّةُ الأَصُولِ،

(٥) أخرجه البخاري في الاعتكاف ٢٠٣٨، ومسلم في السلام ٢١٧٥. (٦) لم أقف عليه

مَنْحُوقةً الْمَخْصُولِ، إِنْ صَرَفَهَا فِي بَرٍّ لَمْ يُوجَرْ، وَإِنْ صَرَفَهَا فِي مَدْحٍ لَمْ يُشَكَّرْ، ثُمَّ هُوَ لِأَوْزَارِهَا مُخْتَقِبٌ، وَعَلَيْهَا مُعَاقِبٌ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُعْجِبُكَ رَجُلٌ كَسَبَ مَالًا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ فَإِنْ أَنْفَقَهُ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ أَمْسَكَهُ فَهُوَ زَادُهُ إِلَى النَّارِ»^(١). وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: شَرُّ الْمَالِ مَا لَزِمَكَ إِذْ أَنْتَ مَكْسِبُهُ وَحَرَمَتْ أَجْرَ إِتْقَانِهِ. وَنَظَرَ بَعْضُ الْخَوَارِجِ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ السُّلْطَانِ يَتَصَدَّقُ عَلَى مِسْكِينٍ، فَقَالَ: أَنْظِرْ إِلَيْهِمْ حَسَنَاتِهِمْ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجَهْمِ:

سُرَّمَنْ عَاشَ مَالُهُ فَإِذَا حَا سَبَهُ اللَّهُ سَرَّةَ الْإِغْدَامِ

وَالثَّانِي: طَلَبُهُ مِنْ أَحْسَنِ جِهَاتِهِ الَّتِي لَا يَلْحَقُهُ فِيهَا غَضٌّ، وَلَا يَتَدَنَسُ لَهُ بِهَا عِرْضٌ، فَإِنَّ الْمَالَ يُرَادُ لِصَيَانَةِ الْأَعْرَاضِ لَا لِابْتِدَائِهَا، وَلِعِزِّ النَّفْسِ لَا لِإِذْلَالِهَا. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ؓ: يَا حَبْدًا الْمَالُ أَصُونٌ بِهِ عِرْضِي وَأَرْضِي بِهِ رَبِّي. وَقَالَ أَبُو بَشِيرٍ الضَّرِيرِيُّ:

كَفَى حُزْنًا أَنِّي أَرُوحُ وَأَعْتَدِي وَمَا لِي مِنْ مَالٍ أَصُونٌ بِهِ عِرْضِي
وَأَكْثَرُ مَا أَلْقَى الصَّدِيقَ بِمَرْحَبًا وَذَلِكَ لَا يَكْفِي الصَّدِيقَ وَلَا يُرِضِي

وَسُئِلَ ابْنُ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اطْلُبُوا الْحَوَائِجَ مِنْ حَسَنِ الْوُجُوهِ»^(٢). فَقَالَ: مَعْنَاهُ مِنْ أَحْسَنِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَحِلُّ.

* وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَتَأَنَّى فِي تَقْدِيرِ مَادَّتِهِ وَتَدْبِيرِ كِفَايَتِهِ بِمَا لَا يَلْحَقُهُ خَلَلٌ وَلَا يَنَالُهُ زَلَلٌ، فَإِنَّ يَسِيرَ الْمَالِ مَعَ حُسْنِ التَّقْدِيرِ، وَإِصَابَةِ التَّدْبِيرِ، أَجْدَى نَفْعًا وَأَحْسَنُ مَوْقِعًا مِنْ كَثِيرِهِ مَعَ سُوءِ التَّدْبِيرِ، وَقَسَادِ التَّقْدِيرِ، كَالْبَذْرِ فِي الْأَرْضِ إِذَا رُوِيَ بِسِيرُهُ زَكَا، وَإِنْ أَهْمِلَ كَثِيرُهُ اضْمَحَلَّ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ؓ: الْكَمَالُ فِي ثَلَاثَةِ الْعِفَّةِ فِي الدِّينِ، وَالصَّبْرِ عَلَى النَّوَائِبِ، وَحُسْنِ التَّدْبِيرِ فِي الْمَعِيشَةِ. وَقِيلَ لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ: فُلَانٌ غَنِيٌّ. فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ ذَلِكَ مَا لَمْ أَعْرِفْ تَدْبِيرَهُ فِي مَالِهِ. فَإِذَا اسْتَكْمَلَ هَذِهِ الشُّرُوطَ فِيمَا يَسْتَمِدُّهُ مِنْ قَدْرِ الْكِفَايَةِ فَقَدْ آدَى حَقَّ الْمُرُوءَةِ فِي نَفْسِهِ. وَسُئِلَ الْأَخْتَفُ بْنُ قَيْسٍ عَنِ الْمُرُوءَةِ فَقَالَ: الْعِفَّةُ وَالْحِرْفَةُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ لِابْنِهِ: يَا بَنِي لَا تُكُنْ عَلَى أَحَدٍ كَلًّا فَإِنَّكَ تَزْدَادُ دُلًّا، وَاضْرِبْ فِي الْأَرْضِ عَوْدًا وَبِدَاءً، وَلَا تَأْسَفْ لِمَالٍ كَانَ فَدَهَبَ، وَلَا تَعْجِزْ عَنِ الطَّلَبِ لَوْصَبٍ وَلَا نَصَبٍ، فَهَذَا حَالُ اللَّازِمِ

(١) قال الشيخ الألباني: ضعيف جدًا «ضعيف الترغيب» ١٠٧٧.

(٢) قال الشيخ الألباني: «موضوع» الضعيفة ٢٧٩٦.

وَقَدْ كَانَ ذُووُ الْهِمَمِ الْعَلِيَّةِ وَالنُّفُوسِ الْأَيُّبَةِ يَرُونَ مَا وَصَلَ إِلَى الْإِنْسَانِ كَسْبًا أَفْضَلَ مِمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ
إِرْتَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْإِرْتِ فِي جَدْوَى غَيْرِهِ وَبِالْكَسْبِ مُجِدِّ إِلَى غَيْرِهِ، وَفَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْفَضْلِ ظَاهِرًا.
وَقَالَ كُشَاجِمٌ:

لَا أَسْتَلِدُّ الْعَيْشَ لَمْ أَذَابْ لَهُ طَلَبًا وَسَعْيًا فِي الْهَوَاجِرِ وَالْعَلَنِ
وَأَرَى حَرَامًا أَنْ يُؤَاتِيَنِي الْغِنَى حَتَّى يُحَاوَلَ بِالْعَتَاءِ وَيُتَمَسَّنِ
فَاصْرِفْ نَوَالِكَ عَنِ أَخِيكَ مُؤَفَّرًا فَاللَّبْتُ لَيْسَ يُسْبَغُ إِلَّا مَا افْتَرَسَ

وَأَمَّا التَّدْبُ فَهُوَ مَا فَضَلَ عَنِ الْكِفَايَةِ، وَزَادَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ مُعْتَبَرٌ بِحَالِ طَالِبِهِ فَإِنْ
كَانَ مِمَّنْ تَقَاعَدَ عَلَى مَرَاتِبِ الرُّؤَسَاءِ، وَتَقَاصَرَ عَنِ مُطَاوَلَةِ النَّظَرَاءِ، وَانْقَبَضَ عَنِ مَنَافَسَةِ الْأَكْفَاءِ،
فَحَسِبُهُ مَا كَفَاهُ فَلَيْسَ فِي الزِّيَادَةِ إِلَّا شَرٌّ وَلَا فِي الْفُضُولِ إِلَّا نَهْمٌ، وَكِلَاهُمَا مَذْمُومٌ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
«خَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي وَخَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ» ^(١). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ^(٢) -: «الدُّنْيَا
كُلٌّ عَلَى الْعَاقِلِ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: الْمُسْتَغْنَى عَنِ الدُّنْيَا بِالدُّنْيَا كَمُطْفِئِ النَّارِ بِالنَّارِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: اشْتَرَى مَاءَ وَجْهِكَ بِالْقِنَاعَةِ وَتَسَلَّ عَنِ الدُّنْيَا لِتَجَافِيَهَا عَنِ الْكِرَامِ. فَإِنْ كَانَ
مِمَّنْ مَنِي بِعُلُوِّ الْهِمَمِ وَتَحَرَّكَتْ فِيهِ أَرْبِحَتُهُ الْكَرَمُ وَأَثَرَ أَنْ يَكُونَ رَأْسًا وَمُقَدَّمًا، وَأَنْ يُرَى فِي النُّفُوسِ
مُعْظَمًا وَمُفْخَمًا فَالْكِفَايَةُ لَا تُقْلَهُ حَتَّى يَكُونَ مَالُهُ فَاضِلًا، وَنَائِلُهُ فَائِضًا. فَقَدْ قِيلَ لِبَعْضِ الْعَرَبِ: مَا
الْمُرُوءَةُ فِيكُمْ؟ قَالَ: طَعَامٌ مَأْكُولٌ، وَنَائِلٌ مَبْدُولٌ، وَبِشْرٌ مَقْبُولٌ. وَقَدْ قَالَ الْأَخْتَفِيُّ بْنُ قَيْسٍ:

فَلَوْ مَدَّ سَرْوِي بِمَسَالٍ كَثِيرٍ لَسُجِدْتُ وَكُنْتُ لَهُ بَادِلًا
فَإِنَّ الْمُرُوءَةَ لَا تُسْطَاعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَالُهَا فَاضِلًا

وَأَمَّا صِيَابَتُهَا عَنْ تَحْمُلِ الْمِنَنِ وَالِاسْتِزْسَالِ فِي الْاسْتِعَانَةِ؛ فَلِأَنَّ الْمِنَّةَ اسْتِزْقَاقُ الْأَحْرَارِ تُحَدِّثُ
ذِلَّةً فِي الْمَمْنُونِ عَلَيْهِ وَسَطْوَةً فِي الْعَانِ بِهِ. وَالِاسْتِزْسَالُ فِي الْاسْتِعَانَةِ ثَقِيلٌ وَمَنْ ثَقَلَ عَلَى النَّاسِ
هَانَ، وَلَا قَدْرَ عِنْدَهُمْ لِمَهَانِهِ. وَقَالَ رَجُلٌ لِعُمَرَ رضي الله عنه: خَدَمَكَ بَنُوكَ. فَقَالَ: أَعْنَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه لِأَنَّهُ الْحَسَنُ فِي وَصِيَّتِهِ لَهُ: يَا بُنَيَّ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَكَ
وَبَيْنَ اللَّهِ ذُو نِعْمَةٍ فَافْعَلْ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللَّهُ حُرًّا، فَإِنَّ الْيَسِيرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَكْرَمُ
وَأَعْظَمُ مِنَ الْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مَنْهُ كَثِيرًا.

(١) أخرجه أحمد ١/١٧٢، ابن حبان ٨٠٩، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٥٥٢، وهو في «ضعيف الترغيب» ١٠٦٠،
وانظر لسطره الأول «الصحيحة» ١٨٣٤.

(٢) تقدم التنبيه على هذه العبارة، وانظر «ابن كثير» عند الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

وَقَالَ زِيَادٌ لِنَعِصِ الدَّهَاقِيِّ: مَا الْمُرُوءَةُ فِيكُمْ؟ قَالَ: اجْتِنَابُ الرَّبِّ فَإِنَّهُ لَا يَنْبُلُ مُرِيبٌ، وَإِصْلَاحُ الرَّجُلِ مَا لَهُ فَإِنَّهُ مِنْ مُرُوءَتِهِ وَقِيَامِهِ بِحَوَائِجِهِ وَحَوَائِجِ أَهْلِهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبُلُ مَنْ اخْتَجَّ إِلَى أَهْلِهِ وَلَا مَنْ اخْتَجَّ أَهْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ. وَأَنْشَدَ تَعَلَّبٌ:

مَنْ عَفَّ حَفَّ عَلَى الصَّدِيقِ لِقَاؤُهُ وَأَخُو الْحَوَائِجِ وَجْهُهُ مُنْغَلِقٌ
وَأَخْسُوكَ مَنْ وَقَرْتَ مَا فِي كَيْسِهِ فَإِذَا عَبَسَتْ بِهِ فَانْتِ ثَقِيلٌ

وَإِنْ كَانَ النَّاسُ لُحْمَةً لَا يَسْتَعْتُونَ عَنِ التَّعَاوُنِ وَلَا يَسْتَقِيلُونَ عَنِ الْمُسَاعَدَةِ وَالْمُطَافِرِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ تَعَاوُنٌ ائْتِيَافٍ يَتَكَافَتُونَ فِيهِ وَلَا يَتَفَاضِلُونَ وَرُبَّمَا كَانَ الْمُسْتَعِينُ فِيهِ مَفْضَلًا، وَالْمَعِينُ مُسْتَفْضِلًا كَاسْتِعَانَةِ السُّلْطَانِ بِجُنْدِهِ وَالْمُزَارِعِ بِأَكَرَّتِهِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا بُدٌّ وَلَا لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنَى، وَإِنَّمَا الَّذِي يَتَصَوَّنُ عَنْهُ الْكِرَامُ تَعَاوُنَ التَّفْضِيلِ فَيَنْقَبِضُونَ عَنْ أَنْ يَسْتَعِينُوا لئَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِمْ يَدٌ، وَيُسَارِعُونَ أَنْ يُعِينُوا لِأَنْ يَكُونَ لَهُمْ يَدٌ. وَمَنْ أَقْدَمَ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَّارٍ عَلَى الْاِسْتِعَانَةِ بِجَاهٍ أَوْ بِمَالٍ فَقَدْ أَوْهَى مُرُوءَتَهُ، وَاسْتَبَدَّلَ صِيَانَتَهُ، وَمَنْ دَعَاهُ الْاضْطِرَّارُ لِنَائِبِ أَلَمٍ أَوْ حَادِثِ هَجَمٍ إِلَى الْاِسْتِعَانَةِ بِمَنْ يَتَنَفَّسُ بِهِ مِنْ خِنَاقِ كَرْبِهِ، وَيَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ وِثَاقِ نَوَائِبِهِ، فَلَا لَوْمَ عَلَى مُضْطَرِّ. فَإِنْ أَغْنَتْهُ الْاِسْتِعَانَةُ بِالْجَاهِ عَنِ الْاِسْتِعَانَةِ بِالْمَالِ، فَلَا عُذْرَ لَهُ فِي التَّعَرُّضِ لِلْمَالِ، وَيَعْدِلُ إِلَى وِلَاةِ الْأُمُورِ فَإِنَّ الْحَوَائِجَ عِنْدَهُمْ أَنْجَحَ وَهِيَ عَلَيْهِمْ أَسْهَلُ، وَهُمْ لِذَلِكَ مَسْتَدْبِوْنَ، فَهُمْ لَا يَجِدُونَ لَهُمْ مُسَاوِيًا وَليَضْرِبَنَّ عَلَى إِنْطَائِهِمْ فَإِنَّ تَرَاحُمَ الْأُمُورِ عَلَيْهِمْ يَسْغَلُهُمْ إِلَّا عَنِ الْمَلْحِ الصُّبُورِ. وَلِذَلِكَ قِيلَ: قَدِّمِ لِحَاجَتِكَ بَعْضَ لِحَاجَتِكَ. وَقَالَ أَبُو سَارَةَ سُحَيْمُ بْنُ الْأَعْرَفِ:

تُعِدُّ قَرَابَةَ وَتُعِدُّ صِهْرًا وَيَسْعَدُ بِالْقَرَابَةِ مَنْ رَعَاهَا
وَمَا رَزْنَاكَ مِنْ عَدَمٍ وَلَكِنْ يَهْشُ إِلَى الْأَمَارَةِ مَنْ رَجَاهَا
وَأَيَّامًا فَعَلْتَ فَإِنَّ نَفْسِي تَعُدُّ صَلَاحَ نَفْسِكَ مِنْ غِنَاهَا

فَإِنَّ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ صَلَاحُ حَالِهِ إِلَّا بِمَالٍ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى نَوَائِبِهِ كَانَ لَهُ مَعَ الضَّرُورَةِ فُسْحَةٌ. لَكِنْ إِنْ وَجَدَهُ قَرْضًا مَرْدُودًا لَمْ يَأْخُذْهُ صِلَةٌ وَجُودًا، فَإِنَّ الْقَرْضَ مُسْتَسْمَحٌ بِهِ فِي الْمُرُوءَاتِ. هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ مَا أَعْلَى اللَّهُ مِنْ قَدْرِهِ وَفَضْلُهُ عَلَى خَلْقِهِ، قَدْ اقْتَرَضَ ثُمَّ قَضَى فَأَحْسَنَ، وَقَالَ ﷺ «مَنْ أَعْيَاهُ رِزْقُ اللَّهِ تَعَالَى حَلَالًا فَلَيْسَتْ دَيْنٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ»^(١). وَقَالَ ﷺ «الْمُسْتَدِينُ تَاجِرُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ»^(٢). وَقَالَ الْبُخَّارِيُّ:

(٢) لم أف أف عليه.

(١) بنحوه أخرجه الديلمي ٤٢٥٤.

إِنْ لَمْ يَكُنْ كُثْرَ فُقُلٍ عَطِيَّةٌ يَبْلُغُ بِهَا بَاغِي الرِّضَا بَغْضَ الرِّضَا
أَوْ لَمْ يَكُنْ هِبَةً فَفَرَضٌ يُسْرَتُ أَسْبَابُهُ وَكَسَائِبُ مَنْ أَفْرَضَا

وَلَيْنَ كَانَ الدَّيْنُ رِقًا فَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ رِقِّ الإِفْضَالِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَرَادَ البَقَاءَ وَلَا بَقَاءَ فَلْيُبَاكِرِ العِدَاءَ وَلْيَحْفَفِ الرِّدَاءَ. قِيلَ: وَمَا فِي خِفَةِ الرِّدَاءِ مِنَ البَقَاءِ؟ قَالَ: قِلَّةُ الدَّيْنِ. فَإِنْ أَعْوَزَهُ ذَلِكَ إِلَّا اسْتِسْمَاحًا فَهُوَ الرِّقُّ المَذَلُّ. وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَا مُرُوءَةَ لِمُقِلِّ. وَقَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: مَنْ قَبِلَ صِلَتَكَ فَقَدْ بَاعَكَ مُرُوءَتَهُ وَأَدَّلَ لِقَدْرِكَ عِزَّهُ وَجَلَالَتَهُ.

وَالَّذِي يَتَمَسَّكُ بِهِ البَاقِي مِنْ مُرُوءَةِ الرَّاغِبِينَ، وَالتَّسْبِيرُ التَّافَهُ مِنْ صِيَانَةِ السَّائِلِينَ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ لِذِي رَغْبَةٍ مُرُوءَةٌ وَلَا لِسَائِلٍ تَصَوُّنٌ أَرْبَعَةٌ أُمُورٌ هِيَ جَهْدُ المُضْطَّرِّ: أَحَدُهَا: أَنْ يَتَجَافَى صَرَخَ السَّائِلِينَ، وَأَبْهَةَ المُسْتَقْلِينَ. فَيَذِلُّ بِالصَّرْعِ وَيُحْرِمُ بِالأَبْهَةِ، وَلْيَكُنْ مِنَ التَّجَمُّلِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ مِثْلِهِ مِنْ ذَوِي الحَاجَاتِ. وَقَدْ قِيلَ لِبَعْضِ الحُكَمَاءِ: مَنْ يُفْحِشُ زَوَالَ النُّعَمِ؟ قَالَ: إِذَا زَالَ مَعَهَا التَّجَمُّلُ. وَأَشَدُّ بَغْضُ أَهْلِ الأَدَبِ لِعَلِيِّ بْنِ الجَهْمِ:

هِيَ النَّفْسُ مَا حَمَلَتْهَا تَتَحَمَّلُ وَلِلدَّهْرِ أَيَّامٌ تَجُورُ وَتَغْدِلُ
وَعَاقِبَةُ الصَّبْرِ الجَمِيلِ جَمِيلَةٌ وَأَحْسَنُ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ التَّقْضُلُ
وَلَا عَارَ إِنْ زَالَتْ عَنِ الحُرِّ نِعْمَةٌ وَلَكِنَّ عَارًا أَنْ يَزُولَ التَّجَمُّلُ

* وَالثَّانِي: أَنْ يَقْتَصِرَ فِي السُّؤَالِ عَلَى مَا دَعَتْهُ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ، وَقَادَتْهُ إِلَيْهِ الحَاجَةُ، وَلَا يَجْعَلَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الاغْتِنَامِ فَيُحْرِمُ بِاغْتِنَامِهِ، وَلَا يُعْذِرُ فِي ضَرُورَتِهِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: مَنْ أَلْفَ المَسْأَلَةَ أَلْفَةَ المَنْعِ.

* وَالثَّلَاثُ: أَنْ يُعْذَرَ فِي المَنْعِ وَيَشْكُرَ عَلَى الإِجَابَةِ فَإِنَّهُ إِنْ مُنِعَ فَعَمَّا لَا يَمْلِكُ، وَإِنْ أُجِيبَ فَمَالِي مَا لَا يَسْتَحِقُّ. فَقَدْ قَالَ النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ:

لَا تَغْضِبَنَّ عَلَى امْرِئٍ فِي مَالِهِ وَعَلَى كَرَامَتِهِ صُلْبَ مَالِكَ فَاعْضَبْ

* وَالرَّابِعُ: أَنْ يَتَعَمَّدَ عَلَى سُؤَالٍ مَنْ كَانَ لِلْمَسْأَلَةِ أَهْلًا، وَكَانَ الشُّجْحُ عِنْدَهُ مَأْمُولًا، فَإِنَّ ذَوِي المَكْتَنَةِ

كثيرٌ والمُعِينُ مِنْهُمْ قَلِيلٌ. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَخِيْرُ كَثِيْرٌ وَقَلِيْلٌ فَاعِلُهُ»^(١). وَالْمَرْجُوْ لِلْإِجَابَةِ مَنْ تَكَامَلَتْ فِيْهِ خِصَالُهَا وَهِيَ ثَلَاثٌ.

* إِخْدَاهُنَّ: كَرَّمَ الطَّنْبَعِ فَإِنَّ الْكَرِيْمَ مُسَاعِدٌ، وَاللَّيْمَ مُعَانِدٌ. وَقَدْ قِيلَ: الْمَخْدُوْلُ مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللِّتَامِ حَاجَةٌ.

* وَالثَّانِيَةُ: سَلَامَةُ الصَّدْرِ فَإِنَّ الْعَدُوَّ إِبَّ عَلَى نَكْبَتِكَ، وَحَزْبٌ فِي نَائِبَتِكَ. وَقَدْ قِيلَ: مَنْ أَوْعَزَتْ صَدْرُهُ اسْتَدْعَيْتَ شَرَّهُ، فَإِنَّ رَقَّ لَكَ بِكَرَمِ طَبْعِهِ، وَرَحِمَكَ بِحُسْنِ ظَفَرِهِ، فَأَعْظَمَ بِهَا مَنَحَةً أَنْ يَصِيْرَ عَدُوْكَ لَكَ رَاحِمًا. وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

وَحَسْبُكَ مِنْ حَادِثٍ بِأَمْرِي تَرَى حَاسِدِيْهِ لَهٗ رَاحِمِيْنَا

* وَالثَّلَاثَةُ: ظُهُورُ الْمُكْتَنَةِ فَإِنَّ مَنْ سَأَلَ مَا لَا يُمَكِّنُ فَقَدْ أَحَالَ، وَكَانَ كَمُسْتَنْهَضِ الْمَسْجُوْنِ، وَمُسْتَسْعِفِ الْمَدْيُوْنِ، وَكَانَ بِالرَّدِّ خَلِيْقًا، وَبِالْحِرْمَانِ حَقِيْقًا.

وَقَدْ قَالَ عَلِيٌّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(٢) -: مَنْ لَا يَعْرِفُ لَا حَتَّى يُقَالَ لَهُ لَا فَهُوَ أَحْمَقُ. وَوَصَّى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْأَثَمِ ابْنَهُ فَقَالَ: يَا بَنِيَّ لَا تَطْلُبِ الْحَوَائِجَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَلَا تَطْلُبْهَا فِي غَيْرِ حِينِهَا، وَلَا تَطْلُبْ مَا لَسْتَ لَهُ مُسْتَحِقًّا فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ حَقِيْقًا بِالْحِرْمَانِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَا تَسْأَلَنَّ أَمْرًا حَاجَةً يُحَاوِلُ مِنْ رَبِّهِ مِنْلَهَا

فَيَنْزُرُكَ مَا كُنْتَ حَمَلْتَهُ وَيَبْدَأُ بِحَاجَتِهِ قَبْلَهَا

فَهَذَا مَا يَخْتَصُّ بِشُرُوطِ الْمُرُوَّةِ فِي نَفْسِهِ. وَأَمَّا شُرُوطُ الْمُرُوَّةِ فِي غَيْرِهِ فَثَلَاثَةٌ:

الْمُوَازَرَةُ وَالْمِيَّاسَرَةُ وَالْإِفْضَالُ. أَمَّا الْمُوَازَرَةُ فَتَوْعَانُ:

* أَحَدُهُمَا: الْإِسْعَافُ بِالْبَجَاهِ.

* وَالثَّانِي: الْإِسْعَافُ فِي التَّوَائِبِ. فَأَمَّا الْإِسْعَافُ بِالْبَجَاهِ فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَعْلَى قَدْرًا، وَالْأَنْفَذُ أَمْرًا، وَهُوَ أَرْحَضُ الْمَكَارِمِ ثَمَنًا وَالطَّفُ الصَّنَائِعِ مَوْقَعًا، وَرُبَّمَا كَانَ أَعْظَمَ مِنَ الْمَالِ نَفْعًا. وَهُوَ الظَّلُّ الَّذِي يَلْجَأُ إِلَيْهِ الْمُضْطَرُّونَ، وَالْحِمَى الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ الْخَائِفُونَ.

فَإِنَّ أَوْطَاءَهُ اتَّسَعَ بِكَثْرَةِ الْأَنْصَارِ وَالشُّبُعِ، وَإِنْ قَبِضَهُ انْقَطَعَ بِتَفَوُّرِ الْعَاسِيَةِ وَالتَّبَعِ، فَهُوَ بِالْبَدْلِ يُنَمَّى وَيَزِيدُ، وَبِالْكَفِّ يَنْقُصُ وَيَبِيدُ، فَلَا عُدْرَ لِمَنْ مُنِحَ جَاهًا أَنْ يَبْحُلَ بِهِ فَيَكُونَ أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْبَحِيْلِ بِمَالِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ٥٦٠٨، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ ٤٠، وَضَعَفَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» ١٥٣٦.

(٢) تَقَدَّمَ قَرِيْبًا التَّنْبِيْهُ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ.

الَّذِي قَدْ بُعِدَهُ لِنَوَائِهِ، وَيَسْتَبْقِيهِ لِلذَّيَةِ، وَيَكْنِزُهُ لِذُرِّيَّتِهِ. وَبِضِدِّ ذَلِكَ مَنْ بَخَلَ بِجَاهِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَضَاعَهُ بِالسُّخِّ وَبَدَّدَهُ بِالْبُخْلِ وَحَرَمَ نَفْسَهُ غَنِيمَةً مُكْتَنَبَةً، وَفُرُصَةً قُدْرَتِهِ، فَلَمْ يُعْغِبْهُ إِلَّا نَدَمًا عَلَى فَاثِتٍ وَأَسْفَا عَلَى ضَائِعٍ وَمَقْتًا يَسْتَحْكِمُ فِي النَّفْسِ وَذَمًّا قَدْ يَنْتَشِرُ فِي النَّاسِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَيْتَالٌ لِلَّهِ وَأَحَبُّ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهِ أَحْسَنُهُمْ صَنِيعًا إِلَى عِيَالِهِ»^(١).

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: اضْغَعِ الْخَيْرَ عِنْدَ إِمْكَانِهِ يَتَمَيَّ لَكَ حَمْدُهُ عِنْدَ زَوَالِهِ، وَأَحْسِنِ وَالِدَ الدَّوْلَةِ لَكَ يُحْسِنُ لَكَ، وَالِدَ الدَّوْلَةِ عَلَيْكَ، وَاجْعَلْ زَمَانَ رَحَائِكَ عِدَّةً لِمَنْ بَلَائِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: مِنْ عَلَامَةِ الْإِقْبَالِ اضْطِنَاعُ الرِّجَالِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: بَذُلُ الْجَاهِ أَحَدُ الْحِبَاءِ بَيْنَ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْعَرَبُ تَقُولُ: مَنْ أَمَلَ شَيْئًا هَابَةً وَمِنْ جَهْلٍ شَيْئًا عَابَةً. وَبَدُلُ الْجَاهِ قَدْ يَكُونُ مِنْ كَرَمِ النَّفْسِ وَشُكْرِ النِّعْمَةِ وَضِدَّهُ مِنْ ضِدِّهِ وَلَيْسَ بَدُلُ الْجَاهِ لِانْتِمَاسِ الْجِزَاءِ بَدَلًا مَشْكُورًا، وَإِنَّمَا هُوَ بَانِعٌ جَاهِهِ وَمُعَاوِضٌ عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَآلَتِهِ فَكَانَ بِالذَّمِّ أَحَقَّ. وَأَنْشَدَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ لِإِلْيَاسِ بْنِ عَبَّاسِ الرُّومِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

لَا يَبْذُلُ الْمُرْفَ حِينَ يَبْذُلُهُ كَمُشْتَرِي الْحَمْدِ أَوْ كَمُعْتَاضِهِ
بَلْ يَفْعَلُ الْمُرْفَ حِينَ يَفْعَلُهُ لِحَوْهْرِ الْمُرْفِ لَا لِأَعْرَاضِهِ

وَعَلَى مَنْ أَسْعَدَ بِجَاهِهِ ثَلَاثَةٌ حُقُوقٌ يَسْتَكْبِرُ بِهَا الشُّكْرَ وَيَسْتَمِيدُ بِهَا الْمَزِيدَ مِنَ الْأَجْرِ:

* أَحَدُهَا: أَنْ يَسْتَسْهَلَ الْمُعْتُونَةَ مَسْرُورًا، وَلَا يَسْتَقْبِلَهَا كَارِهًا، فَيَكُونُ بِنِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَبَرِّمًا وَإِلْحْسَانِيَةً مُسْخِطًا. فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَظَمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ عَظَمَتْ مَثُونَةُ النَّاسِ عَلَيْهِ»^(٢). فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تِلْكَ الْمَثُونَةَ عَرَضَ تِلْكَ النِّعْمَةَ لِلزَّوَالِ.

* وَالثَّانِي: مُجَابَتَةُ الْأَسْتِطَالَةِ وَتَرْكُ الْأَمْتِنَانِ فَإِنَّهُمَا مِنْ لُومِ الطَّبَعِ وَضَيْقِ الصَّدْرِ وَفِيهِمَا هَذُمُ الصَّنِيعِ، وَإِحْبَاطُ الشُّكْرِ. وَقَدْ قِيلَ لِلْحَكِيمِ الثُّونَانِيِّ: مَنْ أَضْيَقُ النَّاسِ طَرِيقًا وَأَقْلَهُمْ صَدِيقًا؟ قَالَ: مَنْ عَاشَرَ النَّاسَ بِعُبُوسٍ وَجْهِهِ وَاسْتِطَالَ عَلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ.

(١) قلت: ورد هذا الحديث عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم، وضعفه الشيخ الألباني الضعيفة ١٩٠٠، ٣٥٩٠.

(٢) وضعفه العراقي في «تخريج الإحياء» ٣/ ١٩٠.

• والثالث: أن لا يقرن بمشكور سعيه تقريباً بذنب ولا توبيحاً على هفوة فلا يفي مضض التوبيح بإذراك الشجع ويصير الشكر وجداً والحمد عتياً. ولذلك قال النبي ﷺ: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم»^(١). وقال التابعه الجعدي:^(٢)

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ إِذَا مَا الشَّيْءُ وَلَيْ فَاذْبَرَا

وأما الإسعاف في التوائب فلأن الأيام غادرة، والنوازل غائرة، والحوادث عارضة، والتوائب راکضة، فلا تغدُر فيها إلا عليهم، ولا يستنفذ منها إلا سليم. وقد قال عدي بن حاتم:

كَفَى زَاجِرِ الْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَغْتَدِي

فإذا وجد الكريم مصاباً بحوادث دهره حثه الكرم وشكر النعم على الإسعاف فيها بما استطاع سبيلاً إليه ووجد قدرة عليه. روي عن النبي ﷺ أنه قال: «خير من الخير مغطيه وشر من الشر فاعله»^(٣). وقيل لبعض الحكماء: هل شيء خير من الذهب والفضة؟ قال: مغطيهما.

والإسعاف في التوائب نوعان: واجب وتبرع. فأما الواجب فَمَا اخْتَصَّ بثلاثة أصناف وهم: الأهل والإخوان والجيران. أما الأهل فلمماسة الرحم وتعاطف النسب وقد قيل: لم يشذ من احتاج أهله إلى غيره. وقال حسان بن ثابت:

وَإِنْ امْرَأً نَالَ الْمُنَى ثُمَّ لَمْ يَنْلِ قَرِيبًا وَلَا ذَا حَاجَةٍ لَزْهَيْدُ

وَإِنْ امْرَأً عَادَى الرَّجَالَ عَلَى الْغِنَى وَلَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ الْغِنَى لِحُشُودِ

وأما الإخوان فلمستحکم الود ومتأكد العهد. سئل الأختف بن قيس عن المروءة فقال: صدق اللسان ومواساة الإخوان وذكر الله تعالى في كل مكان. وقال بعض حكماء الفرس: صفة الصديق أن يبدل لك ماله عند الحاجة، ونفسه عند التكب، ويحفظك عند المغيب. ورأى بعض الحكماء رجلين بظطحبان لا يفترقان فسأل عنهما فقيل: هما صديقان. فقال: ما بال أحدهما فقير والآخر غني. وأما الجار فلدئو داره واتصال مزاره. قال علي - كرم الله وجهه^(٤): - ليس حُسن الجوار كف الأذى بل الصبر على الأذى. وقال بعض الحكماء: من أجار جاره أعانه الله وأجاره.

وقال بعض البلغاء: من أحسن إلى جاره فقد دل على حُسن نجاره.

(١) أخرجه أبو داود في الحدود ٤٣٧٥، وصححه الشيخ الألباني الصحيحة ٦٣٨.

(٢) أقبلوا: اعفوا. ذوي الهيئات: أصحاب الخصال الحميدة. (٣) لم أف عليه.

(٤) تقدم قريتا التنبيه على هذه العبارة.

وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

وَلِلْجَارِ حَقٌّ فَاخْتَرِزْ مِنْ إِذَائِهِ وَمَا خَبِيرُ جَارٍ لَا يَزَالُ مُؤَاذِبًا

فَيَجِبُ فِي حُقُوقِ الْمُرُوءَةِ وَشُرُوطِ الْكِرَمِ فِي هَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ تَحْمُلُ أَثْقَالَهُمْ، وَإِسْعَافُهُمْ فِي نَوَائِبِهِمْ وَلَا فَسْحَةَ لِيذِي مُرُوءَةٍ مَعَ ظُهُورِ الْمُكْنَةِ أَنْ يَكْلَهُمْ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ يُلْجِئَهُمْ إِلَى سُؤَالِهِ، وَلْيَكُنْ سَائِلٌ كَرَمَ نَفْسِهِ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِيَالُ كَرَمِهِ وَأَضْيَافُ مُرُوءَتِهِ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَخْشَنُ أَنْ يُلْجِئَ عِيَالَهُ وَأَضْيَافَهُ إِلَى الطَّلَبِ وَالرَّغْبَةِ فَهَكَذَا مَنْ عَالَهُ كَرَمُهُ وَأَضَافَتْهُ مُرُوءَتُهُ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

حَقٌّ عَلَى السَّيِّدِ الْمَرْجُوعِ نَائِلُهُ وَالْمُسْتَجَارِ بِهِ فِي الْعَرَبِ وَالنَّعِيمِ
أَنْ لَا يُبَيِّلَ الْأَقَاصِي صَوْبَ رَاحَتِهِ حَتَّى يَخُصَّ بِهِ الْأَذْنَى مِنَ الْخَدَمِ
إِنَّ الْفُرَاتَ إِذَا جَاشَتْ عَوَارِبُهُ رَوَى السَّوَاحِلَ ثُمَّ افْتَدَّ فِي الْأُمَمِ

وَأَمَّا التَّبَرُّعُ فَيَمْنُ عَدَا هَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْبُعْدَاءِ الَّذِينَ لَا يُدْلُونَ بِسَبَبٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُونَ بِسَبَبٍ، فَإِنْ تَبَرَّعَ بِفَضْلِ الْكِرَمِ وَفَائِضِ الْمُرُوءَةِ فَهَهُوَ فِي حَوَادِثِهِمْ، وَتَكْفُلُ بِنَوَائِبِهِمْ، فَقَدْ زَادَ عَلَى شُرُوطِ الْمُرُوءَةِ وَتَجَاوَزَهَا إِلَى شُرُوطِ الرِّئَاسَةِ. وَقِيلَ لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ: أَيُّ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ يُشْبِهُ أَعْمَالَ الْإِلَهِ؟ قَالَ: الْإِحْسَانُ إِلَى النَّاسِ، وَإِنْ كَفَّ تَسَاعُلًا بِمَا لَزِمَ فَلَا لَوْمَ مَا لَمْ يُلْجَأْ إِلَيْهِ مُضْطَرًّا؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ بِالْكَفْلِ مُعَوِّزٌ وَالتَّكْفُلُ بِالْجَمِيعِ مُتَعَدِّرٌ. فَهَذَا حُكْمُ الْمُؤَازَرَةِ. وَأَمَّا الْمِيَّاسِرَةُ فَتَوْعَانِ:

* أَحَدُهُمَا: الْعَفْوُ عَنِ الْهَفَوَاتِ. * وَالثَّانِي: الْمُسَامَحَةُ فِي الْحُقُوقِ.

فَأَمَّا الْعَفْوُ عَنِ الْهَفَوَاتِ: فَلِأَنَّهُ لَا مُبْرَأَ مِنْ سَهْوٍ وَزَلَلٍ، وَلَا سَلِيمٍ مِنْ نَقْصٍ أَوْ خَلَلٍ، وَمَنْ رَامَ سَلِيمًا مِنْ هَفْوَةٍ، وَالتَّمَسَّ بِرَيْبًا مِنْ نُبُوَّةٍ، فَقَدْ تَعَدَّى عَلَى الدَّهْرِ بِشَطِطِهِ، وَخَادَعَ نَفْسَهُ بِعَلْطِهِ، وَكَانَ مِنْ وُجُودِ بُغْيَتِهِ بَعِيدًا وَصَارَ بِاقتِرَاحِهِ قَرْدًا وَجِيدًا. وَقَدْ قَالَتِ الْحُكَمَاءُ: لَا صَدِيقَ لِمَنْ أَرَادَ صَدِيقًا لَا عَيْبَ فِيهِ. وَقِيلَ لِأَنُوشِرْوَانَ: هَلْ مِنْ أَحَدٍ لَا عَيْبَ فِيهِ؟ قَالَ: مَنْ لَا مَوْتَ لَهُ، وَإِذَا كَانَ الدَّهْرُ لَا يُوْجِدُهُ مَا طَلَبَ، وَلَا يُبَيِّلُهُ مَا أَحَبَّ، وَكَانَ الْوَحِيدُ فِي النَّاسِ مَرْفُوضًا قَصِيئًا، وَالْمُنْقَطِعَ عَنْهُمْ وَخَشِيئًا، لَزِمَهُ مُسَاعِدَةُ زَمَانِهِ فِي الْقَضَاءِ، وَمِيَّاسِرَةُ إِخْوَانِهِ فِي الصَّفْحِ وَالْإِعْضَاءِ.

رُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي بِمُدَارَاةِ النَّاسِ كَمَا أَمَرَنِي بِأَدَاءِ الْفُرَائِضِ»^(١). وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: ثَلَاثُ خِصَالٍ لَا تَجْتَمِعُ إِلَّا فِي كَرِيمٍ: حُسْنُ الْمُحَضَّرِ وَاحْتِمَالُ الزَّلَّةِ وَقَلَّةُ الْمَلَالِ. وَقَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ:

(١) أخرجه الديلمي ١/١٧٦، ٦٥٩، وقال الشيخ الألباني: ضعيف جدًا الضعيفة ٨١٠.

فَمُذْرِكٌ مَبْسُوطٌ لِذَنْبٍ مُقَدَّمٍ وَوُدُّكَ مَسْجُوبٌ بِأَهْلِ وَمَرْحَبٍ
 وَلَوْ بَلَغْتَنِي عَنْكَ أَذْنِي أَقَمْتُهَا لَدَيْ مَقَامِ الْكَاشِحِ الْمُتَكَذِّبِ
 فَلَسْتُ بِتَقْلِيْبِ اللِّسَانِ مُصَارِمًا خَلِيلًا إِذَا مَا الْقَلْبُ لَمْ يَتَّقَلَبْ

وَإِذَا كَانَ الْإِغْضَاءُ حَتْمًا وَالصَّفْحُ كَرَمًا تَرْتَبَ بِحَسَبِ الْهَفْوَةِ وَتَنْزَلُ بِقَدْرِ الذَّنْبِ.

وَالْهَفَوَاتُ نَوْعَانِ: صَعَائِرُ وَكَبَائِرُ. فَالصَّغَائِرُ مَغْفُورَةٌ، وَالثُّفُوسُ بِهَا مَغْدُورَةٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ مَعَ
 أَطْوَارِهِمُ الْمُخْتَلِفَةَ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْمُتَفَاضِلَةَ، لَا يَسْلَمُونَ مِنْهَا. فَكَانَ الْوَجْدُ فِيهَا مُطَّرِحًا، وَالْعُتْبُ
 مُسْتَقْبِحًا. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ كَانَ كَمَنْ زَرَعَ زَرْعًا ثُمَّ حَصَدَهُ فِي غَيْرِ
 أَوَانِهِ. وَقَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَّةِ:

وَشَرُّ الْأَخْلَاءِ مَنْ لَمْ يَزَلْ يُعَاتِبُ طُورًا وَطُورًا يَدُمُ
 يُرِيكَ النَّصِيحَةَ عِنْدَ اللَّقَاءِ وَيَبْرِيكَ فِي السَّرِّ بِزِي الْقَلَمِ

وَأَمَّا الْكَبَائِرُ فَنَوْعَانِ: أَنْ يَهْفُو بِهَا خَاطِبًا، وَيَزِلُّ بِهَا سَاهِيًا، فَالْحَرْجُ فِيهَا مَرْفُوعٌ، وَالْعُتْبُ عَنْهَا
 مَوْضُوعٌ؛ لِأَنَّ هَفْوَةَ الْخَاطِرِ هَذَرٌ وَلَوْمُهُ هَذَرٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: لَا تَقْطَعْ أَخَاكَ إِلَّا بَعْدَ عَجْزِ الْجِيلَةِ عَنْ اسْتِضْلَاحِهِ.

وَقَالَ الْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ: حَقُّ الصَّدِيقِ أَنْ تَحْتَمِلَ لَهُ ثَلَاثًا: ظُلْمَ الْعَضْبِ، وَظُلْمَ الدَّالَّةِ، وَظُلْمَ
 الْهَفْوَةِ. وَحَكَى ابْنُ عَوْنٍ أَنَّ غُلَامًا هَاشِمِيًّا عَزَبَدَ عَلَى قَوْمٍ فَأَرَادَ عَمُّهُ أَنْ يُسَيِّئَ بِهِ فَقَالَ: يَا عَمُّ إِنِّي قَدْ
 أَسَأْتُ وَلَيْسَ مَعِيَ عَقْلِي فَلَا تُسَيِّئْ بِي وَمَعَكَ عَقْلُكَ. وَقَالَ أَبُو نُوَّاسٍ:

لَمْ أُوَاجِدْكَ إِذْ جَنَيْتَ لِأَنِّي وَائْتَقَ مِنْكَ بِالْإِحْيَاءِ الصَّحِيحِ
 فَجَمِيلُ الْعَدُوِّ غَيْرُ جَمِيلِ وَقَبِيحُ الصَّدِيقِ غَيْرُ قَبِيحِ

فَإِنْ تَشَبَّهَ خَطْوُهُ بِالْعَمْدِ، وَسَهْوُهُ بِالْقَصْدِ، تَشَبَّتْ وَلَمْ يَلْمُ بِالتَّوَهُّمِ فَيَكُونُ مَلُومًا، وَلِذَلِكَ قِيلَ:
 التَّشَبُّتُ نَضْفُ الْعَفْوِ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: لَا يُفْسِدُكَ الظَّنُّ عَلَى صَدِيقٍ أَضْلَحَكَ اليَقِينَ لَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ شُعْرَاءِ هَذَيْلٍ:

فَبَغِضِ الْأَمْرِ تَضْلِيحُهُ بِبَغِضِ فَإِنَّ الْفِتْكَ بِخَمَلِ السَّمِينِ
 وَلَا تَمَجِّلْ بِظَنِّكَ قَبْلَ خُبْرِ فَعِنْدَ الْخُبْرِ تَنْقَطِعُ الظُّنُونُ
 تَرَى بَيْنَ الرَّجَالِ الْعَيْنُ فَضْلًا وَفِيمَا أَضْمَرُوا الْفَضْلُ الْمُبِينُ

كَلُونِ الْمَاءِ مُشْتَبِهًا وَلَبَسَتْ نُخْبِرُ عَنْ مَذَاقِهِ الْعُيُونُ

* والثاني: أَنْ يَغْتَمِدَ مَا اجْتَرَمَ مِنْ كِبَائِرِهِ، وَيَقْصِدَ مَا اجْتَرَحَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ. وَلَا يَخْلُو فِيهَا آتَاهُ مِنْ أَرْبَعِ أَحْوَالٍ:

فَالْحَالُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ مَوْثُورًا قَدْ قَابَلَ عَلَى وَثَرَتِهِ وَكَفَافًا عَلَى مُسَاءَتِهِ فَالْإِثْمَةُ عَلَى مَنْ وَثَرَهُ عَائِدَةٌ، وَإِلَى الْبَادِي بِهَا رَاجِعَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُكَافِيَ عَدُوٌّ، وَإِنْ كَانَ الصَّفْحُ أَجْمَلَ. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَأْتِكُمْ وَالْمُشَارَّةُ فَإِنَّهَا تُمِيتُ الْغَيْرَةَ وَتُحْيِي الْغُرَّةَ»^(١). وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ فَعَلَ مَا شَاءَ لِقِي مَا لَمْ يَشَأْ. وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: مَنْ نَالَهُ إِسَاءَةٌ كَمَهْمُ مُسَاءَتِكَ. وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: مَنْ أَوْلَعَ بِقُبْحِ الْمُعَامَلَةِ أَوْجَعَ بِقُبْحِ الْمُقَابَلَةِ. وَقَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ:

إِذَا وَثَرْتَ امْرَأً فَاحْذَرِ عِدَاوَتَهُ مِنْ يَزْرَعِ الشُّوكَ لَا يَخْضُدُ بِهِ عِنَبًا
إِنَّ الْعَدُوَّ وَإِنْ أَبَدَى مُسَالَمَةً إِذَا رَأَى مِنْكَ يَوْمًا فُرْصَةً وَثَبَا

وَالْإِغْضَاءُ عَنْ هَذَا أَوْجِبُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمُكَافَأَةُ ذَنْبًا لِأَنَّهُ قَدْ رَأَى عُقْبَى إِسَاءَتِهِ، فَإِنْ وَاصَلَ الشَّرَّ وَوَاصَلْتَهُ الْمُكَافَأَةُ. وَقَدْ قِيلَ: بِإِعْتِزَالِكَ الشَّرِّ يَعْتَزِلُكَ وَبِحَسَنِ النَّصْفَةِ يَكُونُ الْمُوَاصِلُونَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ كُنْتَ سَبَبًا لِجَلْبَانِهِ وَجَبَ عَلَيْكَ التَّلَطُّفُ لَهُ فِي عِلَاجِهِ مِنْ دَابِهِ. وَقَدْ قَالَ أَوْسُ بْنُ حَجْرٍ:

إِذَا كُنْتَ لَمْ تُفْرِضْ عَنِ الْجَهْلِ أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

وَالْحَالُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ عَدُوًّا قَدْ اسْتَحْكَمَتْ شَحَنَاؤُهُ، وَاسْتَوْعَرَتْ سَرَاؤُهُ، وَاسْتَحْشَنَتْ ضَرَاؤُهُ، فَهُوَ يَتَرَبَّصُ بِدَوَائِرِ السُّوءِ انْتِهَازَ فُرْصِهِ، وَيَتَجَرَّعُ بِمَهَابَةِ الْعَجِزِ مَرَارَةَ غُصْبِهِ، فَإِذَا ظَفِرَ بِنَاتِيهِ سَاعَدَهَا، وَإِذَا شَاهَدَ نِعْمَةً عَائِدَهَا، فَالْبُعْدُ مِنْهُ حَذَرًا أَسْلَمَ، وَالْكَفُّ عَنْهُ مُتَارَكَةٌ أَعْنَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُسَلِّمُ مِنْ عَوَاقِبِ شَرِّهِ، وَلَا يُفْلِتُ مِنْ غَوَائِلِ مَكْرِهِ. وَقَدْ قَالَتْ الْحُكَمَاءُ: لَا تُفْرِضَنَّ لِعَدُوِّكَ فِي دَوْلَتِهِ فَإِذَا رَأَتْ كُفَيْتَ شَرَّهُ.

وَقَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنَّ الشَّرَّ بِالشَّرِّ يُطْفَأُ، فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلْيُوقِدْ نَارَيْنِ وَلْيَنْظُرْ هَلْ تُطْفِئُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَإِنَّمَا يُطْفِئُ الشَّرَّ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ. وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: كَفَّاكَ مِنَ اللَّهِ نَصْرًا أَنْ تَرَى عَدُوَّكَ يَعْصِي اللَّهَ فِيكَ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: بِالسَّيْرِ الْعَادِلَةِ يُفْهَرُ الْمُعَادِي. وَقَالَ الْبُخْتَرِيُّ:

(١) لم أتف عليه.

وَأَقْسِمُ لَا أُجْزِيكَ بِالشَّرِّ مِثْلَهُ كَفَى بِالذِّي جَارِيَتِي لَكَ جَارِيَا

* وَالْحَالُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ لِتَيْمِ الطَّنْعِ حَبِيبِ الْأَصْلِ قَدْ اغْرَاهُ لَوْمُ الطَّنْعِ عَلَى سُوءِ الْاِغْتِقَادِ، وَبَعَثَهُ حُبُّهُ الْأَصْلَ عَلَى إِيْتَانِ الْفَسَادِ، فَهُوَ لَا يَسْتَفِيحُ الشَّرَّ وَلَا يَكْفَى عَنِ الْمَكْرُوهِ. فَهَذِهِ الْحَالَةُ أَطْمٌ؛ لِأَنَّ الْأَضْرَارَ بِهَا أَعْمٌ، وَلَا سَلَامَةَ مِنْ مِثْلِهِ إِلَّا بِالْبُعْدِ وَالْاِنْقِبَاصِ، وَلَا خَلَاصَ مِنْهُ إِلَّا بِالصَّفْحِ وَالْإِعْرَاضِ، فَإِنَّهُ كَالسَّبْعِ الضَّارِي فِي سَوَارِحِ الْغَنَمِ وَكَالنَّارِ الْمُتَأَجِّجَةِ فِي يَابِسِ الْحَطَبِ لَا يَفْرُبُهَا إِلَّا تَالِفٌ وَلَا يَذْنُو مِنْهَا إِلَّا هَالِكٌ.

رَوَى مَكْحُولٌ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «النَّاسُ كَشَجَرَةٍ ذَاتِ جَنَى وَيُوشِكُ أَنْ يُعْوِدُوا كَشَجَرَةٍ ذَاتِ شَوْكٍ إِنْ نَاقَذْتَهُمْ نَاقَذُوكَ، وَإِنْ هَرَبْتَ مِنْهُمْ طَلَبُوكَ، وَإِنْ تَرَكْتَهُمْ لَمْ يَتْرُكُوكَ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ الْمَخْرُجُ؟ قَالَ: أَفْرَضْتَهُمْ مِنْ عَرَضِكَ لِيَوْمِ فَاتِكَ» ^(١).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ: الْعَاقِلُ الْكَرِيمُ صَدِيقٌ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا مَنْ ضَرَّهُ، وَالْجَاهِلُ اللَّيِّمُ عَدُوٌّ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا مَنْ نَفَعَهُ، وَقَالَ: شَرٌّ مَا فِي الْكَرِيمِ أَنْ يَمْتَنِعَ خَيْرُهُ، وَخَيْرٌ مَا فِي اللَّيِّمِ أَنْ يَكْفَى عَنكَ شَرُّهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: أَعْدَاؤُكَ دَاوُوكَ وَفِي الْبُعْدِ عَنْهُمْ شِفَاؤُكَ. وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: شَرُّ الْكَرِيمِ تَعَاقُلُهُ عَنِ اللَّيِّمِ. وَوَصَّى بَعْضُ الْحُكَمَاءِ ابْنَهُ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ إِذَا سَلِمَ النَّاسُ مِنْكَ فَلَا عَلَيَّكَ أَنْ لَا تَسَلَّمَ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ قَلٌّ مَا اجْتَمَعَتْ هَاتَانِ التَّعَمَّنَانِ. وَقَالَ عَبْدُ الْمَسِيحِ بْنُ نُفَيْلَةَ:

الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مَقْرُونَانِ فِي قَسْرٍ فَالْخَيْرُ مُسْتَبْتَعٌ وَالشَّرُّ مَحْذُورٌ

* وَالْحَالُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ صَدِيقًا قَدْ اسْتَحَدَّتْ نَبْوَةَ وَتَغَيَّرَا، أَوْ أَحَا قَدْ اسْتَجَدَّ جَفْوَةَ وَتَنَكَّرَا، فَأَبْدَى صَفْحَةَ عَقُوفِهِ، وَأَطْرَحَ لَارِمَ حُقُوفِهِ، وَعَدَلَ عَنِ بَرِّ الْإِحْيَاءِ إِلَى جَفْوَةِ الْأَعْدَاءِ. فَهَذَا قَدْ يَغْرِضُ فِي الْمَوَدَّاتِ الْمُسْتَقِيمَةَ كَمَا يَغْرِضُ الْأَمْرَاضُ فِي الْأَجْسَامِ السَّلِيمَةَ فَإِنْ عُولَجَتْ أَقْلَعَتْ، وَإِنْ أَهْمِلَتْ أَسْقَمَتْ ثُمَّ أَتَلَفَتْ. وَلِلذَلِكَ قَالَتْ الْحُكَمَاءُ: دَوَاءُ الْمَوَدَّةِ كَثْرَةُ التَّعَاهُدِ. وَقَالَ كُشَاجِمٌ:

أَقْبَلْ ذَا الْوُدِّ عَثْرَتَهُ وَقِفْهُ عَلَى سُنَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمَةِ
وَلَا تُسْرِغْ بِمَعْتَبَةِ إِلَيْهِ فَقَدْ يَهْفُو وَبَيْتُهُ سَلِيمُهُ

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّ مُتَارَكَةَ الْإِخْوَانِ إِذَا تَفَرُّوا أَصْلَحَ، وَأَطْرَاحَهُمْ إِذَا فَسَدُوا أَوْلَى، كَأَعْضَاءِ الْجَسَدِ إِذَا فَسَدَتْ كَانَ قَطْعُهَا أَسْلَمَ فَإِنْ شَحَّ بِهَا سَرَتْ إِلَى نَفْسِهِ، وَكَالتُّوبِ إِذَا خَلِقَ كَانَ أَطْرَاحُهُ بِالْجَدِيدِ

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٢٦/٨، ٧٥٧٥ وذكره الهيثمي في «المجمع» ١٢٢٣٢ وقال: «رواه الطبراني وفيه بقة وهو مدلس، وصدقه بن عبد الله ضعيف جدًا، ووثقه دحيم وأبو حاتم» اهـ. وفي «علل الحديث» لابن أبي حاتم ٢٧٦٨: «قال أبي هذا حديث منكراً» اهـ.

لَهُ أَجْمَلٌ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: رَغَبْتُ فِيمَنْ يَزْهَدُ فِيكَ ذُلُّ نَفْسٍ، وَرُهْدُكَ فِيمَنْ يَزْغَبُ فِيكَ صَعْرٌ هَمَّةٌ، وَقَدْ قَالَ بَزْرُجْمَهُزُ: مَنْ تَغَيَّرَ عَلَيْكَ فِي مَوَدَّتِهِ فَدَعُهُ حَيْثُ كَانَ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِ. وَقَالَ نَصْرُ بْنُ أَحْمَدَ الْخُبَيْرِيُّ أُرْزِي:

صِلْ مَنْ دَنَا وَتَنَاسَ مَنْ بَعُدَا لَا تُكْرِهَنَّ عَلَى الْهَوَىٰ أَحَدَا
قَدْ أَكْثَرَتْ حَوَاءٌ إِذْ وَلَدَتْ فَبِإِذَا جَفَا وَلَدٌ فَخُذْ وَلَدَا

فَهَذَا مَذْهَبُ مَنْ قَلَّ وَفَاوَهُ، وَضَعَفَ إِخَاؤُهُ، وَسَاءَتْ طَرَائِفُهُ، وَصَافَتْ خَلَائِقُهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ فَضْلُ الْاِحْتِمَالِ، وَلَا صَبْرٌ عَلَى الْإِذْلَالِ، فَقَابَلَ عَلَى الْجَفْوَةِ، وَعَاقَبَ عَلَى الْهَفْوَةِ، وَأَطْرَحَ سَالِفَ الْحُقُوقِ، وَقَابَلَ الْعُقُوقَ بِالْعُقُوقِ، فَلَا بِالْفَضْلِ أَخَذَ وَلَا إِلَى الْعَفْوِ أَخْلَدَ. وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ نَفْسَهُ قَدْ تَطَعَى عَلَيْهِ فِتْرَتِيهِ، وَأَنَّ جِسْمَهُ قَدْ يَسْقَمُ عَلَيْهِ فَيُؤْلِمُهُ وَيُؤْذِيهِ، وَهُمَا أَخْصُ بِهِ وَأَخْنَى عَلَيْهِ مِنْ صَدِيقٍ قَدْ تَمَيَّزَ بِدَائِهِ، وَانْفَصَلَ بِأَدْوَاتِهِ فَيُرِيدُ مِنْ غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ مَا لَا يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ. هَذَا عَيْنُ الْمُحَالِ وَمَخْضُ الْجَهْلِ مَعَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْتَمِلْ بَقِي فَرْدًا وَانْقَلَبَ الصَّدِيقُ فَصَارَ عَدُوًّا. وَعَدَاوَةٌ مَنْ كَانَ صَدِيقًا أَعْظَمُ مِنْ عَدَاوَةٍ مَنْ لَمْ يَزَلْ عَدُوًّا: وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْصَانِي رَبِّي بِسَبْعٍ: الْإِخْلَاصُ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ وَأَنْ أَغْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَنِي وَأُعْطِيَ مِنْ حَرَمِي وَأَصِلَ مَنْ قَطَعَنِي وَأَنْ يَكُونَ صَمْتِي فِكْرًا، وَنُطْقِي ذِكْرًا وَنَظْرِي عِبْرَةً»^(١). وَقَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ لَا تُتْرِكَ صَدِيقَكَ الْأَوَّلَ فَلَا يَطْمَئِنُّ إِلَيْكَ الثَّانِي، يَا بُنَيَّ اتَّخَذَ أَلْفَ صَدِيقٍ وَالْأَلْفَ قَلِيلٌ وَلَا تَتَّخِذْ عَدُوًّا وَاحِدًا وَالْوَاحِدُ كَثِيرٌ. وَقِيلَ لِلْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ: مَا تَقُولُ فِي الْعَفْوِ وَالْعُقُوبَةِ؟ قَالَ: هُمَا بِمَنْزِلَةِ الْجُودِ وَالْبُخْلِ فَتَمَسَّكَ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ. وَأَنْشَدَ ثَعْلَبُ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَسْتَقْبِلِ الْأَمْرَ لَمْ تَجِدْ بِكَفِّكَ فِي إِذْبَارِهِ مُتَعَلِّقَا
إِذَا أَنْتَ لَمْ تُتْرِكْ أَحَاكَ وَرَلَّةً إِذَا رَلَّهَا أَوْشَكُكُمْ مَا أَنْ تَفَرَّقَا

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْتُ فَمِنْ حُقُوقِ الصَّفْحِ الْكَشْفُ عَنْ سَبَبِ الْهَفْوَةِ لِيَعْرِفَ الدَّاءَ فَيُعَالِجَهُ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الدَّاءَ لَمْ يَقِفْ عَلَى الدَّوَاءِ كَمَا قَدْ قَالَ الْمُتَنَبِّي:

فَبِإِنَّ الْجُرْحَ يَنْفِرُ بَعْدَ حِينٍ إِذَا كَانَ الْبِنَاءُ عَلَى فَسَادٍ

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا يَخْلُو حَالُ السَّبَبِ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِمَلَلٍ أَوْ زَلَلٍ. فَإِنْ كَانَ لِمَلَلٍ فَمَوَدَّاتُ الْمَلُولِ ظِلُّ الْعَمَامِ وَحُلْمُ النَّيَامِ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَنْشُورِ الْحِكْمِ: لَا تَأْمَنْ لِمَلُولٍ، وَإِنْ تَحَلَّى بِالصَّلَةِ وَعِلَاجِهِ أَنْ يُتْرَكَ عَلَى مَلَلِهِ فَيَمَلَّ الْجَفَاءَ كَمَا مَلَّ الْأَحْيَاءَ. وَإِنْ كَانَ لِزَلَلٍ لَوْ حِظَّتْ أَسْبَابُهُ فَإِنْ كَانَ لَهَا مَدْخَلٌ فِي التَّأْوِيلِ

(١) ذكره صاحب «جامع الأصول» ٩٣١٧، وعزاه لـرزين، وطرفة: «أمرني ربي بسبع...».

وَشَبْهَةٌ تَثُولُ إِلَى جَمِيلٍ حَمَلَهُ عَلَى أَجْمَلٍ تَأْوِيلُهُ وَصَرَفَهُ إِلَى أَحْسَنِ جِهَةٍ، كَالَّذِي حُكِيَ عَنْ خَالِدِ بْنِ صَفْوَانَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ صَدِيقَانِ لَهُ فَعَرَّجَ عَلَيْهِ أَحَدَهُمَا وَطَوَاهُ الْآخَرُ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: نَعَمْ عَرَّجَ عَلَيْنَا هَذَا بِفَضْلِهِ، وَطَوَانَا ذَاكَ بِبِقْتِهِ بِنَا. وَأَنْشَدَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ لِمُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الْأَصْفَهَانِيِّ:

وَتَزْعُمُ لِلرَّوَاشِينِ أَنِّي فَاسِدٌ عَلَيْكَ وَأَنْتِي لَنْتٌ فِيمَا عَهْدَتِي
وَمَا فَسَدَتْ لِي يَعْزَمُ اللَّهُ نَيْتَهُ عَلَيْكَ وَلَكِنْ خُتْنِي فَاتَّهَمْتَنِي
عَدَزْتُ بِعَهْدِي عَامِدًا وَأَخْفَتَنِي فَخِفْتُ وَلَوْ آمَنْتَنِي لِأَمْنَتَنِي

وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِرِزَالِهِ فِي التَّأْوِيلِ مَدْخَلٌ نَظَرَ بَعْدَ زَلَلِهِ فَإِنْ ظَهَرَ نَدَمُهُ وَبَانَ حَجَلُهُ فَالْتَدَمَ تَوْبَةً وَالْحَجَلُ إِنَابَةٌ، وَلَا ذَنْبٌ لِتَائِبٍ وَلَا لَوْمٌ عَلَى مُنِيبٍ، وَلَا يُكَلَّفُ عُذْرًا عَمَّا سَلَفَ، فَيُلْجَأُ إِلَى ذُلِّ التَّحْرِيفِ، أَوْ حَجَلِ التَّعْنِيفِ. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا كُمْ وَالْمَعَادِرَ فَإِنْ أَكْثَرَهَا مَفَاجِرُ»^(١). وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَفَى بِمَا يُعْتَذَرُ مِنْهُ نُهْمَةٌ. وَقَالَ مُسْلِمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ لِرَجُلٍ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ: لَا يَدْعُونَكَ أَمْرٌ قَدْ تَخَلَّصْتَ مِنْهُ إِلَى الدُّخُولِ فِي أَمْرٍ لَعَلَّكَ لَا تَخْلُصُ مِنْهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: شَفِيعُ الْمُذْنِبِ إِفْرَاؤُهُ، وَتَوْبَتُهُ اعْتِدَارُهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: مَنْ لَمْ يَقْبَلِ التَّوْبَةَ عَظَمَتْ حَاطَتُهُ، وَمَنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَى التَّائِبِ قَبَّحَتْ إِسَاءَتُهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: الْكَرِيمُ مَنْ أَوْسَعَ الْمَغْفِرَةَ إِذَا ضَاقَتْ بِالْمُذْنِبِ الْمَغْدِرَةَ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

العُذْرُ يَلْحَقُهُ التَّحْرِيفُ وَالْكَذِبُ وَلَيْسَ فِي غَيْرِ مَا يُرْضِيكَ لِي أَرْبُ
وَقَدْ أَسَأْتُ بِالتَّعْمَى الَّتِي سَلَفَتْ إِلَّا مَنَنْتَ بِعَفْوِ مَا لَهْ سَبَبُ

وَأَنَّ عَجَلَ الْعُذْرِ قَبْلَ تَوْبَتِهِ وَقَدَّمَ التَّنَصُّلَ قَبْلَ إِنَابَتِهِ فَالْعُذْرُ تَوْبَةٌ وَالتَّنَصُّلُ إِنَابَةٌ فَلَا يَكْشِفُ عَنْ بَاطِنِ عُذْرِهِ، وَلَا يُعْتَفُ بِظَاهِرِ عُذْرِهِ، فَيَكُونُ لَيْتِمَ الظُّفْرِ سِنِيَّ الْمُكَافَأَةِ. وَقَدْ قِيلَ: مَنْ غَلَبَتْهُ الْحِدَّةُ فَلَا تَغْتَرَّ بِمَوَدَّتِهِ. وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: شَافِعُ الْمُذْنِبِ خُصُوعُهُ إِلَى عُذْرِهِ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

أَقْبَلْ مَعَاذِيرَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِرًا إِنْ بَرَّ عِنْدَكَ فِيمَا قَالَ أَوْ فَجَّرَا
فَقَدْ أَطَاعَكَ مَنْ يُرْضِيكَ ظَاهِرُهُ وَقَدْ أَجْلَكَ مَنْ يَغْصِيكَ مُسْتَرِيَا

وَأَنَّ تَرَكَ نَفْسَهُ فِي زَلَلِهِ، وَلَمْ يَتَدَارَكَ بِعُذْرِهِ وَتَنَصَّلِهِ، وَلَا مَحَاهُ بِتَوْبَتِهِ، وَإِنَابَتِهِ، رَاعَيْتَ فِي الْمُتَارِكَةِ فَسْتَجِدُّهُ لَا يَنْفُكُ فِيهَا مِنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

* أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ قَدْ كَفَّ عَنْ سَيِّئِ عَمَلِهِ، وَأَقْلَعَ عَنْ سَالِفِ زَلَلِهِ، فَالْكَفُّ إِحْدَى التَّوْبَتَيْنِ،

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٦٦٦٩، مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَيْضًا أَخْرَجَهُ هَنَادٌ فِي الزُّهْدِ ١٣٧٩ مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْإِقْلَاعُ أَحَدُ الْعُذْرَيْنِ. فَكُنْ أَنْتَ الْمُعْتَذِرُ عَنْهُ بِصَفْحِكَ وَالْمُتَّصِلُ لَهُ بِفَضْلِكَ. فَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ
الْحَطَّابِ رضي الله عنه: الْمُحْسِنُ عَلَى الْمُسِيءِ أَمِيرٌ.

* **وَالثَّانِي:** أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَفَ عَلَى مَا أَسْلَفَ مِنْ زَلَلِهِ غَيْرَ تَارِكٍ وَلَا مُتَجَاوِزٍ قَوْفُوفِ الْمَرَضِ أَحَدُ
الْبُرَايِنِ، وَكَفَّهُ عَنِ الزِّيَادَةِ إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ، وَقَدْ اسْتَبْقَى بِالْقَوْفِ عَنِ الْمُتَجَاوِزِ أَحَدَ شَطْرَيْهِ
فَعَوَّلَ بِهِ عَلَى صَلَاحِ شَطْرِهِ الْآخَرِ. وَإِيَّاكَ وَإِزْجَاءَهُ فَإِنَّ الْإِزْجَاءَ يُفْسِدُ شَطْرَ صَلَاحِهِ، وَالتَّلَافِي
يُضْلِحُ شَطْرَ فَسَادِهِ، فَإِنَّ مَنْ سَقِمَ مِنْ جِسْمِهِ مَا لَمْ يُعَالِجْهُ سَرَى السَّقَمُ إِلَى صِحَّتِهِ، وَإِنْ عَالَجَهُ
سَرَتْ الصِّحَّةُ إِلَى سَقَمِهِ.

* **وَالثَّلَاثُ:** أَنْ يَتَجَاوَزَ مَعَ الْأَوْقَاتِ فَيَزِيدَ فِيهِ عَلَى مُرُورِ الْأَيَّامِ، فَهَذَا هُوَ الدَّاءُ الْعُضَالُ فَإِنْ أَمَكَّنَ
اسْتِدْرَاكُهُ وَتَأْتَى اسْتِصْلَاحُهُ، وَذَلِكَ بِاسْتِثْنَاءِ إِلَهٍ عَنْهُ إِنْ عَلَا، وَبِإِزْغَابِهِ إِنْ دَنَا، وَبِعَيْتَابِهِ إِنْ سَاوَى،
وَالْإِقْلَاعُ الدَّاءُ الْعِيَاءُ الْكَبِيرُ. وَمَنْ بَلَغَتْ بِهِ الْأَعْدَارُ إِلَى غَايَتِهَا فَلَا لِأَمَّةٍ عَلَيْهِ وَالْمُقِيمُ عَلَى شِقَاقِهِ
بِأَعْيُنِ مَضْرُوعٍ.

وَقَدْ قِيلَ: مَنْ سَلَّ سَيْفَ النَّبِيِّ أَعْمَدَهُ فِي رَأْسِهِ فَهَذَا سَرَطٌ. وَأَمَّا الْمُسَامَحَةُ فِي الْحُقُوقِ؛ فَلِأَنَّ
الاسْتِيفَاءَ مُوحِشٌ وَالاسْتِيفَاءَ مُنْفَرٌ وَمَنْ أَرَادَ كُلَّ حَقِّهِ مِنَ النَّفُوسِ الْمُسْتَضْعَبَةِ بِشُحٍّ أَوْ طَمَعٍ لَمْ
يَصِلْ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْمُنَافَرَةِ وَالْمُسَاقَفَةِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْمُخَاشَنَةِ وَالْمُشَاحَةِ؛ لِمَا اسْتَقَرَّ فِي الطَّبَاعِ مِنْ
مَقْتٍ مِنْ شَاقِقِهَا وَنَافَرِهَا، وَبُغْضٍ مِنْ شَاحِقِهَا وَنَازِعِهَا، كَمَا اسْتَقَرَّ حُبٌّ مِنْ يَاسِرِهَا وَسَامِحِهَا فَكَانَ
الْبَيْتُ لِلْأُمُورِ الْمُرُوءَةِ اسْتِطْلَافَ النَّفُوسِ بِالْمُنَاسَرَةِ وَالْمُسَامَحَةِ، وَتَأَلَّفَهَا بِالْمُقَارَبَةِ وَالْمُسَاهَلَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ عَاشَرَ إِخْوَانَهُ بِالْمُسَامَحَةِ دَامَتْ لَهُ مَوَدَّاتُهُمْ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: إِذَا أَخَذْتَ عَفْوَ الْقُلُوبِ رَكَارِيعُكَ، وَإِنْ اسْتَقْصَيْتَ أَكْدَيْتَ.

وَالْمُسَامَحَةُ تَوْعَانٌ فِي عُقُودٍ وَحُقُوقٍ. فَأَمَّا الْعُقُودُ فَهِيَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا سَهْلُ الْمُنَاجَزَةِ، قَلِيلُ
الْمُحَاجَزَةِ مَأْمُونُ الْعَيْبَةِ بَعِيدًا مِنَ الْمَكْرِ وَالْحَدِيدَةِ.

رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَإِنَّ كُلَّ مَيْسَرٍ لِمَا كُتِبَ لَهُ مِنْهَا» (١).

وَقَالَ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ يُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: التَّغَابُنُ
لِلضَّعِيفِ» (٢).

وَحَكَى ابْنُ عَوْنٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ اشْتَرَى لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ إِزَارًا بَسِطَةً دَرَاهِمَ وَنِصْفٍ فَأَعْطَى

(١) أخرجه ابن ماجه في التجارات ٢١٤٢، وهو في الصحيحه ٨٩٨. (٢) لم أقف عليه.

التَّاجِرِ سَبْعَةَ دَرَاهِمٍ، فَقَالَ: ثَمَنُهُ سِتَّةُ دَرَاهِمٍ وَنِصْفٌ. فَقَالَ: إِنِّي اشْتَرَيْتَهُ لِرَجُلٍ لَا يُقَاسِمُ أَحَاهُ دِرْهَمًا. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُسَاهِلَةَ فِي الْعُقُودِ عَجْزٌ، وَأَنَّ الْاسْتِغْنَاءَ فِيهَا حَزْمٌ، حَتَّى أَنَّهُ لِيُنَافِسُ فِي الْحَقِيرِ، وَإِنْ جَادَ بِالْجَلِيلِ الْكَثِيرِ كَالَّذِي حُكِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَقَدْ مَآكَسَ فِي دِرْهَمٍ، وَهُوَ يَجُودُ بِمَا يَجُودُ بِهِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: ذَلِكَ مَالِي أَجُودُ بِهِ وَهَذَا عَقْلِي يَخْلُبُ بِهِ.

وَهَذَا إِنَّمَا يَسُوعُ مِنْ أَهْلِ الْمُرُوءَةِ فِي دَفْعِ مَا يُخَادِعُهُمْ بِهِ الْأَدْبِيَاءُ، وَيُعَابِيهِمْ بِهِ الْأَشْحَاءُ، وَهَكَذَا كَانَتْ حَالُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ. فَأَمَّا مُمَاكَسَةُ الْاسْتِنزَالِ وَالْاسْتِسْمَاحِ فَكَلَّا؛ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِلْكَرَمِ وَمُبَايِنٌ لِلْمُرُوءَةِ. وَأَمَّا الْحُقُوقُ فَتَنَوُّعُ الْمُسَامَحَةِ فِيهَا نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي الْأَحْوَالِ، وَالثَّانِي فِي الْأَمْوَالِ. فَأَمَّا الْمُسَامَحَةُ فِي الْأَحْوَالِ فَهِيَ إِطْرَاحُ الْمُنَازَعَةِ فِي الرُّتَبِ وَتَرْكُ الْمُنَافَسَةِ فِي التَّقَدُّمِ.

فَإِنَّ مَشَاحَةَ النَّفُوسِ فِيهَا أَعْظَمُ وَالْعِنَادَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ، فَإِنْ سَامَحَ فِيهَا وَلَمْ يُنَافِسْ كَانَ مَعَ أَخْذِهِ بِأَفْضَلِ الْأَخْلَاقِ وَاسْتِعْمَالِهِ لِأَحْسَنِ الْأَدَابِ أَوْقَعَ فِي النَّفُوسِ مِنْ إِفْضَالِهِ بِرَغَائِبِ الْأَمْوَالِ، ثُمَّ هُوَ أَزِيدٌ فِي رُتْبَتِهِ وَأَبْلَغٌ فِي تَقَدُّمِهِ. وَإِنْ شَاحَ فِيهَا وَنَازَعَ كَانَ مَعَ ارْتِكَابِهِ لِأَخْسَنِ الْأَخْلَاقِ وَاسْتِعْمَالِهِ لِأَهْجَنِ الْأَدَابِ أَنْكَى فِي النَّفُوسِ مِنْ حَدِّ السَّيْفِ وَطَعْنِ السَّنَانِ، ثُمَّ هُوَ أَحْفَضُ لِلْمُرْتَبَةِ وَأَمْنَعُ مِنَ التَّقَدُّمِ. حُكِيَ أَنَّ فَتَى مِنْ بَنِي هَاشِمٍ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي دُوَادٍ فَقَالَ: يَا بَنِيَّ إِنَّ الْأَدَابَ مِيرَاثَ الْأُمَرَاءِ وَلَسْتُ أَرَى عِنْدَكَ مِنْ سَلْفِكَ إِزْنًا. وَأَمَّا الْمُسَامَحَةُ فِي الْأَمْوَالِ فَتَنَوُّعُ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: مُسَامَحَةُ إِسْقَاطِ الْعُدْمِ، وَمُسَامَحَةُ تَخْفِيفِ لِعَجْزٍ، وَمُسَامَحَةُ انْتِكَارِ لِعُسْرَةٍ. وَهِيَ مَعَ اخْتِلَافِ أَسْبَابِهَا تَفْضُلُ مَأْثُورٍ وَتَأَلَّفُ مَشْكُورٍ. وَإِذَا كَانَ الْكَرِيمُ قَدْ يَجُودُ بِمَا تَخُوبُهُ يَدُهُ، وَيَنْفُذُ فِيهِ تَصَرُّفَهُ، كَانَ أَوْلَى أَنْ يَجُودَ بِمَا حَرَجَ عَنْ يَدِهِ فَطَابَ نَفْسًا بِفِرَاقِهِ. وَقَدْ تَصَلَّ الْمُسَامَحَةُ فِي الْحُقُوقِ إِلَى مَنْ لَا يَقْبَلُ الْبِرَّ وَيَأْتِي الصَّلَةَ فَيَكُونُ أَحْسَنَ مَوْقِعًا وَأَرْكَى مَحَلًّا. وَرُبَّمَا كَانَتْ الْمُسَامَحَةُ فِيهَا أَمْنٌ مِنْ رَدِّ السَّائِلِ وَمَنْعُ الْمُجْتَنِدِي؛ لِأَنَّ السَّائِلَ كَمَا اجْتَرَأَ عَلَى سُؤَالِكَ فَسَيَجْتَرِئُ عَلَى سُؤَالِ غَيْرِكَ إِنْ رَدَدْتَهُ. وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ صَارَ أَسِيرَ حَقِّكَ، وَرَهينَ دَيْنِكَ يَجِدُ بُدًّا مِنْ مُسَامَحَتِكَ وَمِيَاسَرَتِكَ، ثُمَّ لَكَ مَعَ ذَلِكَ حُسْنُ الشَّنَاءِ وَجَزِيلُ الْأَجْرِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ الْوَرَّاقُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

الْمَرْءُ بَعْدَ الْمَوْتِ أَحْدُوثةٌ يَفْنَى وَتَبْقَى مِنْهُ آثَارُهُ

فَأَحْسَنُ الْحَالَاتِ حَالُ امْرِئٍ تَطِيبُ بَعْدَ السَّمَوْتِ أَخْبَارُهُ

فَهَذِهِ حَالُ الْمِيَاسَرَةِ. وَأَمَّا الْإِفْضَالُ فَنَوْعَانِ: إِفْضَالُ اضْطِنَاعٍ، وَإِفْضَالُ اسْتِكْفَافٍ وَدِفَاعٍ. فَأَمَّا إِفْضَالُ الْاضْطِنَاعِ فَنَوْعَانِ:

* أَحَدُهُمَا: مَا أَسَدَاهُ جُودًا فِي شُكُورٍ. * وَالثَّانِي: مَا تَأَلَّفَ بِهِ تَبَوُّةٌ نُفُورٍ.

وَكِلَاهُمَا مِنْ شُرُوطِ الْمُرُوءَةِ لِمَا فِيهِمَا مِنْ ظُهُورِ الْاضْطِنَاعِ، وَتَكَاثُرِ الْأَشْيَاعِ وَالْإِتْبَاعِ. وَمَنْ قَلَّتْ صِنَاعُهُ فِي الشَّاكِرِينَ، وَأَعْرَضَ عَنِ تَأْلُفِ التَّافِرِينَ، كَانَ قَرْدًا مَهْجُورًا، وَتَابِعًا مَحْقُورًا. وَلَا مُرُوءَةَ لِمَثْرُوكٍ مُطْرَحٍ، وَلَا قَدْرَ لِمَحْقُورٍ مُهْتَضَمٍ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَا طَاوَعَنِي النَّاسُ عَلَى شَيْءٍ أَرَدْتُهُ مِنَ الْحَقِّ حَتَّى بَسَطْتُ لَهُمْ طَرَفًا مِنَ الدُّنْيَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: أَقَلُّ مَا يَجِبُ لِلْمُنْعِمِ بِحَقِّ نِعْمَتِهِ أَنْ لَا يَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى مَعْصِيَتِهِ. وَأَنْشَدَتْ لِبَغْضِ الْأَعْرَابِ:

مَنْ جَمَعَ الْمَالَ وَلَمْ يَجْذِبِهِ وَتَرَكَ الْمَالَ لِعَامِ جَذِبِهِ
هَانَ عَلَى النَّاسِ هَوَانٌ كَلْبِيهِ

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُوصِلِيُّ:

يَبْقَى الشَّنَاءُ وَتَذَهَبُ الْأَمْوَالُ وَلِكُلِّ دَهْرٍ دَوْلَةٌ وَرِجَالُ
مَا نَالَ مُحَمَّدَةَ الرَّجَالِ وَشَكَرَهُمْ إِلَّا الْجَوَادُ بِمَالِهِ الْمِفْضَالَ
لَا تَرْضَى مِنْ رَجُلٍ خِلَاوَةَ قَوْلِهِ حَتَّى يُصَدِّقَ مَا يَقُولُ فِعَالُ

فَإِنْ ضَاقَتْ بِهِ الْحَالُ عَنِ الْاضْطِنَاعِ بِمَالِهِ فَقَدْ عَدِمَ مِنْ آلَةِ الْمَكَارِمِ عِمَادَهَا، وَقَدْ مِنْ شُرُوطِ الْمُرُوءَةِ سِنَادَهَا، فَلْيُؤَاسِ بِنَفْسِهِ مُوَاسَاةَ الْمُسَاعِفِ وَلْيُسْعِدْ بِهَا إِسْعَادَ الْمُتَأَلِّفِ. قَالَ الْمُتَّبِعِيُّ:

فَلْيُسْعِدِ الشُّطُقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ

وَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهَا، وَإِنْ أَجْهَدَهَا إِلَّا تَبَعًا لِلْمُفْضِلِينَ قَلِيلَةً بَيْنَ الْمُكْثِرِينَ فَإِنَّ النَّاسَ لَا يُسَاوُونَ بَيْنَ الْمُعْطِيِ وَالْمَانِعِ، وَلَا يُفْتَعُهُمُ الْقَوْلُ دُونَ الْفِعْلِ، وَلَا يُغْنِيهِمُ الْكَلَامُ عَنِ الْمَالِ، وَيَرَوْنَهُ كَالصَّدَى إِنْ رَدَّ صَوْتًا لَمْ تَجِدْ نَفْعًا، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

يَجُودُ بِالْوَعْدِ وَلَكِنَّهُ يَذْهَبُ مِنْ قَارُورَةِ فَارِغَةٍ

فَكُلُّ مَا خَرَجَ عِنْدَهُمْ عَنِ الْمَالِ كَانَ فَارِغًا، وَكُلُّ مَا عَدَا الْإِفْضَالَ بِهِ كَانَ هَيْئًا، وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنَ الْقَوْلِ فِي شُرُوطِ الْإِفْضَالِ مَا أَفْنَعُ. وَأَمَّا إِفْضَالُ الْأَسْتِكْفَافِ؛ فَلِأَنَّ ذَا الْفَضْلِ لَا يَغْدُمُ حَاسِدَ نِعْمَةٍ وَمُعَانِدَ فَضِيلَةٍ يَغْتَرِيهِ الْجَهْلُ بِإِظْهَارِ عِنَادِهِ، وَيَبْعَثُهُ اللَّؤْمُ عَلَى الْبَدَاءِ بِسَفْهِهِ فَإِنَّ عَقْلَ عَنِ اسْتِكْفَافِ السَّفْهَاءِ، وَأَعْرَضَ عَنِ اسْتِدْفَاعِ أَهْلِ الْبَدَاءِ، صَارَ عَرْضُهُ هَدَفًا لِلْمَتَالِبِ، وَحَالُهُ عَرْضَةٌ لِلتَّوَائِبِ، وَإِذَا اسْتَكْفَى السَّفِيهِ وَاسْتَدْفَعَ الْبَدِيءَ صَانَ عَرْضَهُ وَحَمَى نِعْمَتَهُ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا وَفَى بِهِ الْمَرْءُ عِرْضَهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ» (١).
وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : دُبُّوا بِأَمْوَالِكُمْ عَنْ أَحْسَابِكُمْ.

وَامْتَدَحَ رَجُلٌ الزُّهْرِيَّ فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنْعِطِي عَلَيَّ كَلَامَ الشَّيْطَانِ؟ فَقَالَ: مَنْ ابْتَغَى الْخَيْرَ اتَّقَى الشَّرَّ.

وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ بِرَّ الْوَالِدَيْنِ فَلْيُعِطِ الشُّعْرَاءَ» (٢). وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الشُّعْرَاءَ سَاتِرٌ يَشْتَرِيهِ مَا ضَمِنَ مِنْ مَدْحٍ أَوْ هِجَاءٍ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قِيلَ: لَا تُؤَاخِ شَاعِرًا فَإِنَّهُ يَمْدُحُكَ بِثَمَنٍ وَيَهْجُوكَ مَجَانًا، وَلَا سِتْكَافِ الشُّفَهَاءِ بِالْإِفْضَالِ شَرْطَانِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنْ يُخْفِيَهُ حَتَّى لَا يَنْتَشِرَ فِيهِ مَطَامِعُ الشُّفَهَاءِ فَيَتَوَصَّلُونَ إِلَى اجْتِنَادِهِ بِسَبِّهِ، وَإِلَى مَالِهِ بِثَلْبِهِ.
* وَالثَّانِي: أَنْ يَتَطَلَّبَ لَهُ فِي الْمُجَامَلَةِ وَجْهًا وَيَجْعَلَهُ فِي الْإِفْضَالِ عَلَيْهِ سَبَبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى أَنَّهُ عَلَى السَّفَهِ وَاسْتِدَامَةِ الْبِدَاءِ. وَاعْلَمْ أَنَّكَ مَا حَيَّيْتَ مَلْحُوظَ الْمَحَاسِنِ مَحْفُوظَ الْمَسَاوِي.
ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ حَدِيثٌ مُتَشَبِّهُ لَا يُرَاقِبُكَ صَدِيقٌ، وَلَا يُحَامِي عَنْكَ شَقِيقٌ، فَكُنْ أَحْسَنَ حَدِيثٍ يُنْشَرُ بِكَ سَعْيُكَ فِي النَّاسِ مَشْكُورًا، وَأَجْرُكَ عِنْدَ اللَّهِ مَذْخُورًا.

فَقَدْ رَوَى زِيَادُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ: شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ وَصِحَّتَكَ قَبْلَ سَقَمِكَ وَعِنَاكَ قَبْلَ فُقْرِكَ وَفِرَاعَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ» (٣).

فَهَذَا مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْفَضْلُ مِنْ شُرُوطِ الْمُرُوءَةِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ كِتَابِنَا هَذَا مِنْ شُرُوطِهَا وَمَا اتَّصَلَ بِحَقُوقِهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) تقدم، وهو في الضعيفة ٨٩٨.

(٢) ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة ٨٠ وقال: «قال ابن حبان: باطل».

(٣) أخرجه الحاكم ٧٨٤٦، والبيهقي في «شعب الإيمان» ١٠٢٤٨، وهو في صحيح الترغيب ٣٣٥٥.

الفصل الثامن في آداب منثورة

اعلم أن الآداب مع اختلافها تنتقل الأحوال وتغير العادات لا يمكن استيعابها، ولا يُقدَّر على حضرها، وإنما يذكر كل إنسان ما بلغه الوسع من آداب زمانه، واستحسن بالعرف من عادات دهره، ولو أمكن ذلك لكان الأول قد أغنى الثاني عنها، والمتقدم قد كفى المتأخر تكلفها، وإنما حظ الأخير أن يتعاني حفظ الشارد وجمع المقتري. ثم يعرض ما تقدم على حكم زمانه، وعادات وقته، فيثبت ما كان موافقا، ويتفهي ما كان مخالفا، ثم يستمد خاطره في استنباط زيادة واستخراج فائدة فإن أسعف بشيء فاز بدره، وحظي بفضيلته، ثم يعبر عن ذلك كله بما كان مألوقا من كلام الوقت وعرف أهله فإن لأهل كل وقت في الكلام عادة تؤلف، وعبارة تُعرف؛ ليكون أوقع في النفوس وأسبق إلى الأفهام. ثم يرتب ذلك على أوائله ومقدماته، ويثبت على أصوله وقواعده حسبا يقتضيه الجنس فإن لكل نوع من العلوم طريقة هي أوضح منسلكا وأسهل مأخذا. فهذه خمسة شروط هي حظ الأخير فيما يعانيه. وكذلك القول في كل تصنيف مستحدث ولولا ذلك لكان تعاطي ما تقدم به الأول عناء ضائعا وتكلفا مستهجنا. ونرجو الله أن يمددنا بالتوفيق لتأدية هذه الشروط، ونهضنا المعونة بتوفيق هذه الحقوق، حتى نسلم من دم التكلف وتبرأ من غيوب التصيير، وإن كان اليسير مغفورا والمخاطب مغذورا.

فقد قيل: من صنّف كتابا فقد استهدف فإن أحسن فقد استعطف، وإن أساء فقد استقذف. وقد مضت أبواب تَصَمَّنَتْ فصولا رايت إبتاعها بما لم أحب الإخلال به. فمن ذلك حال الإنسان في مأكله ومشربه فإن الداعي إلى ذلك شيطان: حاجة ماسة وشهوة باعثة. فأما الحاجة فتدعو إلى ما سدّ الجوع وسكنّ الظمأ. وهذا مندوب إليه عقلا وشرعا؛ لما فيه من حفظ النفس وحراسة الجسد.

وَلِذَلِكَ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْوِصَالِ بَيْنَ صَوْمِ الْيَوْمَيْنِ ^(١)؛ لِأَنَّهُ يُضْعِفُ الْجَسَدَ وَيُمَيِّتُ النَّفْسَ وَيُعْجِزُ عَنِ الْعِبَادَةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْهُ الشَّرْعُ وَيَذْفَعُ عَنْهُ الْعَقْلُ، وَلَيْسَ لِمَنْ مَنَعَ نَفْسَهُ قَدْرَ الْحَاجَةِ حَظٌّ مِنْ بَرٍّ، وَلَا نَصِيبٌ مِنْ زُهْدٍ؛ لِأَنَّ مَا حَرَمَهَا مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ بِالْعَجْزِ وَالضَّعْفِ أَكْثَرُ نَوَابِهَا وَأَعْظَمُ أَجْرًا، إِذْ لَيْسَ فِي تَرْكِ الْمُبَاحِ ثَوَابٌ يُقَابِلُ فِعْلَ الطَّاعَاتِ، وَإِتْيَانُ الْقُرْبِ، وَمَنْ أَحْسَرَ نَفْسَهُ رِبْحًا مَوْفُورًا، أَوْ أَحْرَمَهَا أَجْرًا مَذْخُورًا، كَانَ زُهْدُهُ فِي الْخَيْرِ أَقْوَى مِنْ رَعِيَّتِهِ وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا التَّكْلِيفِ إِلَّا الشَّهْوَةُ بِرَبَابَتِهِ وَسُمْعَتِهِ. وَأَمَّا الشَّهْوَةُ فَتَتَوَعَّعُ نَوْعَيْنِ: شَهْوَةٌ فِي الْإِكْتِنَارِ وَالزِّيَادَةِ وَشَهْوَةٌ فِي تَنَاوُلِ الْأَلْوَانِ الْمِلْدَةِ.

فَأَمَّا التَّوَعُّعُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ شَهْوَةُ الزِّيَادَةِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، وَالْإِكْتِنَارِ عَلَى مِقْدَارِ الْكِفَايَةِ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ فِي الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ؛ لِأَنَّ تَنَاوُلَ مَا زَادَ عَلَى الْكِفَايَةِ نَهَمٌ مُعَرَّ وَشَرٌّ مُضِرٌّ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْبِطْنَةَ فَإِنَّهَا مُفْسِدَةٌ لِلدِّينِ مُورِثَةٌ لِلسَّقَمِ مُكْسِلَةٌ عَنِ الْعِبَادَةِ» ^(٢).

وَقَالَ عَلِيٌّ ؑ: إِنْ كُنْتَ بَطْنًا فَعَدَّ نَفْسَكَ زَمَانًا.
وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ: أَقْلِيلُ طَعَامًا تُحْمَدُ مَنَامًا.
وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: الرَّغْبُ لُؤْمٌ وَالنَّهْمُ سُؤْمٌ.
وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: أَكْبَرُ الدَّوَاءِ تَقْدِيرُ الْغِذَاءِ.
وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

فَكَمْ مِنْ لُقْمَةٍ مَنَعَتْ أَحَاها
وَكَمْ مِنْ طَالِبٍ يَسْعَى لِأَمْرِ
بِلَذَّةِ سَاعَةٍ أَكَلَتْ دَهْرًا
وَفِيهِ هَلَاكُهُ لَوْ كَانَ يَذْرِي
وَقَالَ آخَرُ:

كَمْ دَخَلَتْ أَكْلَةً حَشَّاشِرُهُ
فَأَخْرَجَتْ رُوحَهُ مِنَ الْجَسَدِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (الصَّوْمِ ١٩٦٢ / فَتْحِ)، مُسْلِمٌ فِي (الصِّيَامِ ١١٠٢ / عَبْدِ الْبَاقِيِّ).
(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «إِصْلَاحِ الْمَالِ» ٣٥٢ مَوْفُوقًا عَلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ؑ. وَإِسْنَادُهُ مَنْقُطِعٌ.

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الطَّعَامِ إِذَا كَانَ هَلَكَ النَّفْسُ فِي الْمَعِدِ

وَرُبَّ أَكَلَةٍ هَاضَتْ أَكْبَلًا وَحَرَمَتْهُ مَا كَلَّ. رَوَى أَبُو يَزِيدَ الْمَدَنِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُرْقَعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ وَعَاءً مَلْبَسًا سَرًّا مِنْ بَطْنٍ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاجْعَلُوا ثُلُثًا لِلطَّعَامِ وَثُلُثًا لِلشَّرَابِ وَثُلُثًا لِلرَّيْحِ» (١).

وَأَمَّا النَّوعُ الثَّانِي: وَهُوَ شَهْوَةُ الْأَشْيَاءِ الْمَلَذَّةِ وَمُنَازَعَةُ النَّفْسِ إِلَى طَلَبِ الْأَنْوَاعِ الشَّهِيَّةِ فَمَذَاهِبُ النَّاسِ فِي تَمَكِينِ النَّفْسِ فِيهَا مُخْتَلِفَةٌ. فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ صَرْفَ النَّفْسِ عَنْهَا أَوْلَى، وَقَهَرَهَا عَنْ اتِّبَاعِ شَهْوَاتِهَا أُخْرَى، لِئَدَّلَ لَهُ قِيَادَهَا. وَيَهْوُونَ عَلَيْهِ عِنَادَهَا؛ لِأَنَّ تَمَكِينَهَا وَمَا تَهْوَى بَطْرُ يُطْعِي وَأَشْرُ يُزِيدُ؛ لِأَنَّ شَهْوَاتِهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ فَإِذَا أَعْطَاهَا الْمُرَادَ مِنْ شَهْوَاتٍ وَقْتَهَا تَعَدَّتْهَا إِلَى شَهْوَاتٍ قَدْ اسْتَحْدَثَتْهَا، فَيَصِيرُ الْإِنْسَانُ أَسِيرَ شَهْوَاتٍ لَا تَنْقُضِي، وَعَبْدَ هَوَى لَا يَنْتَهِي، وَمَنْ كَانَ بِهِدِهِ الْحَالِ لَمْ يُوجِ لَهُ صَلَاحٌ وَلَمْ يُوَجَدْ فِيهِ فَضْلٌ. وَأَنْشَدْتُ لِأَبِي الْفَتْحِ الْبُسْتِي:

يَا خَادِمَ الْجِسْمِ كَمْ تَشْقَى بِخِدْمَتِهِ لِيَتَلَبَّ الرِّبْحَ مِمَّا فِيهِ خُسْرَانُ
أَقْبِلْ عَلَى النَّفْسِ وَاسْتَكْمِلْ فَضَائِلَهَا فَانَّتْ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانُ

وَالْمُحَذَّرُ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ مَا حُكِيَ أَنَّ أَبَا حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَمُرُّ عَلَى الْفَاكِهَةِ فَيَسْتَهِيهَا فَيَقُولُ: مَوْعِدُكَ الْجَنَّةُ. وَقَالَ أُخْرَى: تَمَكِينُ النَّفْسِ مِنْ لَذَائِهَا أَوْلَى، وَإِعْطَاؤُهَا مَا اشْتَهَتْ مِنَ الْمُبَاحَاتِ أُخْرَى؛ لِمَا فِيهِ مِنْ اِزْتِياعِ النَّفْسِ بِثَلِثِ شَهْوَاتِهَا، وَنَشَاطِهَا بِإِذْرَاكِ لَذَائِهَا، فَتَنْحَسِرُ عَنْهَا ذِلَّةُ الْمَقْهُورِ، وَبِلَادَةُ الْمَجْبُورِ، وَلَا تَقْصُرُ عَنْ دَرَكِ وَلَا تَعْصِي فِي نَهْضَةٍ وَلَا تَكِلُ عَنْ اسْتِعَانَةٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ تَوْسُطُ الْأَمْرَيْنِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فِي إِعْطَائِهَا كُلِّ شَهْوَاتِهَا بِلَادَةً، وَالنَّفْسُ الْبَلِيدَةُ عَاجِزَةٌ، وَفِي مَنَعِهَا عَنْ الْبَعْضِ كَفٌّ لَهَا عَنِ السَّلَاطَةِ، وَفِي تَمَكِينِهَا مِنَ الْبَعْضِ حَسْمٌ لَهَا عَنِ الْبِلَادَةِ. وَهَذَا لِعَمْرِي أَشْبَهُ الْمَوَاهِبِ بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّ التَّوَسُّطَ فِي الْأُمُورِ أَحْمَدُ. وَإِذَا قَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ فَيَنْبَغُ أَنْ يُتَّبَعَ بِذِكْرِ الْمَلْبُوسِ.

(١) بنحوه أخرجه الترمذي في الزهد، ٢٣٨٠، وابن ماجه في الأَطْعَمَةِ ٣٣٤٩ من حديث مقدم بن معدي كرب رضى الله عنه وهو في «الصحيحه» ٢٢٦٥.

اعْلَمَنَّ أَنَّ الْحَاجَةَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ أَدْعَىٰ فِيهِ إِلَى الْمَلْبُوسِ مَاسَةً وَبِهَا إِلَيْهِ فَاقَةٌ؛ لِمَ فِي الْمَلْبُوسِ مِنْ حِفْظِ الْجَسَدِ وَدَفْعِ الْأَذَىٰ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَحُصُولِ الرِّبْتَةِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿يَبْنَیْ ءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤْرِي سَوَاتِكُمْ وَرِدْشًا وَلِيَاسَ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا﴾، أَي خَلَقْنَا لَكُمْ مَا تَلْبَسُونَ مِنَ الثِّيَابِ. يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ أَي يَسْتُرُ عَوْرَاتِكُمْ وَسُمِّيَتْ الْعَوْرَةُ سَوَاءً؛ لِأَنَّهُ يَسُوءُ صَاحِبَهَا انْكِشَافُهَا مِنْ جَسَدِهِ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَرِدْشًا﴾، فِيهِ أَرْبَعَةٌ تَأْوِيلَاتٍ:

* أَحَدُهَا: أَنَّهُ الْمَالُ وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ.

* وَالثَّانِي: أَنَّهُ اللَّبَاسُ وَالْعَيْشُ وَالنَّعْمُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -.

* وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ الْمَعَاشُ وَهُوَ قَوْلُ مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ.

* وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ الْجَمَالُ وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِيَاسَ التَّقْوَىٰ﴾، فِيهِ سِتَّةٌ تَأْوِيلَاتٍ:

* أَحَدُهَا: أَنَّ لِيَاسَ التَّقْوَىٰ هُوَ الْإِيمَانُ وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَالسُّدِّيِّ.

* وَالثَّانِي: أَنَّهُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -.

* وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ السَّمْتُ الْحَسَنُ وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ.

* وَالرَّابِعُ: هُوَ خَشْيَةُ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَهُوَ قَوْلُ عَزْرَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

* وَالخَامِسُ: أَنَّهُ الْحَيَاءُ وَهَذَا قَوْلُ مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ.

* وَالسَّادِسُ: هُوَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ وَهَذَا قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ فِيهِ تَأْوِيلَانِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَٰلِكَ رَاجِعٌ إِلَىٰ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤْرِي سَوَاتِكُمْ وَرِدْشًا

وَلِيَاسَ التَّقْوَىٰ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، أَي ذَٰلِكَ الَّذِي ذَكَرْتُهُ خَيْرٌ كُلُّهُ.

* وَالثَّانِي: أَنَّ ذَٰلِكَ رَاجِعٌ إِلَىٰ لِيَاسِ التَّقْوَىٰ وَمَعْنَى الْكَلَامِ، وَإِنَّ لِيَاسَ التَّقْوَىٰ خَيْرٌ مِنَ الرِّيَاسِ

وَاللَّبَاسِ وَهَذَا قَوْلُ قَتَادَةَ وَالسُّدِّيِّ، فَلَمَّا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَىٰ حَالَ اللَّبَاسِ وَأَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْاِمْتِنَانِ

عَلِمَ أَنَّهُ مَعُونَةٌ مِنْهُ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ كَذَٰلِكَ فِيهِ اللَّبَاسِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ:

* أَحَدُهَا: دَفَعُ الْأَدَى.

* وَالثَّانِي: سَتَرُ الْعَوْرَةَ.

* وَالثَّالِثُ: الْجَمَالُ وَالزَّيْنَةُ.

فَأَمَّا دَفَعُ الْأَدَى بِهِ فَوَاجِبٌ بِالْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُ دَفْعَ الْمَضَارِّ وَاجْتِنَابَ الْمَنَافِعِ. وَقَدْ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظُلُمًا لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَسَدًا وَجَعَلَ
لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ﴾ [النحل: ٨١].

فَأَخْبَرَ بِحَالِهَا وَلَمْ يَأْمُرْ بِهَا اكْتِفَاءً بِمَا يَنْتَظِيهِ الْعَقْلُ، وَاسْتِغْنَاءً بِمَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ الطَّبِيعُ. وَيَعْنِي
بِالظُّلُمِ الشَّجَرَ وَبِالْأَسَدِ جَمْعُ كَيْنَ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُسْتَكْتَنُ فِيهِ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ
الْحَرَّ تِيَابَ الْقَطَنِ وَالْكَتَانَ وَالصُّوفَ، وَبِقَوْلِهِ وَسَرَائِلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ الدُّرُوعَ الَّتِي تَقِي النَّاسَ وَهُوَ
الْحَرْبُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: تَقِيهِمُ الْحَرَّ وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُرْدَ، وَقَالَ: جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَلَمْ يَذْكُرِ
السَّهْلَ، فَقَدْ ذَكَرَ جَوَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا أَصْحَابَ جِبَالٍ وَخِيَامٍ فَذَكَرَ لَهُمُ الْجِبَالَ وَكَانُوا
أَصْحَابَ حَرٍّ دُونَ بُرْدٍ فَذَكَرَ لَهُمُ نِعْمَتَهُ عَلَيْهِمْ فِيمَا هُوَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ.

وَالجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ إِذْ كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ السَّرَائِلَ الَّتِي تَقِي
الْحَرَّ أَيْضًا تَقِي الْبُرْدَ وَمَنْ اتَّخَذَ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا اتَّخَذَ مِنَ السَّهْلِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ. وَأَمَّا سَتَرُ
الْعَوْرَةَ فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ هَلْ وَجِبَ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالشَّرْعِ؟ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: وَجِبَ سَتَرُهَا بِالْعَقْلِ لِمَا
فِي ظُهُورِهَا مِنَ الْقُبْحِ، وَمَا كَانَ قَبِيحًا فَالْعَقْلُ مَانِعٌ مِنْهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ لَمَّا أَكَلَا مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي نُهِيَا عَنْهَا بَدَتْ لَهُمَا سَوَاتِمُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ
عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ تَنْبِيهَا لِعُقُوبِهِمَا فِي سَتْرِ مَا رَأَيَاهُ مُسْتَقْبِحًا مِنْ سَوَاتِمِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا قَدْ
كُلَّفَا سَتْرَ مَا لَمْ يَبْدُ لَهُمَا. وَلَا كَلَّفَاهُ بَعْدَ أَنْ بَدَتْ لَهُمَا وَقَبْلَ سَتْرِهَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى: بَلْ سَتَرُ الْعَوْرَةَ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْجَسَدِ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْعَقْلُ
سَتْرَ بَاقِيهِ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتِ الْعَوْرَةُ بِحُكْمِ شَرْعِيٍّ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا يَلْزَمُ مِنْ سَتْرِهَا حُكْمًا شَرْعِيًّا.

وَقَدْ كَانَتْ قُرَيْشٌ وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ مَعَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ وُقُورِ الْعَقْلِ وَصِحَّةِ الْأَلْبَابِ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ

عَرَاةً وَيُحَرِّمُونَ عَلَىٰ نَفْسِهِمُ اللَّحْمَ وَالْوَدَكَ^(١). وَيَرَوْنَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي الْقُرْبَةِ، وَإِنَّمَا الْقُرْبُ مَا اسْتُحْسِنَتْ فِي الْعَقْلِ حَتَّىٰ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَبْنَیْ مَادَمَ حُدُوا زینتکم عندکُم مسجداً وکلوا واشربوا ولا تسرفوا إِنَّهُ لَا یُحِبُّ الْمُسْرِفینَ﴾ [الأعراف: ٣١]. یَعْنِي بِقَوْلِهِ: حُدُوا زینتکم، الثَّيَابَ الَّتِي تَسْتُرُ عَوْرَاتِكُمْ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا مَا حَرَّمَ تَمُوهُ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مِنَ اللَّحْمِ وَالْوَدَكِ. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ تَأْوِيلَانِ:

* أَحَدُهُمَا: لَا تُسْرِفُوا فِي التَّحْرِيمِ وَهَذَا قَوْلُ الشَّدِيِّ.

* وَالثَّانِي: لَا تَأْكُلُوا حَرَامًا فَإِنَّهُ إِسْرَافٌ وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ زَيْدٍ. فَأَوْجِبَ بِهَذِهِ الْآيَةِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنِ الْعَقْلُ مُوجِبًا لَهُ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَىٰ أَنَّ سِتْرَهَا وَجِبٌ بِالشَّرْعِ دُونَ الْعَقْلِ. وَأَمَّا الْجَمَالُ وَالزَّيْنَةُ فَهِيَ مُسْتَحْسَنٌ بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبَهُ عَقْلٌ أَوْ شَرْعٌ. وَفِي هَذَا النَّوعِ قَدْ يَفْعُ التَّجَاوُزُ وَالتَّقْصِيرُ وَالتَّوَسُّطُ الْمَطْلُوبُ فِيهِ مُعْتَبَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: فِي صِفَةِ الْمَلْبُوسِ وَكَيْفِيَّتِهِ.

* وَالثَّانِي: فِي جِنْسِهِ وَقِيَمَتِهِ. فَأَمَّا صِفَتُهُ فَمُعْتَبَرَةٌ بِالْعُرْفِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: عُرْفُ الْبِلَادِ فَإِنَّ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ زِيًّا مَأْلُوفًا، وَلِأَهْلِ الْمَغْرِبِ زِيًّا مَأْلُوفًا، وَكَذَلِكَ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْبِلَادِ الْمُخْتَلِفَةِ عَادَاتٍ فِي اللَّبَاسِ مُخْتَلِفَةً.

* وَالثَّانِي: عُرْفُ الْأَجْنَاسِ فَإِنَّ لِلْأَجْنَادِ زِيًّا مَأْلُوفًا، وَلِلتَّجَارِ زِيًّا مَأْلُوفًا، وَكَذَلِكَ لِمَنْ سِوَاهُمَا مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ عَادَاتٍ فِي اللَّبَاسِ.

وَإِنَّمَا اخْتَلَفَتْ عَادَاتُ النَّاسِ فِي اللَّبَاسِ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِيَكُونَ اخْتِلَافُهُمْ سِمَةً يَتَمَيَّزُونَ بِهَا، وَعَلَامَةً لَا يَخْفُونَ مَعَهَا، فَإِنَّ عَدَلَ أَحَدٍ عَنِ عُرْفِ بَلَدِهِ وَجِنْسِهِ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ خَرَقًا وَحُمَقًا. وَلِذَلِكَ قِيلَ: الْعُرْيُ الْقَادِحُ خَيْرٌ مِنَ الزِّيِّ الْفَاضِحِ، وَأَمَّا جِنْسُ الْمَلْبُوسِ وَقِيَمَتُهُ فَمُعْتَبَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: بِالْمُكْتَةِ مِنَ الْبَسَارِ وَالْإِعْسَارِ فَإِنَّ لِلْمُوسِرِ فِي الزِّيِّ قَدْرًا، وَلِلْمُعْسِرِ دُونَهُ.

* وَالثَّانِي: بِالْمَنْزِلَةِ وَالْحَالِ فَإِنَّ لِذِي الْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ فِي الزِّيِّ قَدْرًا، وَلِلْمُنْخَفِضِ عَنْهُ دُونَهُ لِتَفَاضُلِ فِيهِ عَلَىٰ حَسَبِ تَفَاضُلِ أَحْوَالِهِمْ فَيَصِيرُوا بِهِ مُتَمَيِّزِينَ.

(١) الودك: دسم اللحم.

فَإِنْ عَدَلَ الْمُوسِرُ إِلَى زِيِّ الْمُعْسِرِ كَانَ سُخًّا وَيُخْلَا، وَإِنْ عَدَلَ الرَّفِيعُ إِلَى زِيِّ الدَّنِيِّ كَانَ مَهَانَةً
وَذُلًّا، وَإِنْ عَدَلَ الْمُعْسِرُ إِلَى زِيِّ الْمُوسِرِ كَانَ تَبْدِيرًا وَسِرْفًا، وَإِنْ عَدَلَ الدَّنِيُّ إِلَى زِيِّ الرَّفِيعِ كَانَ
جَهْلًا وَتَخَلُّفًا.

وَلَزُومُ العُزْفِ المَعْهُودِ، وَاغْتِبَارُ الحَدِّ المَقْصُودِ، أَدَلُّ عَلَى العَقْلِ وَأَمْتَعٌ مِنَ الذَّمِّ. وَلِذَلِكَ قَالَ
عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه: إِنَّا كُمْ لُبَسْتَيْنِ: لُبْسَةٌ مَشْهُورَةٌ وَلُبْسَةٌ مَحْقُورَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الحُكَمَاءِ: النَّسْنُ مِنَ الثِّيَابِ مَا لَا يَزْدَرِكُ فِيهِ العُظْمَاءُ، وَلَا يَعْيبُهُ عَلَيْكَ الحُكَمَاءُ. قَالَ
بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

إِنَّ العُيُونَ رَمَتْكَ إِذْ فَاجَأَتْهَا وَعَلَيْكَ مِنْ شَهْرِ الثِّيَابِ لِبَاسٌ

أَمَّا الطَّعَامُ فَكُلْ لِتَنْفِسِكَ مَا تَشَاءُ وَاجْعَلْ لِبَاسَكَ مَا اشْتَهَاهُ النَّاسُ

وَاعْلَمْ أَنَّ المُرُوءَةَ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ مُعْتَدِلَ الحَالِ فِي مُرَاعَاةِ لِبَاسِهِ مِنْ غَيْرِ إِكْتِنَارٍ وَلَا اطِّرَاحٍ،
فَإِنَّ اطِّرَاحَ مُرَاعَاتِهَا وَتَرَكَ تَفْقُدهَا مَهَانَةٌ وَذُلٌّ، وَكَثْرَةُ مُرَاعَاتِهَا وَصِرْفَ الهِمَّةِ إِلَى العِنَايَةِ لَهَا دَنَاءَةٌ
وَنَقْصٌ. وَرَبَّمَا تَوَهَّم بَعْضُ مَنْ خَلَا مِنْ فَضْلِ، وَعَرِيَّ عَنْ تَمْيِيزِ أَنْ ذَلِكَ هُوَ المُرُوءَةُ الكَامِلَةُ، وَالسَّيْرَةُ
الفَاضِلَةُ؛ لِمَا يَرَى مِنْ تَمْيِيزِهِ بِذَلِكَ عَنِ الأَكْثَرِينَ، وَخُرُوجِهِ عَنِ جَمَلَةِ العَوَامِ المُسْتَرْدَلِينَ. وَخَفِيَّ
عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّى طَوْرَهُ، وَتَجَاوَزَ قَدْرَهُ، كَانَ أَقْبَحَ لِذِكْرِهِ، وَأَبْعَثَ عَلَى ذَمِّهِ.

فَكَانَ كَمَا قَالَ المُتَنَبِّي:

لَا يُعْجِبَنَّ مَضِيماً حُسْنَ بَزْتِهِ وَهَلْ يَرُوقُ دَفِينًا جُودَةَ الكَفْنِ

وَخَكَى المَبْرُودُ أَنْ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ كَانَ إِذَا اتَّسَعَ لَبَسَ أَرْتَّ ثِيَابِهِ، وَإِذَا ضَاقَ لَبَسَ أَحْسَنَهَا، فَقِيلَ
لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِذَا اتَّسَعْتُ تَزَيَّنْتُ بِالجُودِ، وَإِذَا ضِيقْتُ قَبَّالْهَيْئَةِ. وَقَدْ آتَى ابْنُ الرُّومِيِّ بِأَبْلَغٍ مِنْ هَذَا
المَعْنَى فِي شِعْرِهِ فَقَالَ:

وَمَا الحُلِيِّ إِلَّا زِينَةٌ لِتَقْبِصَةٍ يُتَمَّمُ مِنْ حُسْنٍ إِذَا الحُسْنُ قَصُرَا

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الجَمَالُ مُوَفَّرَا لِحُسْنِكَ لَمْ يَحْتَجِ إِلَى أَنْ يُرَوَّرَا

وَلِذَلِكَ قَالَتِ الحُكَمَاءُ: لَيْسَتْ العِزَّةُ حُسْنَ البِرَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

وَتَرَى سَفِيهَ الْقَوْمِ يُدْنِسُ عِرْضَهُ
سَفَهَا وَيَمْسَحُ نَعْلَهُ وَشِرَاكَهَا

وَإِذَا اشْتَدَّ كَلْفُهُ بِمُرَاعَاةِ لِبَاسِهِ قَطَعَهُ ذَلِكَ عَنْ مُرَاعَاةِ نَفْسِهِ وَصَارَ الْمَلْبُوسُ عِنْدَهُ أَنْفَسَ، وَهُوَ عَلَى مُرَاعَاةِهِ أَحْرَصُ. وَقَدْ قِيلَ فِي مَثْوَرِ الْحَكَمِ: الْبَسْ مِنَ الثِّيَابِ مَا يَخْدُمُكَ وَلَا يَسْتَخْدِمُكَ. وَقَالَ خَالِدُ ابْنُ صَفْوَانَ لِإِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: أَرَأَيْكَ لَا تَبَالِي مَا لَيْسَتْ؟ فَقَالَ: أَلَيْسَ تَوْبًا أَقْبَى بِه نَفْسِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ تَوْبٍ أَقْبَى بِنَفْسِي. فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَدِيدَ الْكَلْفِ بِهَا فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ شَدِيدَ الْإِطْرَاحِ لَهَا.

فَقَدْ حُكِيَ عَنْ ابْنِ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَثَّ الْهَيْبَةِ فَقَالَ: مَا مَالُكَ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ قَدْ أَتَانِي اللَّهُ. فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا اتَّعَمَ عَلَى أَمْرٍ نِعْمَةً أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَمْرِهَا عَلَيْهِ»^(١). وَقَدْ قِيلَ: الْمُرُوءَةُ الظَّاهِرَةُ فِي الثِّيَابِ الطَّاهِرَةِ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي غِلْمَانِهِ وَحَسَمِهِ إِنْ اشْتَدَّ كَلْفُهُ بِهِمْ صَارَ عَلَيْهِمْ قَيْمًا وَلَهُمْ خَادِمًا، وَإِنْ اطَّرَحَهُمْ قَلَّ رِسَادُهُمْ وَظَهَرَ فَسَادُهُمْ فَصَارُوا سَبِيًّا لِمَقْتِهِ، وَطَرِيقًا إِلَى ذَمِّهِ، لَكِنْ يَكْفُهُمْ عَنْ سَبِّهِ الْأَخْلَاقُ وَيَأْخُذُهُمْ بِأَحْسَنِ الْأَذَابِ لِتَكُونُوا كَمَا قَالَ فِيهِمُ الشَّاعِرُ:

سَهْلُ الْفِتَاءِ إِذَا مَسَّرَتْ بِنَايَهُ
طَلَّقَ الْبَيْدِينَ مُؤَدَّبُ الْخُدَّامِ

وَلَيْكُنْ فِي تَفَقُّدِ أحوَالِهِمْ عَلَى مَا يَحْفَظُ تَجَمُّلَهُ وَيَصُونُ مُبْتَدَلَهُ. فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ادَّهِنُوا يَدَيْكُمْ بِالْبُيُوتِ عَنْكُمْ، وَالتَّبَسُّوا تَنْظَهَرُ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَأَحْسِنُوا إِلَى مَمَالِيكِكُمْ فَإِنَّهُ أَكْبَتْ لِعَدُوِّكُمْ»^(٢). وَلْيَتَوَسَّطْ فِيهِمْ مَا بَيْنَ حَالَتِي اللَّيْنِ وَالْحُسُونَةِ فَإِنَّهُ إِنْ لَانَ هَانَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ خَشُنَ مَقْتُوهُ وَكَانَ عَلَى خَطَرٍ مِنْهُمْ.

حُكِيَ أَنَّ الْمُؤَدَّبَ سَمِعَ ضَحِكَ الْخُدَّامِ فِي مَجْلِسِ أَنْوَشِرَوَانَ فَقَالَ: أَمَا تَمْنَعُ هَؤُلَاءِ الْعِلْمَانَ؟ فَقَالَ أَنْوَشِرَوَانُ: إِنَّمَا بِهِمْ يَهَابُنَا أَعْدَاؤُنَا.

وَقَالَ أَبُو تَمَّامِ الطَّائِي:

حَسَمُ الصَّدِيقِ عُيُونُهُمْ بِحَائَةٍ
لِصَدِيقِهِ عَنِ صِدْقِهِ وَنِفَاقِهِ

(١) أخرجه أبو داود في اللباس ٤٠٦٣، والنسائي في الزينة ٥٢٢٤، وصححه الشيخ الألباني في غاية المرام ٧٥.

(٢) لم أقف عليه.

فَلْيَنْظُرَنَّ الْمَرْءُ مِنْ غِلْمَانِهِ فَهُمْ خَلَائِفُهُ عَلَى اخْلَاقِهِ

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلنَّفْسِ حَالَتَيْنِ: حَالَهُ اسْتِرَاحَةٍ إِنْ حَرَمْتُهَا إِيَّاهَا كَلَّتْ، وَحَالَهُ تَصَرُّفٍ إِنْ أَرَحْتَهَا فِيهَا تَحَلَّتْ. فَالْأُولَى بِالْإِنْسَانِ تَقْدِيرُ حَالِيهِ: حَالُ نَوْمِهِ وَدَعْوَتِهِ، وَحَالُ تَصَرُّفِهِ وَيَقْظَتِهِ، فَإِنَّ لَهُمَا قَدْرًا مَحْدُودًا وَزَمَانًا مَخْصُوصًا يَضُرُّ بِالنَّفْسِ مُجَاوِزَةً أَحَدِهِمَا، وَتَعْتَبِرُ زَمَانَهُمَا. فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نَوْمَةُ الصُّبْحَةِ مَعْجَزَةٌ مَنفَعَةٌ مَكْسَلَةٌ مَوْرَمَةٌ مَفْسَلَةٌ مَنَسَاءَةٌ لِلْحَاجَةِ»^(١).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: النَّوْمُ ثَلَاثَةٌ: نَوْمٌ خَرَقَ وَهِيَ الصُّبْحَةُ، وَنَوْمٌ خَلَقَ وَهِيَ الْقَائِلَةُ، وَنَوْمٌ حُمِقَ وَهُوَ الْعَشِيُّ.

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَوْمُ الضُّحَى خَرَقٌ، وَالْقَيْلُولَةُ خَلْقٌ، وَنَوْمُ الْعَشِيِّ حُمُقٌ»^(٢). وَقِيلَ فِي مَثْوَرِ الْحَكَمِ: مَنْ لَزِمَ الرُّقَادَ عَدِمَ الْمُرَادَ.

فَإِذَا أُعْطِيَ النَّفْسَ حَقَّهَا مِنَ النَّوْمِ وَالِدَّعَةِ، وَاسْتَوْفَى حَقَّهُ بِالتَّصَرُّفِ وَالْيَقِظَةِ، خَلَصَ بِالاسْتِرَاحَةِ مِنْ عَجْزِهَا وَكَلَالِهَا، وَسَلِمَ بِالرِّيَاضَةِ مِنْ بَلَادَتِهَا وَفَسَادِهَا.

وَحِكْيَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ فَوَجَدَهُ نَائِمًا فَقَالَ: يَا أَبَتِ أَتَنَامُ وَالنَّاسُ بِالْبَابِ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي نَفْسِي مَطِيئِي وَأَكْرَهُ أَنْ أَنْعِبَهَا فَلَا نَقُومَ بِي.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَسَّمْ حَالَةُ تَصَرُّفِهِ وَيَقْظَتِهِ عَلَى الْمُهْمِ مِنْ حَاجَاتِهِ فَإِنَّ حَاجَةَ الْإِنْسَانِ لِزِمَّةٍ وَالزَّمَانُ يَقْضُرُ عَنْ اسْتِيعَابِ الْمُهْمِ فَكَيْفَ بِهِ إِنْ تَجَاوَزَ إِلَى مَا لَيْسَ بِمُهْمٍ هَلْ يَكُونُ إِلَّا:

كَتَارِكَةٍ بَيْضِهَا بِالْعَرَاءِ وَمُلْبِسَةٍ بَيْضِ أُخْرَى جَنَاحَا

ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَفَّحَ فِي لَيْلِهِ مَا صَدَرَ مِنْ أَفْعَالِ نَهَارِهِ، فَإِنَّ اللَّيْلَ أخطرُ لِلخَاطِرِ وَأَجْمَعُ لِلْفِكْرِ. فَإِنْ كَانَ مَحْمُودًا أَمْضَاهُ وَأَتْبَعَهُ بِمَا شَاكَلَهُ وَضَاهَاهُ، وَإِنْ كَانَ مَذْمُومًا اسْتَدْرَكَهُ إِنْ أَمَكَّنَ وَانْتَهَى عَنْ مِثْلِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

(١) قلت: هذا وما في معناه لا يثبت، وانظر «كشف الخفا»: (٢) كالذي قبله.

فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَجَدَ أفعالَهُ لَا تَنفَكُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ: إمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَصَابَ فِيهَا الغَرَضَ المَقْصُودَ بِهَا، أَوْ يَكُونَ قَدْ أَخْطَأَ فِيهَا فَوَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، أَوْ يَكُونَ قَصَرَ فِيهَا فَتَقَصَّتْ عَنْ حُدُودِهَا، أَوْ يَكُونَ قَدْ زَادَ فِيهَا حَتَّى تَجَاوَزَتْ مَحْدُودَهَا.

وَهَذَا التَّصَفُّحُ إِنَّمَا هُوَ اسْتَظْهَارٌ بَعْدَ تَقْدِيمِ الفِكرِ قَبْلَ الفِعْلِ لِيَعْلَمَ بِهِ مَوَاقِعَ الإِصَابَةِ وَيَنْتَهِيَ بِهِ اسْتِدْرَاكِ الخَطَأِ. وَقَدْ قِيلَ: مَنْ كَثُرَ اعْتِبَارُهُ قَلَّ عِزَارُهُ.

وَكَمَّا يَتَصَفَّحُ أَحْوَالَ نَفْسِهِ فَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَتَصَفَّحَ أَحْوَالَ غَيْرِهِ، فَرُبَّمَا كَانَ اسْتِدْرَاكُهُ الصَّوَابَ مِنْهَا أَسْهَلَ بِسَلَامَةِ النَّفْسِ مِنْ شُبُهَةِ الهَوَى، وَخُلُوِّ الخَاطِرِ مِنْ حُسْنِ الظَّنِّ، فَإِنْ ظَفِرَ بِصَوَابٍ وَجَدَهُ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ أَعْجَبَهُ جَمِيلٌ مِنْ فِعْلِهِ زَيَّنَ نَفْسَهُ بِالْعَمَلِ بِهِ. فَإِنَّ السَّعِيدَ مَنْ تَصَفَّحَ أفعالَ غَيْرِهِ فَأَقْتَدَى بِأَحْسَنِهَا وَانْتَهَى عَنْ سَيِّئِهَا.

وَقَدْ رَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدِ النُّجَيْثِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «السَّعِيدُ مَنْ وَعِظَ بِغَيْرِهِ» (١).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّ السَّعِيدَ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ عِظَةٌ وَفِي التَّجَارِبِ تَحْكِيمٌ وَمُعْتَبِرٌ
وَأَنْشَدَنِي بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ لِطَاهِرِ بْنِ الحُسَيْنِ:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ خِصَالُ امْرِئٍ فَكُنْهُ يَكُنْ مِنْكَ مَا يُعْجِبُكَ
فَلَيْسَ عَلَى المَجْدِ وَالمَكْرُمَاتِ إِذَا جِئْتَهَا حَاجِبٌ يَخْجِبُكَ

فَأَمَّا مَا يَرُومُهُ مِنْ أَعْمَالِهِ، وَوُزْنُ الإِقْدَامِ عَلَيْهِ مِنْ مَطَالِبِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُقَدِّمَ الفِكرَ فِيهِ قَبْلَ دُخُولِهِ فَإِنْ كَانَ الرَّجَاءُ فِيهِ أَغْلَبَ مِنَ الإِيَّاسِ مِنْهُ وَحَمِدَتْ العَاقِبَةُ فِيهِ سَلَكَهُ مِنْ أَسْهَلِ مَطَالِبِهِ وَأَلْطَفِ جِهَاتِهِ. وَيَقْدِرُ شَرَفَهُ بِكَوْنِ الإِقْدَامِ، وَإِنْ كَانَ الإِيَّاسُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّجَاءِ مَعَ شِدَّةِ التَّغْرِيرِ وَدَنَاءَةِ الأَمْرِ المَطْلُوبِ فَلْيُحْذَرْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُتَعَرِّضًا.

(١) ضمه الشيخ الألباني في «الضعيفة» ٢٠٥٩، وقد ثبت هذه الجملة عن ابن مسعود رضي الله عنه. كما أخرجه مسلم في القدر ٢٦٤٥.

فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَفَكِّرْ فِي عَاقِبَتِهِ فَإِنْ كَانَ رُشْدًا فَأَمْضِهِ، وَإِنْ كَانَ غِيًّا فَانْتِهِ عَنْهُ»^(١).

وَقَالَتِ الْحُكَمَاءُ: طَلَبَ مَا لَا يُدْرَكَ عَجْزٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ:

فَلِيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذَرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وَلْيَعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ حِينٍ مِنْ أَيَّامِ عُمْرِهِ حُلُقًا، وَفِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ أَوْقَاتِ ذَهْرِهِ عَمَلًا فَإِنْ تَخَلَّقَ فِي كِبَرِهِ بِأَخْلَاقِ الصُّغَرِ، وَتَعَاطَى أَفْعَالَ الْفَكَاهَةِ وَالْبَطْرِ، اسْتَضَعَّرَهُ مَنْ هُوَ أضعَفُ وَحَقَّرَهُ مَنْ هُوَ أَقْلُ وَأخْفَرُ، وَكَانَ كَالْمَثَلِ الْمَضْرُوبِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَكُلُّ بَازٍ يَمْسُهُ هَرَمٌ نَحْرًا عَلَى رَأْسِهِ الْعَصَافِيرُ

فَكُنْ أَيُّهَا الْعَاقِلُ مُقْبِلًا عَلَى شَانِكَ، رَاضِيًا عَنِ زَمَانِكَ، سَلِيمًا لِأَهْلِ ذَهْرِكَ، جَارِيًا عَلَى عَادَةِ عَضْرِكَ، مُنْفَادًا لِمَنْ قَدَّمَ النَّاسُ عَلَيْكَ، مُتَحَنِّنًا عَلَى مَنْ قَدَّمَكَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَا تَبَايِنُهُمْ بِالْعَزْلَةِ عَنْهُمْ فَيَمُوتُوا، وَلَا تُجَاهِرُهُمْ بِالْمُخَالَفَةِ لَهُمْ فَيَعَادُواكَ، فَإِنَّهُ لَا عَيْشَ لِمَمُوتٍ وَلَا رَاحَةَ لِمُعَادِي.

وَأَنْشَدَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ لِبَعْضِهِمْ:

إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ فِي وَاحِدٍ وَخَالَفَهُمْ فِي الرِّضَا وَاحِدٌ

فَقَدْ دَلَّ إِجْمَاعُهُمْ دُونَهُ عَلَى عَقْلِهِ أَنَّهُ نَاسِدٌ

وَاجْعَلْ نُصْحَ نَفْسِكَ غَنِيمَةَ عَقْلِكَ، وَلَا تُدَاهِنِهَا بِإِخْفَاءِ عَيْنِكَ وَإِظْهَارِ عُدْرِكَ، فَيَصِرَ عَدُوُّكَ أَحْطَى مِنْكَ فِي رَجْرِ نَفْسِهِ بِإِنْكَارِكَ وَمُجَاهَرَتِكَ مِنْ نَفْسِكَ الَّتِي هِيَ أَحْصَى بِكَ لِإِغْرَاكَ لَهَا بِأَعْدَارِكَ وَمُسَاءَتِكَ. فَحَسْبُكَ سُوءَ رَجُلٍ يَنْفَعُ عَدُوَّهُ وَيَضُرُّ نَفْسَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: أَصْلَحْ نَفْسَكَ لِتَفْسِكَ يَكُنْ النَّاسُ تَبَعًا لَكَ.

(١) أخرجه هناد في الزهد ٥٣١، وابن المبارك ٤١، وهو مرسل ضعيف، وأيضًا ضعفه جدًا العراقي في «تخریج الإحياء».

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: مَنْ أَصْلَحَ نَفْسَهُ أَرْزَعَمَ أَنْفَ أَعَادِيهِ، وَمَنْ أَعْمَلَ جِدَّهُ بَلَغَ كُنْهَ أَمَانِيهِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْأَدَبَاءِ: مَنْ عَرَفَ مَعَابَهُ فَلَا يَلْمُ مَنْ عَابَهُ.

وَأَنْشَدَنِي أَبُو تَابِتِ النَّحْوِيُّ لِبَعْضِ الشُّعْرَاءِ:

وَمَضْرُوفَةٌ عَيْنَاهُ عَنْ عَيْبِ نَفْسِهِ وَلَوْ بَانَ عَيْبٌ مِنْ أَخِيهِ لِأَبْصَرَا

وَلَوْ كَانَ ذَا الْإِنْسَانُ يُنْصِفُ نَفْسَهُ لِأَمْسَكَ عَنْ عَيْبِ الصِّدِّيقِ وَقَصَّرَا

فَهَذَّبَ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ نَفْسَكَ بِأَفْكَارِ عُيُوبِكَ وَانْفَعَهَا كَنْفَعِكَ لِعَدْرِكَ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ
وَاعِظْ لَمْ تَنْفَعُهُ الْمَوَاعِظُ.

لَعَانَنَا اللَّهُ، وَإِيَّاكَ عَلَى الْقَوْلِ بِالْعَيْلِ

وَعَلَى النَّضْعِ بِالْقَبُولِ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَكَفَى.

